الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أثار تقلبات أسعار المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1970-2020م)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية
تخصص: السياسات المالية والتجارية الدولية.

إعداد الطالب:
هارون الرشيد بوخرباش.

تحت إشراف:
أ.د فطيمة حفيظ.

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/ سامي مباركي	أستاذة التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ.د/ فطيمة حفيظ	أستاذة التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مقررا
د. عبد السلام هلال	أستاذ محاضر –أ-	جامعة باتنة 1	عضوا
أ.د/ نادية العقون	أستاذة التعليم العالي	جامعة باتنة 1	عضوا
أ.د/ أحسين عثماني	أستاذة التعليم العالي	جامعة أم البواقي	عضوا
د. فريد عبة	أستاذ محاضر –أ-	جامعة بسكرة	عضوا

السنة الجامعية: 2023-2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد وآله الطاهرين

أما بعد:

فأتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة الأستاذة الدكتورة **فطيمة حفيظ** على تفضلها بالإشراف على هذا البحث، وكل المجهودات والتوجيهات القيمة التي قدمتها لي حتى يخرج هذا العمل في صورته النهائية.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى كل أعضاء **لجنة المناقشة** على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وتخصيص جزء من وقتهم للمراجعة والتقييم.

كل الشكر والتقدير لكل الذين وقفوا معي، وساعدوني في انجاز هذه الأطروحة.

إهداء

إلى من لا يسعنِي رد جميلها.. إلى والدي الكريمين حفظها الله وأطال في عُمرهما...

إلى زوجتي الغالية... رفيقتي في السراء والضراء... السيدة أم كاظم...

إلى أولادي الأعزاء حفظهم الله...

إلى إخوتي وأخواتي...

إلى روح أخي "فريد" طيب الله ثراه...

إلى أساتذتي الأعزاء وأخص بالذكر أستاذي الفاضل عصام مالكي ونور الدين ضيافي ...

إلى كل الأهل والأصدقاء خاصة إلياس بوقرورة، وائل رزقي...

إلى كل هؤلاء.. أهدي ثمرة هذا الجهد.

هارون

الملخص

أصبح للنفط الدور المباشر في إدارة عجلة النمو الاقتصادي بسبب حاجة العالم المتزايدة من الطاقة التي يوجبها التطور الاجتماعي والاقتصادي. كما أن النفط هو الرئة الحيوية لبعض الاقتصاديات التي لا يوجد لديها مصادر متنوعة من الدخل، ومن بينها الجزائر، حيث أن الموازنة العامة للدولة تقوم على الإيرادات النفطية وتتأثر من عام الى آخر بتغير أسعار النفط؛ وبالتالي فإن دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي هو الهدف من هذه الدراسة، من خلال تحليل وقياس آثار تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1970–2020م)، وهذا للأهمية البالغة التي يكتسيها النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري، حيث يعتبر المصدر الأساسي لإيرادات الخزينة العمومية، والذي يعتمد عليه في تمويل البرامج والمشاريع التنموية في القطاعات الأخرى مثل الصناعة، الزراعة، التعليم والصحة، إلى جانب تعزيز البنية التحتية للبلاد.

ولمعرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، تم الاعتماد على السلاسل الزمنية وعلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL باعتبار أسعار النفط متغير مستقل ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع يعبر عن النمو الاقتصادي في الجزائر. أين أشارت نتائج عملية التقدير إلى وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر بمقدار 24%، وبهذا تقدم هذه الدراسة دليلا تجريبيا على وجود تأثير لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: تقلبات أسعار النفط، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL ، الاقتصاد الجزائري.

Abstract

Oil has played a direct role in managing the wheel of economic growth due to the world's increasing need for energy required by social and economic development. Oil is also a vital component of some economies that do not have diverse sources of income, including Algeria, as the state's general budget is based on oil revenues and is scattered from year to year due to changes in oil prices. Therefore, studying the impact of oil price fluctuations on economic growth rates is the goal of this study, by analyzing and measuring the effects of oil price fluctuations on economic growth in Algeria for the period (1970-2020 AD), and this is due to the extreme importance that oil has for the Algerian economy, as it is considered the primary source. Public treasury revenues, which are relied upon to finance development programs and projects in other sectors such as industry, agriculture, education and health, in addition to strengthening the country's infrastructure.

To determine the extent of the impact of oil price fluctuations on economic growth in Algeria during the study period, we relied on time series and the autoregressive distributed lag (ARDL) model, considering oil prices as an independent variable and Per capita GDP as a dependent variable that expresses economic growth in Algeria. The results of the estimation process indicated the existence of a positive long-term relationship between oil prices and economic growth in Algeria by 24%. Thus, this study provides empirical evidence of the existence of an impact of oil price fluctuations on economic growth in Algeria.

Keywords: oil price fluctuations, economic growth, ARDL model, Algerian economy.

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
شكر وتقدير	I
الإهداء	II
ملخص العربية	III
ملخص الإنجليزية	IV
فهرس المحتويات	VI-VI
قائمة المختصرات	VI
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VI-VI
قائمة الملاحق	VI
مقدمة	ب- س
الفصل الأول: التأصيل النظري للنفط وطرق تسعيره	2-49
تمهيد	2
المبحث الأول: النفط ومفاهيمه	3
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول النفط	3
المطلب الثاني: مراحل صناعة النفط	10
المطلب الثالث: المشتقات النفطية	14
المبحث الثاني: الاحتياطي، الطلب والعرض النفطي العالمي	16

المطلب الأول: الاحتياطات النفطية العالمية	16
المطلب الثاني: الطلب العالمي للنفط	21
المطلب الثالث: العرض العالمي للنفط	26
المبحث الثالث: تسعير النفط والقوى الفاعلة في السوق النفطي العالمي.	30
المطلب الأول: أسعار النفط والعوامل المؤثرة عليها	30
المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط	36
المطلب الثالث: القوى الفاعلة في السوق النفطي العالمي	42
خلاصة الفصل	49-48
الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وعلاقته بتقلبات أسعار النفط	103-51
تمهيد	51
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	52
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه وأهميته	52
المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي وعناصره	55
المطلب الثالث: مقاييس ومحددات النمو الاقتصادي	60
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	71
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي	71
المطلب الثاني: النظرية الكينزية والنيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي	77
المطلب الثالث: النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي	86

المبحث الثالث: العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي	93
المطلب الأول: قنوات انتقال اثار تقلبات أسعار النفط إلى النشاط الاقتصادي	93
المطلب الثاني: العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط	97
المطلب الثالث: العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط	99
خلاصة الفصل	103
الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتطور النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة (1970-2020م)	105-160
تمهيد	105
المبحث الأول: واقع قطاع النفط في الجزائر	106
المطلب الأول: تطور قطاع المحروقات في الجزائر	106
المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر النفطية	109
المبحث الثاني: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1970-2020م)	118
المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1970-1985م)	118
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط	122

للفترة (1986-2000م)	
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة (2001-2020م)	129
المبحث الثالث: دراسة قياسية لآثار تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2020م)	146
المطلب الأول: متغيرات ونموذج الدراسة	146
المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة) لمتغيرات النموذج	148
المطلب الثالث: تقدير نموذج ARDL	150
خلاصة الفصل	160
الخاتمة	165-162
قائمة المراجع	182-167
الملاحق	208-184

قائمة المختصرات

المختصر	المدلول
ARDL	نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة.
PANEL-ARDL	نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ببيانات مقطعية.
MSVAR	نموذج الانحدار الذاتي مع تبديلات ماركوف.
NARDL	نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة غير الخطي.
SVAR	نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي.
VAR	نموذج أشعة الانحدار الذاتي.
VECM	نموذج أشعة تصحيح الخطأ.
ADF	اختبار ديكي فولار المطور.
PP	اختبار فليبس بيرون.
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
OPEC	منظمة الدول المصدرة للنفط.
OAPEC	منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.
IEA	الوكالة الدولية للطاقة.
GNP	الناتج القومي الإجمالي.
GDP	الناتج المحلي الإجمالي.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	مبالغ الاستثمارات المخصصة للمخطط الرباعي الأول والثاني.	121
(2)	هيكل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.	132
(3)	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي للنمو الاقتصادي 2005-2009م.	137
(4)	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014.	141
(5)	متغيرات الدراسة ومصدرها.	147
(6)	نتائج اختبار ADF و PP.	149
(7)	اختبار Bounds Test .	152
(8)	معلمات الاجل القصير لنموذج الدراسة.	153
(9)	معلمات الاجل الطويل المتعلقة بنموذج الدراسة.	154
(10)	جودة النموذج القياسية.	157

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	أصل النفط.	6
(2)	التوزيع الجغرافي للطاقة التكريرية من النفط في العالم لسنة 2020م.	13
(3)	التوزيع الجغرافي للاحتياطات العالمية للنفط لسنة 2020م.	19
(4)	تطور الاحتياطات العالمية المؤكدة للنفط للفترة (1980–2020م).	20
(5)	تطور الطلب العالمي للنفط للفترة (2000–2020م).	24
(6)	تطور العرض العالمي للنفط للفترة (2000–2020م).	28
(7)	التطور التاريخي لأسعار النفط للفترة (1970–2020م).	36
(8)	فكرة آدم سميث حول النمو الاقتصادي.	74
(9)	تطور الاحتياطات المؤكدة من النفط في الجزائر للفترة (1970–2020م).	110
(10)	تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة (1980–2020م).	111
(11)	تطور الانتاج النفطي الجزائري للفترة (1970–2020م).	112
(12)	توزيع الطاقة التكريرية للنفط في الجزائر لسنة 2020م.	114
(13)	تطور الطاقة التكريرية في الجزائر خلال الفترة (1970–2020م).	115
(14)	تطور صادرات النفط الخام في الجزائر (1970–2020م).	116
(15)	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1970–1985م).	119
(16)	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار	128

	النفط خلال الفترة (1986–2000م).	
(17)	تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001–2004م).	133
(18)	تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005–2009م).	138
(19)	تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2010–2014م).	142
(20)	تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2015–2020م).	144
(21)	سلاسل الدراسة المستقرة.	150
(22)	مخرجات أفضل عدد حدود التباطؤ في المتغيرات المدرجة في النموذج.	151
(23)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.	157
(24)	التمثيل البياني للمجموع التراكمي للبواقي، ومربعات البواقي.	158

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	التوزيع الجغرافي للاحتياطات العالمية للنفط وللطاقة التكريرية من النفط في العالم لسنة 2020.	184
(2)	تطور الاحتياطات المؤكدة العالمية للنفط للفترة (1980-2020).	185
(3)	تطور الطلب والعرض العالميين للنفط للفترة (2000-2020).	186
(4)	تطور سعر برميل النفط، إنتاج النفط، الاحتياطات النفطية المؤكدة، الطاقة التكريرية والصادرات النفطية الجزائرية خلال الفترة (1970-2020).	187
(5)	الطاقة التكريرية لسنة 2020.	191
(6)	تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة (1980-2020).	192
(7)	تطور مؤشرات النمو الاقتصادي للجزائر للفترة 2001-2020.	193
(8)	تطور سعر برميل النفط، إنتاج النفط، الاحتياطات النفطية المؤكدة، الطاقة التكريرية والصادرات النفطية الجزائرية خلال الفترة (1970-2020).	195
(9)	نتائج اختباري (ADF) و (PP) للسلاسل الزمنية.	199
(10)	اختبار Bounds Test.	205
(11)	نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل.	205
(12)	شكل العلاقة طويلة الأجل.	206
(13)	الاختبارات التشخيصية للنموذج.	207

مقدمة

تمهيد

تعتبر تأثيرات تقلبات أسعار المحروقات على النمو الاقتصادي موضوع اهتمام وأبحاث كبيرة لعدة عقود، حيث شهدت الفترة من 1970 إلى 2020م تقلبًات حادة في أسعار المحروقات، مما كان له تداعيات عميقة على الاقتصادات العالمية، ويعتبر النفط والغاز أهم أنواع المحروقات في العالم وفي الجزائر بالخصوص فعند دراسة تأثير تقلبات الأسعار نجد ارتباط أسعار الغاز بأسعار النفط خاصة في حالة الاقتصاد الجزائري والذي أشارت إليه دراسة صندوق النقد الدولي التي قام بها راينوت دي بوك وخوسيه خيخون تحت عنوان (هل تنفصل أسعار الغاز عن أسعار النفط؟) سنة 2011م مما جعلنا نهتم بدراسة موضوع النفط وتقلب أسعاره دون باقي المحروقات حيث يعتبر سلعة حيوية تؤدي دورًا حاسمًا في دفع الأنشطة الاقتصادية ومُدخل رئيسي في مختلف القطاعات، بما في ذلك النقل والتصنيع وإنتاج الطاقة.

والعلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي معقدة ومتعددة الأوجه، فمن ناحية يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تحفيز الاستثمار والابتكار في مصادر الطاقة البديلة، مما يؤدي إلى فوائد اقتصادية طويلة الأجل ونمو مستدام، ومن ناحية أخرى يمكن أن تؤدي الزيادات المفاجئة والكبيرة في أسعار النفط إلى فرض تكاليف كبيرة على الشركات والأسر، مما قد يؤدي إلى تباطؤ اقتصادي أو ركود، وعلاوة على ذلك يمكن أن يكون لتقلبات أسعار النفط آثار غير مباشرة خارج قطاع الطاقة، حيث يمكن أن تؤثر التقلبات في أسعار النفط على تكلفة الإنتاج لمختلف الصناعات، مما يؤثر على ربحيتها وقدرتها التنافسية وبالتالي فإن التفاعل بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي هو ديناميكية معقدة تتطلب تحليلًا وفهمًا دقيقين.

كما أن لتقلبات أسعار النفط عواقب بعيدة المدى على كل من الدول المستوردة والمصدرة للنفط، فعند ارتفاع أسعار النفط تواجه البلدان المستوردة للنفط تكاليف طاقة أعلى، مما قد يجهد ميزانها التجاري ويزيد من الضغوط التضخمية ويقلل من القوة الشرائية للمستهلكين، وبالتالي يمكن أن يكون لهذه الآثار آثار انكماشية على النمو الاقتصادي الكلي، وعلى العكس من ذلك،

تشهد البلدان المصدرة للنفط زيادة في الإيرادات مما يؤدي إلى التوسع الاقتصادي والاستثمار في البنية التحتية وتحسين مستويات المعيشة.

والجزائر كغيرها من الدول المنتجة والمصدرة للنفط، يتأثر اقتصادها بشكل كبير بالتقلبات في أسعار النفط العالمية، لذا يعتبر فهم تأثير تحركات الأسعار هذه على النمو الاقتصادي للجزائر أمر بالغ الأهمية لواضعي السياسات والمحللين على حد سواء، وينظر للجزائر على أنها واحدة من منتجي ومصدري النفط الرائدين في العالم، مع كون جزء كبير من إيراداتها الحكومية وعائدات التصدير مستمدة من صادرات النفط، وبالتالي يمكن أن يكون للتغيرات في أسعار النفط آثارا عميقة على الأداء الاقتصادي والتنمية في الجزائر، حيث شهدت الفترة بين (1970 و2020م) تحولات كبيرة في أسعار النفط العالمية بسبب الأحداث الجيوسياسية، والتغيرات في ديناميكيات العرض والطلب العالمي، وتقلبات السوق وخلال هذه الفترة شهدت الجزائر فترتي ارتفاع وانخفاض لأسعار النفط، ولكل منهما تأثيرات متمايزة على اقتصادها حيث كان لصدمات أسعار النفط في السبعينيات الناتجة عن الحظر النفطي الذي فرضته منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، والأحداث اللاحقة عواقب بعيدة المدى على الجزائر، في حين أن ارتفاع أسعار النفط جلب مكاسب اقتصادية في البداية، إلا أنه خلق تحديات أيضًا حيث أثر التضخم وارتفاع تكاليف الإنتاج على الاستقرار الاقتصادي العام للبلاد، وفي العقود اللاحقة واجهت الجزائر مزيجًا من أسعار النفط المرتفعة والمنخفضة.

لقد شهدت الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي تقلبات حادة في أسعار النفط خاصة سنة 1986م حيث تراجعت فيها أسعار النفط إلى مستويات جد متدنية، مدفوعةً بعوامل مثل زيادة إنتاج النفط العالمي والمنافسة في السوق، حيث شكلت هذه الفترة تحديات اقتصادية للجزائر، حيث حد انخفاض أسعار النفط من توليد الإيرادات واستلزم تعديلات في السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية. وعلى العكس من ذلك شهد أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين زيادة كبيرة في أسعار النفط، مما أتاح للجزائر فرصًا للنمو الاقتصادي والتنمية، حيث

عزز ارتفاع أسعار النفط الإيرادات الحكومية مما سمح بزيادة الإنفاق العام والاستثمار في البنية التحتية والتعليم والبرامج الاجتماعية، ومع ذلك فإن الأزمة المالية العالمية اللاحقة في عام 2008م، إلى جانب تقلب أسعار النفط خاصة سنة (2014 و2020م) شكلت تحديات للاقتصاد الجزائري، مما سلط الضوء على ضعف الاقتصاد وهشاشته لاعتماده المفرط على صادراته النفطية، إضافة لعدم استغلال واستثمار الفوائض النفطية لتحقيق معدلات نمو مستدامة مما يدفعنا لطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2020م)؟

وللإجابة على هذه الإشكالية وللإلمام بالموضوع تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أنواع أسعار النفط في العالم، وما هي محدداته؟

- ما هي إمكانيات الجزائر النفطية؟ وكيف تخدم النمو الاقتصادي؟

- ما نوع العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2020م)؟

فرضيات الدراسة:

- الجزائر لديها إمكانيات نفطية هامة، بما في ذلك احتياطات ضخمة من النفط وبنية تحتية قوية وخبرة فنية في صناعة النفط، لعلها تساهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستديمة.

- يحتمل أن ترتبط تقلبات أسعار النفط بعلاقة موجبة طويلة الأجل مع النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1970-2020م).

- يحتمل أن ترتبط تقلبات أسعار النفط بعلاقة سالبة طويلة الأجل مع النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1970-2020م).

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، والوقوف على التفسير الاقتصادي لأهم نتائج النموذج القياسي وبالتالي الخروج بنتائج تخدم هذه الدراسة.

أهمية الدراسة:

تعتبر دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1970-2020م) ذات أهمية كبيرة، حيث تعتمد الجزائر بشكل كبير على صادرات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، مما يجعلها عرضة للتقلبات في أسواق النفط العالمية، ويعد فهم العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي أمرًا بالغ الأهمية لتقييم الاستقرار الاقتصادي للبلاد والتخطيط المالي وقرارات الاستثمار، فهو يسمح لواضعي السياسات بصياغة استراتيجيات فعالة لإدارة الآثار المترتبة عن تقلبات أسعار النفط، وتعزيز النمو المستدام، بالإضافة إلى ذلك يوفر هذا البحث رؤى قيمة للاقتصادات الأخرى المعتمدة على النفط والتي تواجه تحديات مماثلة، مما يساهم في الفهم العالمي لإدارة المخاطر المتعلقة بالنفط وتعزيز التنمية الاقتصادية.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، وتم استخدامه لوصف الجوانب النظرية المتعلقة بأسعار النفط والنمو الاقتصادي، كما تم اعتماد المنهج التحليلي لتتبع واستكشاف تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في ضوء تقلبات أسعار النفط، وفي الجانب التطبيقي للدراسة تم استخدام مقاربة كمية تعتمد على أدوات السلاسل الزمنية والتي تتضمن نموذج ARDL لقياس تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر باستخدام برمجية EVIEWS12، وبالتالي يتم التوصل إلى نفي أو إثبات فرضيات الدراسة في الجزء العملي.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي، تتراوح بين الدول المتقدمة والدول النامية، نستعرض بعضا منها فيما يلي:

1- قام الباحثان **Motunrayo O. Akinsola, Nicholas M. Odhiambo** (**2020م**) بإجراء دراسة بعنوان **Asymmetric effect of oil price on economic growth: Panel analysis of low-income oil-importing countries** حيث بحثت ورقتهما العلمية في تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي مخصصة لسبع دول (دول ذات الدخل المنخفض المستوردة للنفط) في أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى وهي: إثيوبيا وغامبيا ومالي وموزمبيق والسنغال وتنزانيا وأوغندا، باستخدام نموذج (panel-ARDL) تم فحص تأثير سعر النفط على النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل، وأظهرت النتائج أن سعر النفط ليس له تأثير كبير على النمو الاقتصادي على المدى القصير للمجموعة، ولكن له تأثير سلبي كبير على المدى الطويل، ومع ذلك تُظهر معلمات الدول على المدى القصير أن سعر النفط له تأثير كبير ولكنه مختلط على النمو الاقتصادي في جميع البلدان السبعة، كما تم استخدام نموذج (NARDL) من أجل معرفة التأثير غير المتماثل لسعر النفط على النمو الاقتصادي من خلال تحليل أسعار النفط إلى تغييرات سلبية وإيجابية، إذ تتمثل ميزة هذا النموذج في أنه يفحص كلا من التأثيرات غير المتكافئة على المدى الطويل والقصير لسعر النفط الحقيقي على النمو، ووجد أن انخفاض سعر النفط له تأثير إيجابي وهام على النمو، في حين أن ارتفاع أسعار النفط له تأثير سلبي كبير، علاوة على ذلك فإن شروط تصحيح الخطأ سالبة وذات دلالة إحصائية لكل من PMG وخمسة من البلدان من خلال معلمات الدول على المدى القصير، وبالتالي سيكون من المهم لواضعي السياسات رسم وتنفيذ السياسات الطاقوية بفعالية، في ظل توفير التكنولوجيات المتقدمة للتخفيف من مخاطر أسعار النفط خاصة على المدى الطويل.

2- دراسة: **Melike E. Bildirici, Fulya Ozaksoy Sonustun (2018م)** بعنوان: **The effects of oil and gold prices on oil-exporting countries** حيث تطرق الباحثان في هذه الورقة إلى تحديد العلاقة غير المتكافئة بين أسعار الذهب والنفط التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بديناميكيات الاقتصاد الكلي وهيكل دورة الأعمال في اقتصاديات الدول، كما حاولا فحص آثارها على النمو الاقتصادي للبلدان المصدرة للنفط كعينة مختارة تتكون من: (كندا، الصين، الكويت، المكسيك، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية) باستخدام نماذج MSVAR، إذ يتم استخدام هذه النماذج لاختبار تأثير تقلبات أسعار الذهب والنفط على بعضها البعض، لتحديد هياكل دورة الأعمال وتقديم استنتاجات حول مدى فعالية السياسة الاقتصادية العامة لعينة البلدان المختارة، وأكدت الدراسة على السلوك غير المتماثل لدورات الأعمال، كما كشفت النتائج عن أهمية تقلبات أسعار الذهب والنفط على النمو الاقتصادي، وكان لأسعار النفط الدور الفعال في تحديد دورة الأعمال في عينة الدول المختارة.

3- دراسة: **Salah A. Nusair (2016م) بعنوان: The effects of oil price shocks on the economies of the Gulf Co-operation Council countries: Nonlinear analysis**، إذ تبحث هذه الورقة في آثار صدمات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي، باستخدام (NARDL) حيث يتم تقديم العلاقة غير الخطية قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وأشارت النتائج إلى وجود دليل على تغيرات إيجابية كبيرة في أسعار النفط في جميع الحالات مع الإشارة الإيجابية المتوقعة، مما يعني أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبالمقابل تعتبر التغيرات السلبية في أسعار النفط مقتصرة فقط على الكويت وقطر من جهة، ومن جهة أخرى يُظهر التحليل الإضافي الذي تم تنفيذه باستخدام بيانات البانل أن التغيرات الإيجابية في أسعار النفط تزيد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وتؤدي التغييرات السلبية إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي

الحقيقي، وبشكل عام تشير النتائج إلى أن التغيرات الإيجابية في أسعار النفط لها تأثير أكبر بكثير على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من التغيرات السلبية.

4- دراسة **Korhan Gokmenoglu, Vahid Azin, Nigar Taspinar (2015)** بعنوان: **The Relationship between Industrial Production, GDP, Inflation and Oil Price: The Case of Turkey**، بعد صدمة النفط في عام 1973م زاد عدد الدراسات حول العلاقة السببية بين أسعار النفط ومتغيرات الاقتصاد الكلي بشكل كبير، ولهذا جاءت هذه الورقة لتبحث في العلاقة بين أسعار النفط والتضخم والناتج المحلي الإجمالي والإنتاج الصناعي للفترة من 1961 إلى 2012م في حالة تركيا، استلت بيانات الدراسة من قاعدة مؤشرات التنمية للبنك الدولي ومنظمة أوبك، كما تمت الاستعانة في الجانب القياسي بثلاثة اختبارات رئيسية وهي: جذر الوحدة واختبارات التكامل المشترك والسببية، للتحقق من العلاقة بين المتغيرات، وأشارت نتائج اختبار PP لجذر للوحدة إلى أن جميع المتغيرات قيد الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى مما أكدت على وجود تكامل مشترك، وبعد تطبيق منهجية Johansen كشفت الأخيرة عن وجود علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، وأيضا كشفت نتائج اختبار السببية لـ Granger عن وجود علاقة أحادية الاتجاه من سعر النفط إلى الإنتاج الصناعي.

5- دراسة: **Tiago Cavalcanti, João Tovar Jalles (2013م) بعنوان الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات أسعار النفط في البرازيل والولايات المتحدة**، حيث تتطرق هذه الورقة لآثار صدمات أسعار النفط في الثلاثين عامًا الماضية على معدل التضخم البرازيلي والأمريكي والتأثيرات التي تمس النشاط الاقتصادي، حيث توصل الباحثان إلى أن تقلب نمو الناتج في الولايات المتحدة يتناقص بمرور الوقت وكذلك مساهمة صدمات أسعار النفط في مثل هذا التقلب على الرغم من زيادة الاعتماد على واردات النفط، كما أن تقلبات التضخم آخذة في التناقص إلا أن صدمات أسعار النفط تمثل الجزء الأكبر من هذا التقلب في الولايات المتحدة، أما في البرازيل لا يبدو أن مثل هذه الصدمات لها تأثير واضح على نمو الناتج وهي مسؤولة عن جزء صغير جدًا من التضخم البرازيلي وتقلب معدل نمو الناتج، كما تم الاسترشاد

في دراسة الباحثين ببعض التجارب لتحليل كيف كان يتقلب نمو الإنتاج الحقيقي في الولايات المتحدة في حالة ما إذا ما وزعت حصة صافي واردات النفط في الولايات المتحدة بشكل مشابه لما هو في البرازيل، وتوصلا إلى أن مستوى الإنتاج سيكون على حاله تقريبًا، مع بعض التقلبات التي ستكون بأقل من 10٪ إذا كان لدى الولايات المتحدة حصة واردات نفط كتلك التي تمتلكها البرازيل فعليا.

6- دراسة: **Karim Emami, Mehdi Adibpour (2012م)** بعنوان: **Oil income shocks and economic growth in Iran** حيث تناولت هذه الورقة دراسة العلاقة بين صدمات عائدات النفط ونمو الإنتاج في إيران باستعمال نموذج SVAR للفترة (1959-2008م)، حيث كشفت النتائج على أن الصدمات الإيجابية والسلبية في عائدات النفط تؤثر بشكل كبير على نمو الإنتاج سلباً وإيجاباً على التوالي وهذه الآثار غير متكافئة، في حين أن الصدمات السلبية في عائدات النفط تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي، وبهذا فإن لعنة الموارد تعيق الآثار الإيجابية المتوقعة لصدمات النفط الموجبة، من أجل التخفيف من حدة هذه الآثار على الاقتصاد الإيراني، وتتويجا لهذه النتائج يرى الباحثان أن عامل استقرار النفط وتوفير الأموال وتنويع الاقتصاد وفصل الإنفاق الحكومي عن عائدات النفط، وإدخال قواعد مالية في الميزانية العامة أمر في بالغ الأهمية لتحسين أداء الاقتصاد الإيراني.

7- دراسة الباحثين **Akin Iwayemi, Babajide Fowowe (2011م)** بعنوان: **Impact of oil price shocks on selected macroeconomic variables in Nigeria** التي نستعرضها كما يلي: يحظى موضوع تأثير صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي بقدر كبير من الاهتمام منذ السبعينيات نظرا للعديد من الأدلة التجريبية التي أقامت العلاقة بين صدمات أسعار النفط ومتغير الناتج المحلي الإجمالي وباقي المتغيرات الاقتصادية التي تحكم مجمل الاقتصاد الكلي، لكن في الآونة الأخيرة أفادت العديد من الدراسات التجريبية المناهضة للعلاقة السابقة بعدم وجود علاقة بين صدمات أسعار النفط ومتغيرات الاقتصاد الكلي وهذا على مستوى البلدان المتقدمة المستوردة للنفط وكذلك على مستوى البلدان المصدرة

للنفط، ومن هنا جاءت هذه الدراسة تجري تحليلاً تجريبيا لتأثيرات صدمات أسعار النفط على دولة نامية مصدرة للنفط كنيجيريا باستعمال تقنيات الاقتصاد القياسي المتعددة، ولقد أظهرت نتائج الورقة أن صدمات أسعار النفط ليس لها تأثير كبير على معظم متغيرات الاقتصاد الكلي في نيجيريا، كما أظهرت نتائج اختبارات جرانجر للسببية، تحليل دوال الاستجابة النبضية، وتحليل التباين أن المقاييس المختلفة لصدمات النفط الخطية والإيجابية لم تسبب في حجم الناتج والإنفاق الحكومي والتضخم وسعر الصرف الحقيقي، وتدعم الاختبارات وجود تأثيرات غير متكافئة (غير متناظرة) لصدمات أسعار النفط لأننا نجد أن صدمات النفط السلبية تتسبب بشكل كبير في حجم الناتج وسعر الصرف الحقيقي.

8- دراسة: **Limin Du, He Yanan, Chu Wei (2010م)**، بعنوان : **The relationship between oil price shocks and China's macro-economy: An empirical analysis** تبحث دراسة هؤلاء الباحثين في العلاقة بين سعر النفط العالمي والاقتصاد الكلي للصين استنادا على سلسلة زمنية شهرية من جانفي 1995م إلى ديسمبر 2008م، باستخدام طريقة شعاع الانحدار الذاتي متعدد المتغيرات (VAR)، وأفرزت النتائج أن سعر النفط العالمي يؤثر على النمو الاقتصادي والتضخم في الصين بشكل كبير، أما من ناحية التأثير العكسي فشل النشاط الاقتصادي الصيني الذي يترجم في النمو الاقتصادي إجمالا في التأثير على سعر النفط العالمي، مما يعني أن سعر النفط العالمي لا يزال متغيرا خارجيا فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي للصين من حيث التسلسل الزمني، ولم يكن لدى الصين حتى تلك الفترة القوة في تسعير النفط في العالم.

9- دراسة: **Shuddhasawtta Rafiq, Ruhul Salim, Harry Bloch (2009م)**، بعنوان: **Impact of crude oil price volatility on economic activities: An empirical investigation in the Thai economy**، حيث تدرس هذه الورقة تأثير تقلب أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية في تايلاند، حيث يتم قياس تقلب أسعار النفط الربع سنوي باستخدام التقلبات الفعلية الحقيقية، وبالتالي تم التحقيق في تأثير تقلب أسعار النفط

باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)، وأظهرت نتائج اختبار سببية جرانجر، ودوال الاستجابة النبضية وتحليل التباين أن تقلب أسعار النفط له تأثير كبير على مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل البطالة والاستثمار، خلال الفترة من الربيع الأول (Q1) من سنة 1993م إلى الربيع الرابع (Q4) 2006م، كما تظهر النتائج أن تأثير تقلب أسعار النفط ينتقل إلى عجز الميزانية، وبالتالي قد يكون نظام سعر الصرف العائم الذي تم إدخاله بعد الأزمة هو العامل الرئيس في قناة انتقال التأثير الجديد.

10- دراسة: **J. Cunado, F. Perez de Gracia (2005م)** بعنوان: **Oil prices, economic activity and inflation: evidence for some Asian countries**، حيث بحثت هذه الورقة في العلاقة بين أسعار النفط والاقتصاد الكلي من خلال دراسة تأثير صدمات أسعار النفط على كل من النشاط الاقتصادي ومؤشرات أسعار المستهلك لستِ دول آسيوية خلال الفترة 1975م Q1، 2002م Q2، وتوصل الباحثان في نتائج دراستهما إلى أن أسعار النفط لها تأثير كبير على كل من النشاط الاقتصادي ومؤشر المستوى العام للأسعار، على الرغم من أن التأثير يقتصر على المدى القصير ويكون أكثر أهمية عندما يتم تحديد صدمات أسعار النفط بالعملات المحلية، علاوة على ذلك تم إيجاد دليل على عدم التناسق في علاقة أسعار النفط بالاقتصاد الكلي لبعض البلدان الآسيوية.

11- دراسة: **Farid Gasmi, Imène Laourari (2017م)** بعنوان: **HAS ALGERIA SUFFERED FROM THE DUTCH DISEASE? EVIDENCE FROM 1960-2016 DATA** تهدف هذه الدراسة إلى اختبار ما إذا كان الاقتصاد الجزائري قد عانى من الأعراض الرئيسية للمرض الهولندي من خلال تحليل البيانات التي تغطي أكثر من نصف قرن، حيث تستخدم قاعدة بيانات سنوية تغطي الفترة من 1960 إلى 2016م لاختبار اثنين من الآثار الهامة لهذه الظاهرة التي تحدث بعد طفرة النفط، وهما تأثير الإنفاق وتأثير حركة الموارد. نجري مجموعة من الاختبارات لوجود هذين التأثيرين بالاعتماد على منهج الانحدار الذاتي (Autoregressive Step Lag) مع التحكم في العوامل الأخرى التي كان من الممكن أن

تؤدي إلى أعراض اقتصادية مماثلة، حيث أن النتائج لم تمكننا من الاستنتاج بشكل لا لبس فيه أن الاقتصاد الجزائري عانى من المرض الهولندي خلال الفترة (1960-2016م).

12- **أطروحة دكتوراة لبو الشعور شريفة (2017م) بعنوان تقلبات أسعار النفط وخطر المرض الهولندي: نموذج متجهات تصحيح الخطأ (دراسة قياسية حالة الجزائر)**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري من خلال اختبار أعراض المرض الهولندي واستخدمت الدراسة منهجية التكامل المشترك cointegration ونموذج متجهات تصحيح الخطأ VECM لتحليل البيانات، وتوصلت إلى أن الأعراض المرتبطة بالمرض الهولندي لا تظهر واضحة على مستوى سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الجزائري. تؤكد النتائج على عدم وجود تأثير قوي لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مما يشير إلى خصوصية الاقتصاد الجزائري وعدم تأثره بنفس قوة الدول المتقدمة.

13- أطروحة دكتوراة لمومني لمياء (2019م) بعنوان أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي -حالة الجزائر-تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير تقلبات أسعار برميل النفط الخام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2016م. تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي بالإبطاء الموزع ARDL لدراسة العلاقة التكاملية في الأجل القصير والطويل، والعلاقة السببية وفق TODA YAMAMOTO تضمنت المتغيرات الاقتصادية في الدراسة الصادرات النفطية، الإنفاق الحكومي، القيمة المضافة للقطاع الزراعي، إنتاج النفط الخام، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، سعر الفائدة الفعلي الحقيقي، ومعدل التضخم. تم تحليل الصدمات الهيكلية باستخدام دوال الاستجابة النبضية لدراسة استجابة المتغيرات الداخلية مثل الناتج المحلي الإجمالي والصادرات النفطية والإنفاق الحكومي والقيمة المضافة للقطاع الزراعي، حيث أظهرت الدراسة أن زيادة أسعار النفط الخام ترتبط بزيادة الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، بينما ينخفض الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل عند انخفاض أسعار النفط الخام، وهناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بينهما، أما بالنسبة للإنفاق الحكومي وأسعار النفط الخام، فهناك علاقة سببية

ثنائية الاتجاه، حيث يؤدي زيادة الإنفاق الحكومي في الأجل القصير إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وفي الأجل الطويل لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى تراجع دور الدولة في تمويل المشاريع التنموية نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام.

14- **دراسة: عبد السلام هلال بعنوان أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2015م) - هدفت الدراسة إلى فهم تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر عبر تحليل العلاقة السببية بين المتغيرين خلال الفترة من 1990 إلى 2015م**، استخدمت الدراسة النماذج القياسية مثل نموذج التكامل المشترك ونموذج جرانجر السببية ونموذج تصحيح الخطأ، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية في الأجلين القصير والطويل في اتجاه واحد، يعكس ذلك تأثير تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث يرتبط النمو الاقتصادي بشكل مباشر وقوي بمستوى أسعار النفط، ويعكس ذلك تبعية الاقتصاد الجزائري للإيرادات النفطية، كما توصلت الدراسة أيضا الى إلى أنه لا يوجد تأثير عكسي من النمو الاقتصادي على أسعار النفط، حيث لا يتأثر سعر النفط بمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بغض النظر عن درجة تقلب تلك المعدلات.

15- دراسة عدناني خولة، أقاسم حسناء، مقدم عبد الجليل (2019م) بعنوان: أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر وقطر، جاءت هذه الدراسة لتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي للجزائر وقطر، وأظهرت نتائج الدراسة أن الجزائر بوصفها دولة ذات اقتصاد ريعي، تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط، سواء بشكل إيجابي أو سلبي، أما قطر فهي دولة تتمتع بتنوع اقتصادي وتتأثر أيضًا بتقلبات أسعار النفط، ولكنها تحقق نموا اقتصاديا كبيرا من خلال تنويع اقتصادها وتعزيز القطاعات غير النفطية.

بالنظر الى الدراسات السابقة التجريبية التي أجريت على العديد من الدول المستوردة والمصدرة للنفط نلاحظ بأنها قامت بدراسة موضوع تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي

باستخدام مجموعة من المقاربات القياسية تتراوح في مجموعها بين نماذج NARDL، MSVAR، SVAR، VAR، VECM، ARDL، منهجية التكامل المشترك cointegration، ومنهجية Johansen. والتي توصلت في عمومها إلى تباين تاثيرات تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي إذ نجد أن هناك آثار إيجابية تمارسها التغيرات الإيجابية لأسعار النفط على النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط في حين تمارس اثارا سلبية على النمو الاقتصادي للدول المستوردة للنفط والعكس بالنسبة للتغيرات السلبية.

وبالنظر إلى حالة الاقتصاد الجزائري نجد من خلال الدراسات السابقة بانها تتفق على أن تقلبات أسعار النفط (الموجبة) تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي لكن الأكيد أنها استعملت مقاربات قياسية مختلفة، وغايتنا من دراسة هذا الموضوع هي معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2020م) بحجم عينة تقدر بـ 51 مشاهدة والذي يعتبر أكبر نسبيا بالمقارنة مع حجم العينة المدرجة في الدراسات أعلاه، وبذلك نكون أمام فجوة بحثية تأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن، وهذا من أجل محاولة ابراز التغيرات والعلاقات القياسية ان وجدت بين تقلبات أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة التي طرحت العديد من المشاكل التي أملتها الظروف المحلية للاقتصاد الجزائري والظروف الدولية السائدة في هذه الفترة كوباء كورونا و التقلبات الحادة في أسعار النفط سنة 2020م.

هيكل الدراسة

لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة واختبار فرضياتها، تم تقسيم هيكل البحث إلى ثلاثة فصول، يبدأ البحث بمقدمة عامة يوضح فيها موضوع البحث، ويليها الفصول المكونة لهذه الدراسة، وتتألف الدراسة من ثلاثة فصول رئيسية، يبدأ الفصل الأول بتسليط الضوء على التأصيل النظري للنفط وطرق تسعيره، ويهدف إلى تحليل أهمية النفط كمورد اقتصادي وتأثيره على الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى استعراض طرق تسعير النفط وعوامل تحديد سعره.

ويتناول الفصل الثاني أدبيات حول النمو الاقتصادي وعلاقته بتقلبات أسعار النفط حيث يتم استعراض البحوث والدراسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي وتأثير تقلبات أسعار النفط عليه، كما يتم تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي في الدول المعتمدة على النفط.

أما الفصل الثالث يتم تقديم دراسة تحليلية وقياسية لتطور النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة من عام 1970 إلى 2020م، حيث يشمل هذا الفصل تحليل تاريخ النمو الاقتصادي في الجزائر وتأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني، ويتم استعراض البيانات الاقتصادية المتعلقة بتلك الفترة واستخدام أدوات التحليل القياسي، مع استنتاج النتائج وتقديم التوصيات الملائمة لمعالجة تأثيرات تلك التقلبات على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول:

التأصيل النظري للنفط وطرق تسعيره.

- ✓ المبحث الأول: النفط ومفاهيمه.
- ✓ المبحث الثاني: الاحتياطي، الطلب والعرض النفطي العالمي.
- ✓ المبحث الثالث: تسعير النفط والقوى الفاعلة في السوق النفطي العالمي.

تمهيد

يعتبر النفط موردا أساسيا للطاقة في عصرنا الحالي، إذ يستمد أهميته من كونه أكفأ الموارد الطاقوية المتوفرة ولا يوجد بديلا عنه بما لهذه الكلمة من معنى، ولا ترقى البدائل المطروحة لأداء وظيفته، فتبقى قاصرة عن كونها بديلا عنه في مجال الطاقة العالمية.

ساهم النفط سنة 2020م بنسبة 31% من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة، وفي هذا الصدد أشارت توقعات تقرير أوبك الاستشرافي لسنة 2022م أن استمرار الاقتصاد العالمي في النمو والزيادة السكانية بنحو 1.6 مليار نسمة ما بين عامي 2022م و2045م سيؤديان إلى ارتفاع الطلب العالمي للطاقة إلى ما بعد 2050م، حيث سيشكل النفط نسبة 29% من سلة الطاقة العالمية مع حلول 2045م، ومن هنا كان من الضروري تناول موضوع النفط بالبحث الدقيق والدراسة المفصلة وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: النفط ومفاهيمه.
- ✓ المبحث الثاني: الاحتياطي، الطلب والعرض النفطي العالمي.
- ✓ المبحث الثالث: تسعير النفط والقوى الفاعلة في السوق النفطي العالمي.

المبحث الأول: النفط ومفاهيمه

يتربع النفط على هرم الطاقة العالمي، وذلك للخصائص التي تميزه عن غيره من البدائل الطاقوية المطروحة، وهو ما يستدعي التطرق لطبيعة هذه المادة الاستراتيجية من خلال تحديد المفاهيم الأساسية حول هذا المورد، ومراحل صناعته وإبراز أهم المواد المشتقة منه.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول النفط

سنتطرق في هذا المطلب إلى نقاط أساسية تتمثل في الإحاطة بأهم المفاهيم المتعلقة بالنفط من خلال عرض تاريخ النفط، وتعريفه، وأنواعه، وأهميته.

أولا: تاريخ النفط

1- اكتشاف النفط

يعود اكتشاف النفط حسب ما يعتقده المؤرخون إلى قبل 5000 سنة في العراق، حيث كان قدماء العراقيين يعتمدون على الرشح السطحي* للاسفلت البتيوميني** فاستعملوا الاسفلت بعد خلطه بالكبريت لعلاج بعض الأمراض الجلدية، كما استعمل كمادة لاصقة بعد مزجه بالرمل والمواد الليفية في أعمال البناء وتشييد السفن، كما كان يستخدم في الأعمال الفنية للصق الفسيفساء والموزاييك[1]، بينما استخدمه الصينيون قبل القرن الرابع ميلادي في استخراج الملح عن طريق إحراقه لتبخير الماء المالح، أما في القرن الثامن الميلادي استخدم القار(الاسفلت) الذي يتم إحضاره من ترشحات النفط لرصف الطرق الجديدة في بغداد، وفي القرن التاسع ميلادي حفرت أولى الحقول لإنتاج النفط بطريقة اقتصادية لأول مرة في باكو أذربيجان[2].

---

* – ينتج **الرشح السطحي** من تسرب المواد البترولية من مكانها في باطن الأرض خلال الفوالق التي تحدث بين الصخور.

** – **البتيومين** هو المادة الصلبة المتخلفة بعد فقد خام البترول الأسفلتي المواد الغازية والسائلة، ويوجد في الطبيعة في الأماكن التي يتسرب فيها الخام إلى سطح الأرض، كما ينتج صناعيا في معامل التكرير. أما **الاسفلت** فهو البتيومين غير النقي.

[1] – مصطفى خليل، "**تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمي**"، منشأ المعارف للنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 1970، ص21.

[2] – سعيد خليفة الحموي، "**أساسيات إنتاج الطاقة (البترول–الكهرباء–الغاز)**"، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص91.

كانت بداية التاريخ الحديث للنفط مع اكتشاف العالم البولندي (أجناسي لوكاسفينر) لعملية تقطير النفط لإنتاج الكيروسين عام 1853م[1]، وقد أحدث اختراع مصباح "البرافين" والسيارة طلبا هائلا على الكيروسين والبنزين المشتقين من النفط آنذاك[2].

بدأت الصناعة النفطية حول العالم باكتشاف (إيدون راك) للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1859م بـ: بيتوسفيل بولاية بنسلفانيا، حيث تزايد الطلب عليه بوتيرة متسارعة مما أدت إلى استنفاذ الاكتشافات الأولى في أمريكا وظهور بوادر أزمة النفط في تكساس وأوكلاهوما، مما شجع على تطوير آليات التنقيب والبحث، فبحلول سنة 1910م تم اكتشاف مكامن كبيرة للنفط في كندا وجزر الهند الشرقية والمكسيك[3]. ويمكن التنبيه إلى أن أولى الاكتشافات في الشرق الأوسط تعود إلى سنة 1900م، مع حصول المهندس الأسترالي "**WILLIAM DE ERIKKI**" على حق الامتياز في إيران من قبل الشاه الإيراني[4].

2- أصل النفط

يعتبر أصل النفط محل جدل بين العلماء المختصين في هذا المجال من جيولوجيين وكيميائيين حيث انقسموا إلى فريقين الأول يرى أن للنفط أصلا غير عضوي، أما الثاني فيرى أن للنفط أصلا عضويا.

أ- الأصل غير العضوي للنفط

يرجع كل من "**مليبادت**" في عام 1804م و"**ماركس**" في عام 1965م وعلماء آخرين النفط للأصل الكيميائي، معتبرين أن مادة النفط قد تشكلت في باطن الأرض نتيجة لتفاعلات كيميائية لعناصر معدنية ولا صلة لها بالمواد العضوية، كتفاعل الهيدروجين والكربون وغيرها من المواد ويعتمد هؤلاء في حججهم على أنه يمكن إعادة تشكيل المشتقات النفطية كالبنزين والميثان

[1]- ياسين مصطفاي، " **أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، 2019-2020م، ص 4.

[2]- عبد الخالق مطلك الراوي، "**محاسبة النفط والغاز**"، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص 23.

[3]- سعيد خليفة الحموي، المرجع السابق، ص92.

[4]- مهدي أحمد رشيد، "**جغرافيا النفط**"، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015، ص 7-8.

والأستيلين...إلخ، انطلاقا من تجارب مخبرية[1]، وقد قيل في هذا الأصل مجموعة من الآراء نذكر منها:[2]

- ✓ **النفط –الزيت الصخري–:** أجمع بعض العلماء على أن اليابانيين هم أول من أطلق هذه التسمية، حيث كان يخرج ذاتيا على سطح أراضي جزرهم فيتشكل سائل زيتي غليظ من خلال شقوق وفتحات صخرية أكسبه تلك التسمية القديمة إلى أن تطور وأصبح يطلق عليه تسمية غير عضوية جديدة.
- ✓ **الأصل السحيق للنفط:** أعلن الألماني "**مندليق**" في سنة 1876م أن أصل النفط غير عضوي، حيث تحصل على مواد هيدروكربونية نتاج عمليات كيماوية تفاعل فيها بخار الماء مع كوربيدات المعادن، أي أن النفط تكوّن خلال مراحل تشكّل الأرض.
- ✓ **الأصل البركاني:** يعتبر من أقدم الآراء، إذ يرجع أصل النفط إلى المصائد البركانية التي توجد في الغلاف الصخري والمكونة من أبخرة وغازات ومواد منصهرة مضغوطة تبحث عن مخرج لها مشكّلة بذلك بركا من الاسفلت.

ب – الأصل العضوي للنفط

بناء على الانتقادات العديدة التي وجهت للفريق الذي يرى أن للنفط أصلا غير عضوي، ظهرت مجموعة من النظريات تعتمد على العناصر العضوية في تفسير أصل النفط، حيث يعتقد معظم الجيولوجيون أن تكوّن النفط كان نتاجا لتراكم بقايا كائنات عضوية ماتت منذ آلاف السنين،[3] وقد انقسمت هذه النظريات إلى:[4]

[1]– محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص16.

[2]– أحمد رمضان شقلية، "**النفط العربي وصناعة تكريره**"، تهامة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، ط1، 1980، ص 32–33.

[3]– عبد الخالق مطلك الراوي، المرجع السابق، ص24.

[4]– محمد أحمد الدوري، المرجع السابق، ص17.

- ✓ **الأصل النباتي:** يرى بعض العلماء أن النفط الخام قد تشكّل لترسب العوالق النباتية، والتي طمرت في باطن الأرض على مر السنين، فتحللت لتكوّن بذلك النفط الخام.
- ✓ **الأصل الحيواني:** يعتقد البعض الآخر من العلماء أن المصدر العضوي الحيواني هو أصل تكوّن النفط كالأسماك والزواحف التي تحللت في باطن الأرض مكونة بذلك سوائل عضوية لزجة وذات لون أسود (النفط).
- ✓ **أصل مختلط:** يرى مجموعة من العلماء أن أصل النفط هو عبارة عن تحلل البقايا العضوية الحيوانية والنباتية معا، والتي دفنت في أعماق الأرض بين الصخور الرسوبية نتيجة زيادة الضغط وارتفاع درجة الحرارة مع وجود البكتيريا والأنزيمات ما أدى إلى تحولها إلى نفط.

ويمكن توضيح ما سبق ذكره في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): أصل النفط

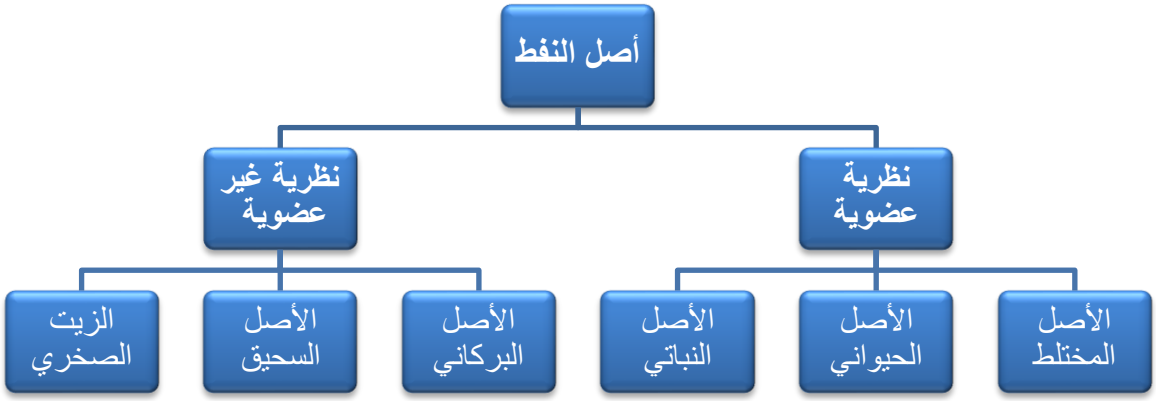

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات السابقة.

ثانيا: تعريف النفط

1-التعريف اللغوي

تعود كلمة "النفط" إلى أصل يوناني **(NAPHTA)** وتعني "الزيت الجبلي" وتقابلها في اللاتينية كلمة **(PETROLEUM)** المنحوتة من كلمتين **(PETRA)** وتعني الصخر و**(OLEUM)** وتعني الزيت أي "زيت الصخرة"، وسمي كذلك لتفجيره من بين الصخور[1].

2-التعريف الاصطلاحي

يعرّف النفط اصطلاحا على أنه: "خليط من مواد هيدروكربونية سائلة دهنية لها رائحة خاصة وتتباين ألوانه بين الأسود المخضر إلى البني والأصفر، وتختلف لزوجته وكثافته النوعية وتتجمع في باطن الأرض"[2]، ويعرّف أيضا على أنه: "سائل كثيف قابل للاشتعال غني بني غامق أو بني مخضر يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية[3].

3-التعريف الاقتصادي

يعرّف في المجال الاقتصادي النفط أنّه: "سلعة اقتصادية تباع وتشترى في الأسواق المحلية والدولية بأسعار تحدد وفقا لقانون العرض والطلب، فالبترول سلعة نادرة قابلة للإنتاج، التوزيع، الاستهلاك والتخزين"[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرّف النفط على أنّه "مادة ذات أصل كربوني ذو طبيعة سائلة تتشكل في باطن الأرض قابلة للاشتعال وهي مصدر للطاقة، تمتاز بالندرة مع القابلية للاستهلاك والتوزيع والتخزين".

ثالثا: أنواع النفط الخام

يمكن تحديد أنواع النفط حسب المعايير المعتمدة التالية:

---

[1]- صلاح يحياوي، فاروق الصوفي، " **أساسيات في تصنيع النفط**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص1.

[2]- زياد جلال الدماغ، "**الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص205.

[3]- سعيد خليفة الحموي، المرجع السابق، ص93.

[4]- محمد مراس، "**أثر أسعار البترول على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الخطي (2000-2015)**"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، جامعة سعيدة، العدد3، الجزائر، 2016، ص173.

1- حسب التركيبة الطبيعية والكيماوية[1]:

- ✓ **نفط البرافين:** وهو الذي يحتوي على 5% على الأقل من المركبات الهيدروكربونية البرافينية.
- ✓ **نفط النافتين:** وهو الذي تحتل فيه العناصر الهيدروكربونية النافتينية النسبة الأكبر من مكوناته.
- ✓ **النفط الاسفلتي:** وهو الذي تحتل فيه المركبات الأسفلتية العطرية أو الآروماتية النسبة الأكبر.

2- حسب الكثافة النوعية

- ✓ **نفط خام ذو كثافة نوعية مرتفعة:** أي نفط خام ثقيل، قيمته وسعره منخفضان.
- ✓ **نفط خام ذو كثافة نوعية منخفضة:** أي نفط خام خفيف، قيمته وسعره مرتفعان.
- ✓ **نفط خام ذو كثافة متوسطة:** جودته وقيمته وسعره متوسطان.

3- حسب اللزوجة ودرجة الانسكاب

- ✓ **النوع الأول:** يحتوي مادة شمعية بنسبة عالية تجعل درجة لزوجته وانسكابه مرتفعة، تكلفته عالية وذلك راجع إلى الطرق الاصطناعية المكلفة لاستخراجه من أعماق الأرض مما يجعل قيمته وسعره منخفضان.
- ✓ **النوع الثاني:** يحتوي على الشمع بصورة معزولة مما يجعل لكل من تكلفته وسعره متوسطان.
- ✓ **النوع الثالث:** يتواجد الشمع فيه بنسبة ضئيلة لذلك نجد تكلفته منخفضه وقيمته وسعره مرتفعان.

4-حسب المحتوى الكبريتي

- ✓ **النفط المر:** وهو نفط خام يحتوي على الكبريت بنسبة عالية وبالتالي تكلفة تكريره مرتفعة فقيمته وسعره منخفضان.

[1]- محمد أحمد الدوري، المرجع السابق، ص13.

- ✓ **النفط الحلو:** نفط خام يحتوي على الكبريت بنسبة ضئيلة وبالتالي تكون تكلفة تكريره منخفضة وقيمته وسعره مرتفعان[1].

رابعا: أهمية النفط

يعد النفط مصدرا رئيسا للطاقة في عصرنا الحديث ما أكسبه أهمية بالغة على المستوى العالمي، كما يعد مصدرا للبتروكيماويات المستغلة في الصناعات الكيماوية المختلفة.

وقد تطورت نسبة مساهمة النفط في الطاقة العالمية حيث بلغت هذه النسبة من 9% عام (1920) إلى غاية 45% سنة (1970)[2]. ويمكن إبراز أهمية النفط من جانب كونه عصب الحياة في وقتنا الحالي حيث يتم استخدامه في شتى المجالات كونه:[3]

– مادة أولية تدخل في صناعة البلاستيك والأصباغ والشموع واللدائن والبتروكيماويات؛

– من ألطف مصادر الطاقة إذا ما قورن بمصادر الطاقة السابقة (الفحم)؛

– سهلا للنقل عبر الأنابيب وتخزينه، مما يضمن استمرار العمليات الإنتاجية وانخفاض تكلفته مقارنة مع بدائله المتاحة كالفحم الحجري[4]؛

– مصدرا هاما للطاقة الضرورية لمختلف القطاعات الاقتصادية (كالصناعة، الزراعة، النقل، المواصلات...)[5].

[1]– صلاح مصري محمد مهدي، عبد المنعم عبد العزيز الشيخ" **اقتصاديات البترول**"، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2018، ص29–30.

[2]– صلاح يحياوي، فاروق الصوفي، المرجع السابق، ص2.

[3]– سعيد خليفة الحموي، المرجع السابق، ص 113–114.

[4]– زياد جلال الدماغ، المرجع السابق، ص 206.

[5]– محمد عبد العزيز عجمية، "**الموارد الاقتصادية**"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص 436.

المطلب الثاني: مراحل صناعة النفط

تمر صناعة النفط بمجموعة من المراحل نستعرضها فيما يلي:

أولا: مرحلة التنقيب*والحفر

تعد هذه المرحلة الأولى، وتهدف إلى معرفة تواجد الأماكن النفطية جغرافيا وجيولوجيا (في طبقات الأرض) وتقدير كمياتها، أنواعها ونوعياتها.

تميزت هذه المرحلة من حياة الصناعة النفطية في بداياتها باعتماد المنقبين على طرق غير علمية ومعدات وأدوات بدائية حيث انحصر البحث في المناطق التي تحتوي على آثار النفط البارزة على السطح كتجمعات الاسفلت أو أماكن خروج الغازات[1].

أما في الوقت الراهن فقد تهيأت طرق علمية مجربة ووسائل تقنية تستكشف ما تحت التربة بشكل قياسي أهمها عملية المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي للمناطق المختلفة، إضافة إلى تحليل الطبقات الصخرية لتحديد المناطق المثلى التي ستجرى بها عملية التنقيب[2]، وبعد إتمام عمليات الاستكشاف والتنقيب تأتي عملية الحفر والتي يستخدم فيها ثلاث أساليب وهي:[3*]

1- عملية الدق THE CABLE TOOL.

2- طريقة الدوران أو الرحي THE ROTARY DRILL.

3- عملية الحفر التوربيني TURBO DRILLING.

وينظر إلى هذه المرحلة أيضا على أنها تحتوي على درجة عالية من الخطورة إذا ما قورنت بالمراحل الموالية ويمكن تقسيم هذه المخاطر إلى:[4]

- **مخاطر طبيعية:** تتعلق بطبيعة المكان الجيولوجي والجغرافي وخصائصه ومزاياه إضافة إلى الكوارث الطبيعية.

---

* وللمزيد من التفصيل أنظر: أحمد رمضان شقلية، المرجع السابق، ص 57-62.

[1]- محمد أحمد الدوري، المرجع السابق، ص22.

[2]- خالد أمين عبد الله، "**محاسبة النفط**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2001، ص16.

[3]- مهدي أحمد أرشيد، المرجع السابق، ص20.

* ولمزيد من التفصيل أنظر: ص20-23.

[4]- صلاح مصري محمد مهدي، عبد المنعم عبد العزيز الشيخ، المرجع السابق، ص21.

– **مخاطر اقتصادية:** وهي التي تعتري أي نشاط اقتصادي بصفة عامة، والنفط بصفة خاصة كعدم الجدوى الاقتصادية للآبار المنقب عنها.

– **مخاطر سياسية:** تتعلق بالظروف السياسية الدولية والمحلية كعدم الاستقرار السياسي والنزاعات الأهلية.

– **مخاطر ذاتية:** وهي مرتبطة بالأطراف المعنية بالصناعة البترولية أو بطبيعة المواد المستخدمة أو الأساليب المتبعة أو لسوء تسيير المنشأة النفطية وغيرها...

ثانيا: مرحلة الإنتاج

تتميز هذه المرحلة من الصناعة النفطية في الدخول للإنتاج العالمي للنفط الخام حيث تتطلب فترة تتراوح من (3 إلى 5 سنوات)* من أجل إعداد البئر النفطي للإنتاج وتعتبر ذات تكاليف عالية خاصة فيما يعنى برأس المال الثابت[1]، وتشمل هذه المرحلة كل العمليات التي تتعلق بإيصال النفط الخام من باطن الأرض إلى سطحها، وعادة تتم بإحدى الطرق التالية:[2]

1- **الدفع بالطريقة الطبيعية NTURAL FLOW**: ويحدث ذلك عندما تحوي المكامن النفطية ضغطا مرتفعا يؤدي بمجرد وصول عملية الحفر إليه تدفق النفط الخام إلى السطح تلقائيا.

2- **الدفع بواسطة المضخات OIL PUMPS**: يتم الاستعانة بمضخات تقوم بضخ النفط الخام إلى الاعلى.

3- **الدفع بواسطة الغاز GAZ INJECTION**: تعتمد هذه الطريقة على إحداث ضغط البئر النفطي من خلال حقن الغاز في جوفه، وعادة ما تستعمل هذه الطريقة في حالة الآبار القريبة من مصادر (آبار) الغاز.

4- **الدفع بواسط الماء WATER INJECTION**: ويتم ذلك عن طريق حقن كمية كبيرة من الماء في البئر من أجل توليد ضغط يدفع النفط إلى الأعلى.

---

* لكن في الوقت الراهن مع التطورات التكنلوجية السريعة في هذا المجال قد تتقلص هذه المدة.

[1]– محمد أحمد الدوري، المرجع السابق، ص38.

[2]– خالد أمين عبد الله، المرجع السابق، ص22–23.

بعد الانتهاء من نقل النفط إلى السطح يتم فصل الغاز والماء والشوائب عن النفط كما تجرى القياسات اللازمة للنفط المستخرج، ثم يجمع ويخزّن بمستودعات (صهاريج) تعد للنقل[1].

ثالثا: مرحلة النقل

تشمل هذه المرحلة جميع النشاطات المتعلقة بإنشاء وتوفير وسائل ومعدات نقل النفط، بدءا من أماكن استخراجه وصولا إلى أماكن استهلاكه أو تصنيعه، وتكمن أهمية هذه المرحلة في إيصال النفط من أماكن الإنتاج والتي تعتبر محدودة جغرافيا وبعيدة عن مناطق استهلاكه الرئيسية[2]، حيث يتم الاعتماد في نقل النفط على[3]:

1- **الأنابيب:** تعتبر خطوط الأنابيب الوسيلة الأبرز والأهم لنقل النفط لتميزها بسرعة النقل وبحجم كبير للتدفقات حيث تنقل بعض الأنابيب أكثر من مليون برميل يوميا، كما تكمن أهميتها في انخفاض تكاليفها وضمان استمرار تدفق الامدادات مقارنة بوسائل النقل الأخرى، فينقل غالبية النفط عبر هذه الأنابيب في جزء من رحلته على الأقل، وينقل عبرها من الآبار إلى صهاريج التخزين أو عبر وسائل النقل الأخرى إلى المصافي بعد ذلك، وتنقل المشتقات النفطية أيضا عبر خطوط الأنابيب من المصافي إلى الأسواق.

2- **السفن:** ويضم هذا النوع من وسائل نقل النفط الناقلات الضخمة والبواخر المسطحة فالناقلة سفينة ضخمة تتكون من مقصورات تتخصص بالحمولات السائلة، وتستطيع أن تنقل مليون برميل من النفط، لكن البواخر المسطحة تصل حمولتها لـ 15000 برميل، وتستخدم عادة في الأنهار والقنوات المائية.

3- **النقل البري:** يضم هذا النوع من وسائل النقل السكك الحديدية والطرقات البرية فيتم نقل النفط عن طريق عربات السكك الحديدية الصهريجية، كما تقوم الشاحنات بتوصيل النفط إلى محطات الخدمة، ووقود التدفئة إلى المنازل.

---

[1]- عبد الخالق مطلك الراوي، المرجع السابق، ص35.

[2]- صلاح مصري محمد مهدي، عبد المنعم عبد العزيز الشيخ، المرجع السابق، ص22.

[3]- عبد الخالق مطلك الراوي، المرجع السابق، ص35-36.

رابعا: مرحلة التكرير

رافق اكتشاف البترول في الولايات المتحدة الامريكية عمليات تكرير التي هي عبارة عن تسخين النفط الخام لدرجات عالية لاستخلاص البنزين والكيروسين، وما لبثت أن تطورت صناعة تكرير النفط لتصل في وقتنا الحالي لمستوى عال، تحتاج فيه إلى تكنولوجيا عالية ورؤوس أموال ضخمة للاستثمار فيها، حيث نتحصل من خلال هذه العملية على منتجات نهائية أبرزها وقود الديزل، وقود الطائرات، البنزين، المواد الأولية للبتروكيماويات والاسفلت[1]. ولا تزال هذه الصناعة حكرا على الدول الصناعية الكبرى، وهذا ما يبرزه الشكل التالي:

الشكل رقم (2): التوزيع الجغرافي للطاقة التكريرية من النفط في العالم لسنة 2020م.

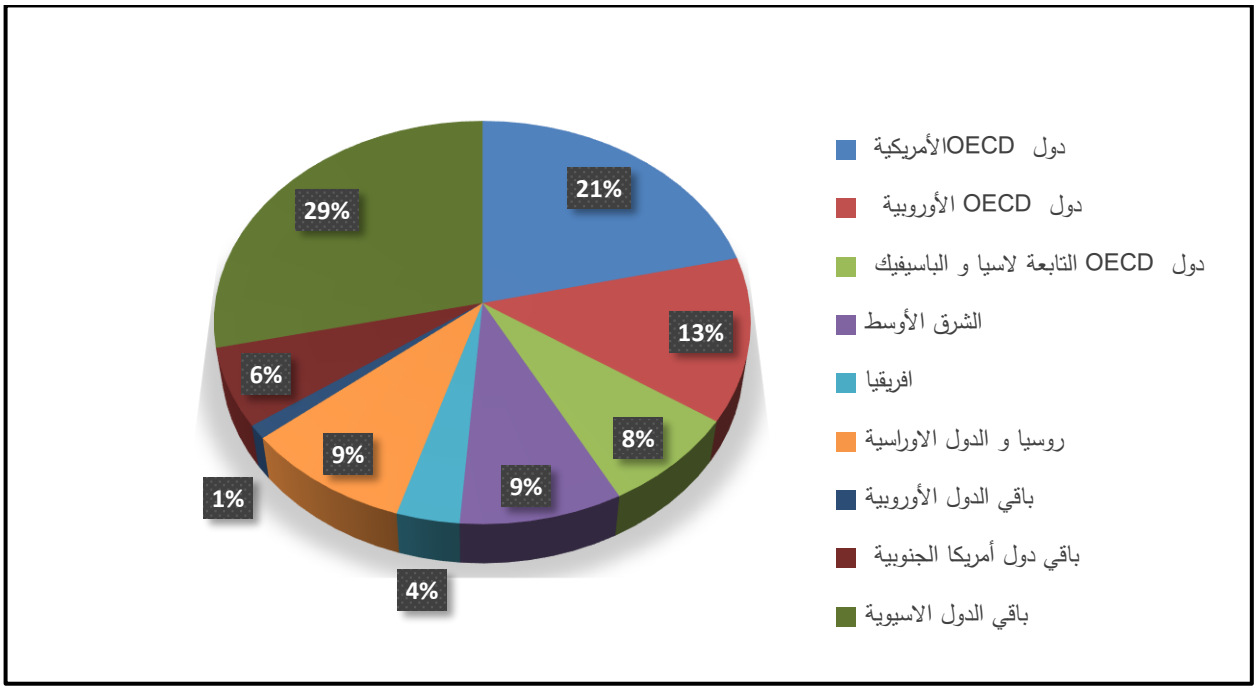

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتمادعلى: معطيات الملحق رقم (1)

من الشكل رقم (2) نلاحظ أن منطقة باقي الدول الآسيوية تستحوذ على نسبة 29% من إجمالي التكرير العالمي لسنة 2020م، فنجد أن الصين قد بلغت طاقتها التكريرية 16.174 مليون برميل/اليوم، أما الهند فقد بلغت 4.796 مليون برميل/اليوم، ويعود ذلك لوجود السوق الفوري في سنغافورة، وتليها الدول الأمريكية المنتمية إلى (OECD)* بنسبة 21%، حيث تحتل

[1]- ياسين مصطفاي، المرجع السابق، ص19.

* (**OECD**) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي تأسست يوم 1961/90/30، جاءت محل منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (1984).

فيها الولايات المتحدة الأمريكية الحصة الأوفر فبلغت طاقتها التكريرية 17.750 مليون برميل/اليوم، وبذلك تصنف كأكبر دولة مكررة للنفط، وهذا راجع لوجود سوق قوية بمدينة نيويورك.

أما بالنسبة للدول الأوروبية المنتمية إلى (OECD) فقد احتلت المرتبة الثالثة بمعدل 13% وبطاقة تكريرية بلغت 13,328 مليون برميل/اليوم، وذلك بسبب وجود السوق الفوري في روتردام، أما باقي دول العالم فبلغت نسبة 36.93% موزعة بين الشرق الأوسط 9%، وإفريقيا 4%، وروسيا والدول الأوراسية 9%، وباقي الدول الأوروبية 1% وباقي دول أمريكا الجنوبية 6%، ودول (OECD) التابعة لآسيا، والباسفيك 8%.

ونلاحظ أن النسبة الأكبر للطاقة التكريرية تستأثر بها دول (OECD) بنسبة 42% أي ما يعادل 42.720 مليون برميل/اليوم، وهذا مؤشر يدل على سيطرتها على صناعة التكرير.

المطلب الثالث: المشتقات النفطية

تصنف المشتقات النفطية حسب استعمالاتها، ويمكن تصنيفها حسب اللون والوزن النوعي، لكن التصنيف المعمول به والمقبول في الأوساط العلمية يعتمد على درجات الغليان الابتدائية والنهائية، وحسب هذا الأخير فإنه يمكن تصنيف المشتقات النفطية إلى:[1]

1_ وقود السيارات (البنزين Gasoline)

يعد البنزين في وقتنا الحالي المصدر الأول للطاقة في العالم لتشغيل السيارات، وأولى استعمالاته كانت في القرن 19 في شكل قوارير صغيرة تستعمل للقضاء على القمل وبيوضه ثم كمنظف للملابس، وبالنظر إلى تشكيلته فهو عبارة عن خليط من مركبات هيدروكربونية غنية بالبروفينات العادية والمتفرعة، إضافة إلى المركبات الآروماتية العطرية، ويعالج الغازولين Gasoline في مصافي التكرير ليصبح وقودا مناسبا للسيارات (العادي، الممتاز...) أو كوقود

[1]– القافلة، "**المشتقات النفطية بين تنوع الاستعمالات وتعدد الأسماء، مجلة ثقافية منوعة**"، ص1–7، شوهد في 2021/02/26، ينظر: https://qafilah.com/ar

يستعمل للطائرات المروحية، ويستعمل أيضا في إنتاج المذيبات الصناعية. أما درجة غليانه فتتراوح ما بين 25° إلى 40° درجة مئوية.

2_ الكيروسين (kerosene)

أكتشف الكيروسين منذ القدم، ويعد العالم المسلم(الرازي) من رواد مستخرجيه كمشتق للنفط الذي سماه (نفط أبيض) في كتابه "كتاب سر الأسرار".

تمّ تسجيل اسم الكيروسين كعلامة تجارية في أمريكا سنة 1854م، واحتكرت هذه الشركة الحق في استخدام هذا الاسم عدة سنوات، كما له أسماء أخرى تمّ تسجيلها في مناطق مختلفة من العالم مثل الغاز، البرافين، زيت البرافين...، ويقع ضمن مدى حراري من 150° إلى 250° درجة مئوية، يتم استخدامه كوقود للمنازل (الطبخ، التدفئة)، كما يعتبر المكوّن الرئيسي لوقود النفاثات.

3_ وقود الطائرات النفاثة (jet kerosene)

يستعمل في حالة المحركات التوربينية التي تعمل بشكل متواصل خلاف المحركات ذات الاحتراق الداخلي، فيجب أن يخلو هذا النوع من الوقود من الرطوبة (الماء) وأن يكون متجانسا وذو تركيبة ثابتة وأن يكون محتواه الحراري مرتفع 160°-240° درجة مئوية.

4_ الديزل أو السولار (Diesel or solar)

يمتاز بقابلية الاحتراق والانفجار أقل من الجازولين، ومن هنا جاء الاعتماد عليه في العربات والشاحنات العسكرية إضافة إلى التدفئة المنزلية وما شابه ذلك، وترجع تسميته "الديزل" نسبة إلى مخترعه الألماني "**رودولف ديزل**" 1892م، حيث اخترع محركا يعمل بهذا النوع من الوقود. وتستعمل كلمة "مازوت" خاصة في بلدان المغرب العربي للإشارة إلى الديزل، وهي تسمية فرنسية في الأصل، وتتراوح درجة غليانه من 250° إلى 350° درجة مئوية.

5_ زيت الوقود (fuel oil)

يستعمل هذا الوقود بالأخص في الصناعة، حيث حلّ محل الفحم الحجري في بدايات القرن

العشرين، ويستخدم حاليا في محطات توليد الكهرباء الحرارية والصناعات الثقيلة، وتتراوح درجة غليانه عادة ما بين 300°إلى 350° مئوية.

6_الزيوت (lurricating oils)

يتراوح مدى غليانها ما بين 350° و500° درجة مئوية، وتصنف الزيوت على أنها خفيفة عندما تقع ضمن مدى حراري 350° إلى 400° درجة مئوية، ومتوسطة عندما تقع في المجال الحراري 400° إلى 450° درجة مئوية، أما الزيوت الثقيلة فدرجة غليانها تنحصر بين 450° و500° درجة مئوية.

7_ الاسفلت

وهو المادة التي تعبد بها الطرقات، وهي من مخلفات عمليات التقطير واستخلاص المشتقات السابقة[1].

المبحث الثاني: الاحتياطي، الطلب والعرض النفطي العالمي

يعتبر النفط موردا طاقويا ناضبا يجب تثمينه والمحافظة عليه من جهة، ومن جهة أخرى وجب استغلاله وتحسين طرق إنتاجه، خوفا من ظهور بدائل طاقوية تجعله غير مجد اقتصاديا، ومن هنا تظهر أهمية استعراض الامكانيات العالمية سواء من جانب الاحتياطات النفطية أو من جانب العرض والطلب العالميين على هذا المصدر الأساسي للطاقة.

المطلب الأول: الاحتياطات النفطية العالمية:

تعد الاحتياطات النفطية وتقديراتها عنصرا مهما في وقتنا الراهن لتحديد مكانة البلد وقدراته الإنتاجية.

أولا: تعريف الاحتياطي النفطي

يعرف الاحتياطي النفطي على أنه: "تلك الكميات التي يمكن الحصول عليها من منطقة معينة وعلى أساس سعر محدد وبطرق فنية معينة وفي وقت معين، فإذا تغيرت إحدى هذه

[1]– أحمد محمد أبو طه، "**الثروات الطبيعية وأثرها في حل الأزمات والمشاكل الاقتصادية تملكا واستثمارا**"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ط1، 2014، ص390.

الأركان تغير رقم الاحتياطي المؤكد، وعلى ذلك تتغير الأرقام المتعلقة بالاحتياطي المؤكد من وقت لآخر نتيجة لتغير طرق الإنتاج وأساليب التكرير وبتغير كل من النفقات والأسعار"[1].

كما يعرف أيضا على أنه:" كمية البترول الكلية في المكمن البترولي المتواجد في المكان، وتشمل هذه الكمية على نمط غير قابل للاستخراج، نتيجة لقصور في وسائل استخراج البترول الحديثة".[2]

من خلال التعريفين السابقين يمكننا أن نعرف احتياطي النفط على أنه "**التقديرات للكميات المكتشفة في باطن الأرض والممكن استخراجها، والتي تتغير حسب التكنولوجيات المستخدمة وتكاليف الإنتاج**".

ثانيا: أنواع الاحتياطات النفطية

يمكن تقسيم الاحتياطات النفطية إلى ثلاث أنواع حسب ما يراه المختصين في مجال النفط وهي[3]:

1- الاحتياطي الثابت أو المؤكد الوجود (Proved reserve)

هذا النوع من الاحتياطي النفطي يدل على الكميات النفطية المتواجدة في أعماق الأراضي التي يمكن استغلالها تحت الظروف الاقتصادية والتقنية الحالية.

2- الاحتياطي الراجح الوجود (probable reserves):

هو عبارة عن كميات النفط المرجح الحصول عليها من المكامن المعروفة والتي تم تقديرها تقريبا للكميات المتجمعة، لذلك تعتبر كمية مؤكدة الوجود من الناحية الفنية، لكن كلفتها غير معروفة بالنسبة للأسعار والتكنولوجيا السائدة.

3- الاحتياطي المحتمل الوجود (possible reserves)

وهو عبارة عن الكميات النفطية غير المعروفة آنيا ولكن يحتمل استخراجها في حالة التطورات التقنية والتكنولوجيا المستخدمة في السنوات المقبلة.

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، المرجع السابق، ص440.

[2]- عقيل خير الله نهار الشويلي، "**دليل المبتدئين في إنتاج النفط**"، دار صفحات للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2016، ص26.

[3]- سمير التنير، "**استراتيجية النفط العربي**"، مركز الدراسات الاقتصادية، بيروت، 1981، ص32.

ثالثا: العوامل المحددة للاحتياطي النفطي

يؤثر في تحديد طبيعة وحجم الاحتياطات النفطية عدة عوامل يمكن إبرازها فيما يلي:[1]

1- **العوامل الطبيعية:** وهي العوامل التي ترتبط بالتركيب الجيولوجي للمنطقة، وموقع الاحتياطات أكانت سواء في اليابسة أو مغمورة بالمياه، إضافة إلى نوع المناخ السائد وغيرها من العوامل الطبيعية.

2- **العوامل الفنية:** وهي العوامل التي ترتبط بمدى تقدم التكنولوجيا المستخدمة في هذه الصناعة للتحسين في عمليات المسح، الحفر، والاستخراج.

3- **العوامل الاقتصادية:** وهي العوامل التي تؤثر في التكاليف والايرادات الحدية لاستخراج النفط في حدود التكنولوجيا المتاحة.

4- **العوامل المالية:** وهي العوامل التي ترتبط بظروف تمويل أنشطة المستثمرين في هذا القطاع وخاصة فيما يتعلق بالسوق المالية والتسهيلات المالية الممنوحة.

5- **العوامل السياسية:** هي العوامل المرتبطة بالبيئة السياسية للمنطقة أو البلدان المنتجة للنفط، وكذلك العلاقات السياسية بين الدول المنتجة والمستهلكة.

6- **العوامل التشريعية:** وهي العوامل التي ترتبط بالقوانين والأنظمة الجبائية المحفزة أو المقيدة لاستثمار الشركات النفطية.

رابعا: توزيع الاحتياطات العالمية للنفط

بلغت احتياطات النفط الخام المؤكدة 1549 مليار برميل في نهاية سنة 2020م، بزيادة قدرها 0.2% عن مستوى 1546 مليار برميل المسجل في نهاية 2019م، وارتفعت احتياطات النفط الخام المؤكدة في الدول الأعضاء في منظمة أوبك بمقدار 0.3% إلى 1237 مليار برميل

[1]- لزهر ساحلي، "**الاحتياطات النفطية المؤكدة والتنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1980-2018)**"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09، العدد 04، 2021، ص136.

في نهاية عام 2020م، وبالتالي أصبحت تستحوذ على حوالي 80% من احتياطي النفط العالمي[1]. والشكل الموالي يوضح التوزيع الجغرافي للاحتياطات العالمية:

الشكل رقم (3): التوزيع الجغرافي للاحتياطات العالمية للنفط لسنة 2020م

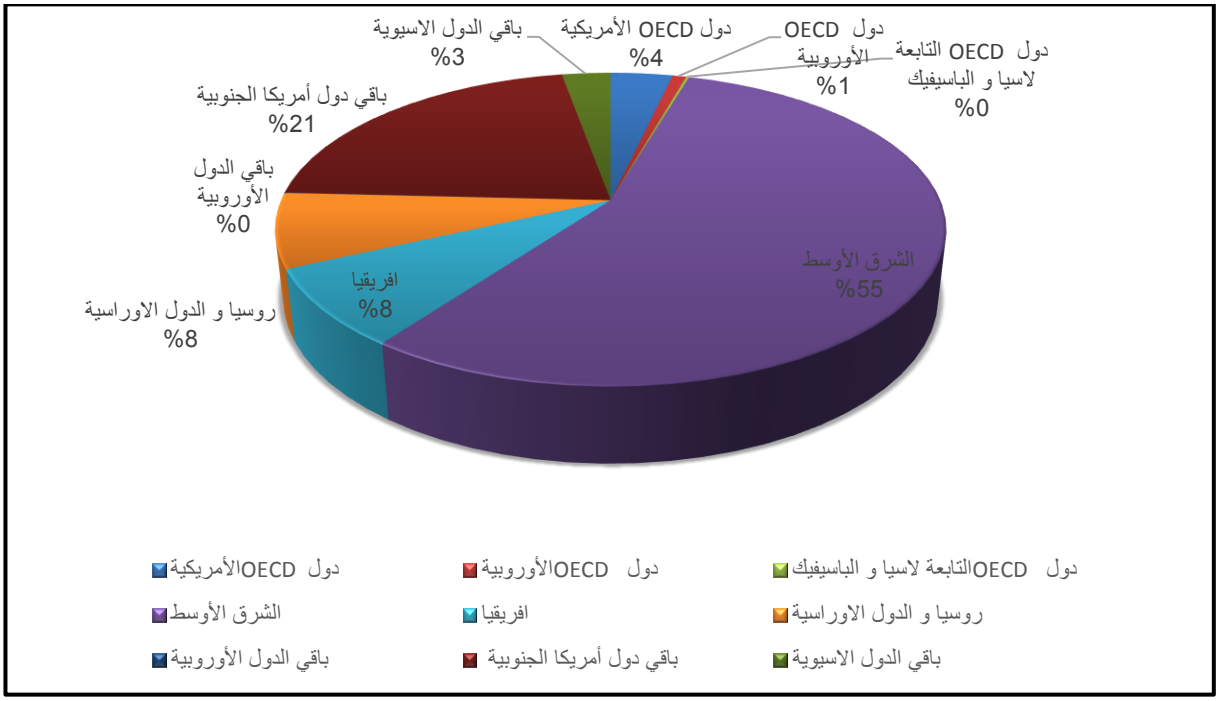

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتمادعلى: معطيات الملحق رقم (1)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3) أن توزيع الاحتياطات جغرافيا غير منتظم، ويتركز في مناطق معينة ومحددة في العالم، حيث تستحوذ منطقة الشرق الأوسط على نسبة 55% من الاحتياطي العالمي بحجم 860 مليار برميل، وتحتل فيها السعودية المركز الأول بـ 261.6 مليار برميل، تليها إيران بـ 208.6 مليار برميل. أما بالنسبة لباقي دول أمريكا الجنوبية فهي تحتل المرتبة الثانية بنسبة 21% من الاحتياطي العالمي بحجم 330 مليار برميل، وتعتبر فنزويلا صاحبة النسبة الأكبر بين دولها بحجم 303 مليار برميل ما أهّلها لاحتلال المرتبة الأولى عالميا، أما النسبة المتبقية والمقدرة ب 23% كانت على الترتيب من نصيب كل من: إفريقيا بنسبة 8%، روسيا والدول الآسيوية الأوراسية 8%، الدول الأمريكية المنتمية لـ OCED

[1]- Opec, Annual Statistical, Bulletin, 2021,56th, Edition, 2021,p07.

4%، باقي الدول الآسيوية 3%، الدول الأوروبية المنتمية لـ OCED 0.8%، وأخيرا دول آسيا والباسيفيك المنتمية لـ OCED بنسبة 0.2%.

خامسا: تطور الاحتياطات العالمية المؤكدة للنفط

تطورت الاحتياطات المؤكدة للنفط خلال السنوات السابقة نتيجة لعدة عوامل أهمها التقدم التكنولوجي واتساع رقعة البحث والاستكشاف، والشكل التالي يبرز ذلك:

الشكل رقم (4): تطور الاحتياطات العالمية المؤكدة للنفط للفترة (1980-2020م)

الوحدة (مليار برميل)

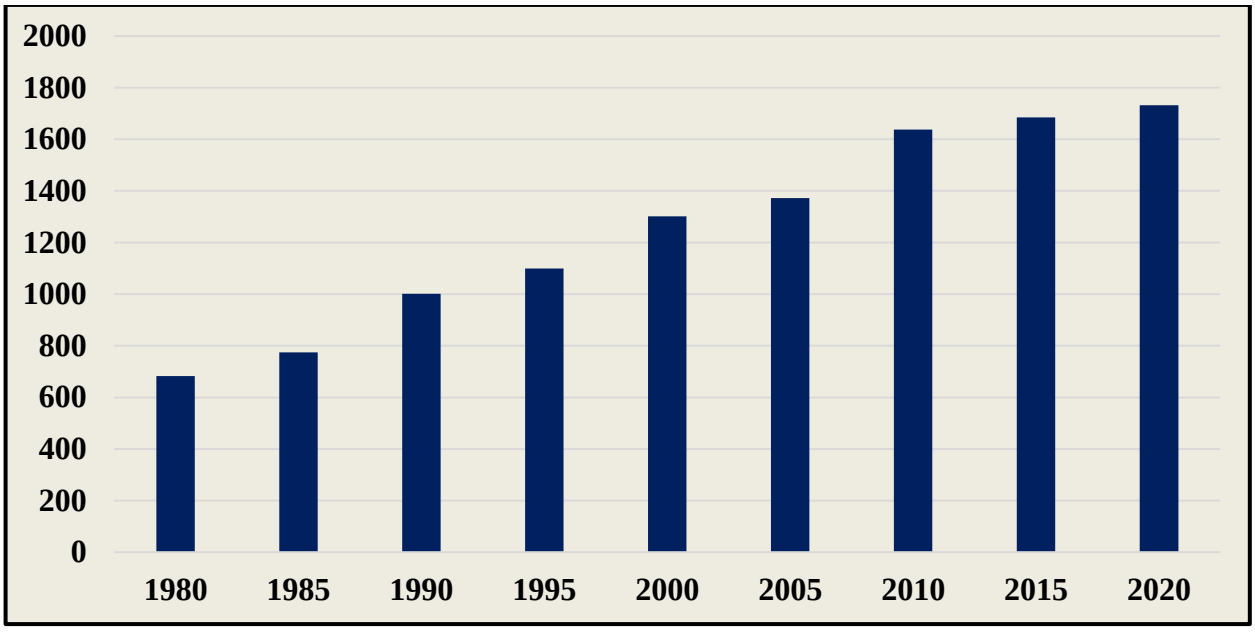

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتمادعلى: معطيات الملحق رقم (2)

من خلال الشكل رقم **(4)** نلاحظ أن الاحتياطي المؤكد من النفط استمر بالارتفاع طوال هذه الفترة، إلا أنه يمكننا أن نميز فترتين ارتفع فيهما بوتيرة متسارعة؛ الفترة الأولى ما بين (1985_1990م) وهذا نتيجة الاكتشافات الجديدة في دول الشرق الأوسط وبالأخص المملكة العربية السعودية، حيث ارتفع احتياطها المؤكد من 171.5 مليار برميل سنة 1985م إلى 260.3 مليار برميل سنة 1990م أي بحجم زيادة قدر به 88.8 مليار برميل، وتليها الإمارات العربية المتحدة بزيادة قدرها 65 مليار برميل خلال هذه الفترة، ثم إيران بحجم زيادة حوالي 44 مليار برميل، أما الفترة الثانية فهي ما بين (2005- 2010م) ويكمن السبب أيضا لهذه الزيادة

المتسارعة في الاكتشافات التي حدثت في أمريكا الجنوبية، وبالخصوص فنزويلا حيث انتقل فيها الاحتياطي النفطي المؤكد من 80 مليار برميل إلى 296.5 مليار برميل أي بمقدار زيادة 216.5 مليار برميل.

ومن خلال الشكل رقم (4) يمكن أن نلاحظ أيضا أن منذ سنة 2010م كان هناك تباطؤ شديد في نمو الاحتياطات النفطية المؤكدة، ويمكن إرجاع ذلك إلى انخفاض الاستثمارات الموجهة للتنقيب والاستكشافات من جهة، ولارتفاع وتيرة الاستهلاك العالمي للنفط المؤكد نتيجة معدلات النمو العالمي من جهة أخرى.

المطلب الثاني: الطلب العالمي للنفط

تعتبر دراسة الطلب العالمي للنفط ذات درجة كبيرة من الأهمية سواء للدول المصدرة للنفط أو المستوردة له، وفيما يلي نستعرض:

أولا: تعريف الطلب النفطي

يعرّف الطلب النفطي على أنه تلك الكميات من النفط الخام الموجهة لإشباع الحاجة البشرية، سواء ارتبط ذلك بالنفط الخام أو مشتقاته المختلفة (كأنواع الوقود المختلفة، زيوت التشحيم والمنتجات البتروكيماوية) وذلك عند سعر معين خلال فترة زمنية محددة.[1]

ثانيا: العوامل المؤثرة على الطلب النفطي العالمي

يتحدد الطلب النفطي ويتأثر بعوامل عدة وبدرجة متفاوتة حسب أهمية كل عامل، نستعرض أهمها فيما يلي:[2]

1-سعر النفط الخام ومنتجاته المكررة:

يبرز سعر النفط الخام كعامل هام ومؤثر في الطلب النفطي العالمي، فبانخفاضه يرتفع الطلب والعكس في حالة الارتفاع، وبالنظر إلى كون الطلب على النفط هو طلب ناشئ أساسا

[1]- محمد ماضي، "**تذبذبات أسعار النفط وتأثيراتها على اقتصاديات دول منظمة الاوبك**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015-2016، ص30.

[2]- مراد علة، "**تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة (2000-2014)**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 03، العدد 09، الجزائر، ص 202-203.

من الطلب على المنتجات النفطية المكررة فإنه بالضرورة سيؤثر سعرها على سعر النفط الخام. ويمكن الإشارة أيضا إلى أن الصناعة التكريرية كما بّينا سابقا تتركز في الدول الصناعية الغربية والتي تفرض ضرائب مرتفعة على استهلاك هذه المنتجات وتؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط الخام إلى مستويات قياسية.

2-السعر النسبي للطاقات المنافسة:

تعتبر الأسعار النسبية للطاقات البديلة عاملا مهما لتحديد الطلب على النفط العالمي كونه لا يعتبر المصدر الوحيد للطاقة في العالم، فعندما ينخفض السعر النسبي للنفط، تميل حصته في سلة الطلب على الطاقة للارتفاع، كما يمكن التنويه إلى أن ارتفاع سعر النفط في فترة السبعينات حث الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط للبحث عن بدائل مناسبة له، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل النسبي ولم تحرز بديلا كاملا للنفط (الفحم كمثال على ذلك).

3- معدل النمو الاقتصادي العالمي:

إن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي نتيجة للتطور التكنولوجي الكبير بداية من القرن الحالي، أدّت إلى زيادة استهلاك النفط على المستوى العالمي ليحتل بذلك 40% من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة، وهناك تبرز العلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي والطلب على النفط.

4-التغيرات المناخية:

يتحدد الطلب على النفط في الدول المستهلكة نتيجة للتقلبات المناخية فمثلا عند ارتفاع الحرارة في الفصول الباردة تؤدي إلى انخفاض استهلاك الطاقة ومن ثمّ ينخفض الطلب على النفط باعتباره مصدرا له.

كما يمكن إضافة بعض العوامل والمتمثلة في:[1]

[1]- محمد ماضي، المرجع السابق، ص 35-38.

5- العوامل البيئية:

تعتبر سياسة خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون CO_2 أكبر مثال لهذه القيود والتي تبنتها معظم الدول الصناعية الكبرى لحماية البيئة، فهذه القيود تحد من استعمال الطاقة الأحفورية وعلى رأسها النفط.

6-السياسة الطاقوية المنتهجة من طرف الدول:

تتمثل في التشريعات والقوانين التي تحكم مختلف عمليات الإنتاج والاستهلاك النفطي في دولة أو منطقة معينة، سواء كان ذلك في الدول المصدرة أو المستوردة للنفط، فالدول المصدرة بدعمها للمشتقات النفطية تساهم في توسيع نطاق الاستهلاك وبالتالي يزداد الطلب على النفط، أما الدول المستوردة فمن شأنها الحد من الطلب على النفط بإرسائها لقوانين تحفز الأفراد والجماعات لترشيد الاستهلاك لهذه المادة الحيوية.

7-تطور حجم الساكنة:

يؤثر هذا العامل على مختلف السلع الاستهلاكية ومن هذا فهو بالضرورة يؤثر على النفط كونه مصدرا أساسيا للطاقة لا يمكن الاستغناء عليه في وقتنا الحالي، فكلما ارتفع معدل النمو السكاني أثّر بالإيجاب على الطلب النفطي العالمي، وهنا تبرز العلاقة الطردية بينهما.

8- مستويات الرفاه الاقتصادي (الدخل الفردي):

أكدت الدراسات الاقتصادية التي أجريت بين مستوى الرفاه الاقتصادي للأفراد والذي يعبّر عنه بمستوى الدخل الفردي، وبين الطلب على المنتجات الطاقوية عموما (الطاقة الكهربائية، وقود السيارات) وجود علاقة طردية بينهما أي؛ كلما ارتفع الدخل الفردي (مستوى الرفاه الاقتصادي) كلما زاد الطلب على المشتقات النفطية (النفط).

ثالثا: تطور الطلب العالمي للنفط:

شهد الطلب العالمي على النفط تطورات هامة، يمكن استعراضها من خلال الشكل التالي:

الشكل (5): تطور الطلب العالمي للنفط للفترة (2000-2020م)

الوحدة (مليون برميل/ اليوم)

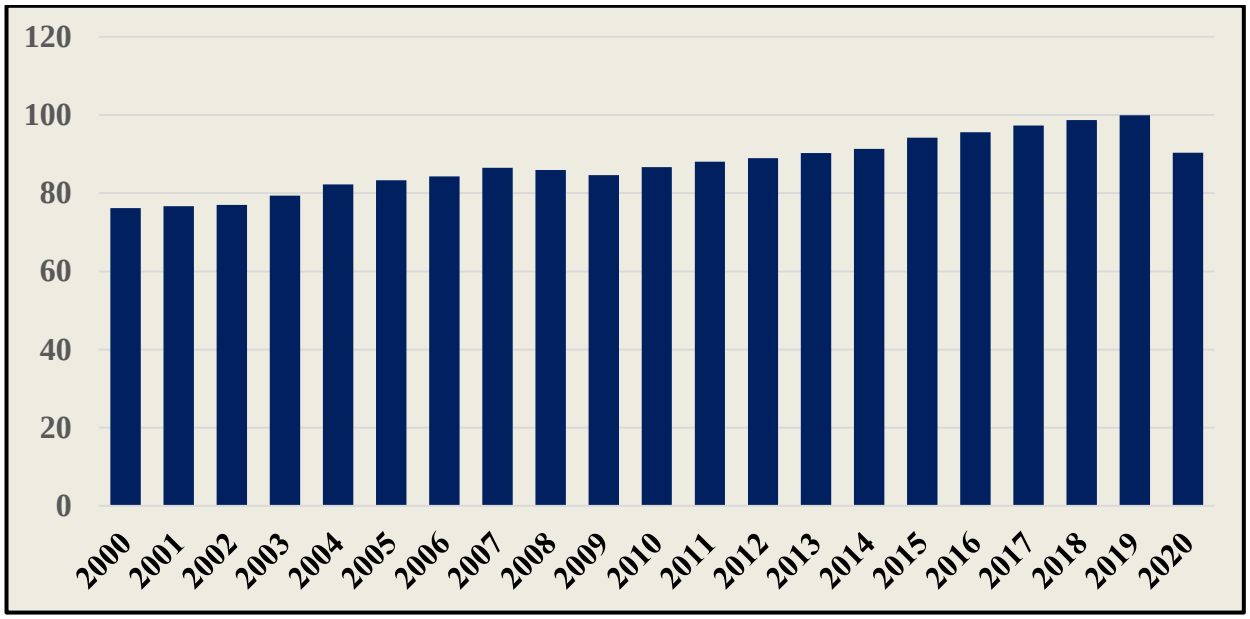

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتمادعلى: معطيات الملحق رقم (3)

من خلال الشكل رقم (5) يلاحظ الارتفاع المستمر للطلب على النفط على طول الفترات إذا ما استثنينا سنوات (2008 _2009 _2020م) التي شهدت معدلات نمو سالبة.

حقق الطلب العالمي للنفط معدلات نمو ضعيفة خلال فترة (2000_ 2002م) حيث امتاز بنوع من الثبات ليشهد ارتفاعا هاما للسنتين (2003-2004م) مسجلا أعلى معدل نمو له بـ: 3.66% أي بمقدار 2.9 مليون برميل/يوم، ليصل حجم الطلب العالمي للنفط إلى 82.26 مليون برميل/يوم، وهذا راجع بالدرجة الأولى للارتفاع الحاد في الطلب الصيني والذي نما بما يقارب من 17% على أساس سنوي قدره 0.96 مليون برميل، إضافة إلى نمو إجمالي الطلب في البلدان النامية بأكثر من 1.4 مليون برميل في اليوم أي بارتفاع سنوي يقدر بـ 7%.[1] ليشهد

[1] - Opec, Annual Report, 2020, p20.

الطلب العالمي للنفط خلال الفترة (2005_ 2007م) ارتفاعا بوتيرة أقل من الفترة التي سبقته محققا متوسط معدل نمو 1.7%.

أما بالنسبة لسنة 2008م التي شهدت أول انخفاض منذ سنة 1983م بمقدار (-0.6) مليون برميل/اليوم، حيث كانت أبرز الانخفاضات في كل من منظمة OECD بحجم (-1.7) مليون برميل/اليوم، وأمريكا الشمالية وبالأخص الولايات المتحدة الامريكية بمقدار (-1.3) مليون برميل/اليوم، والتي أدت إلى امتصاص الارتفاع في الطلب خارج هذه المناطق، فمن بين الأسباب الرئيسية التي أثرت سلبا على الطلب العالمي للنفط في هذه السنة ارتفاع أسعار النفط والأزمة المالية العالمية 2008م (حسب تقرير أوبك لسنة 2008م).

أما بالنسبة للانخفاض الذي شهدته سنة 2009م والذي قدر بـ: (-1.3) مليون برميل/اليوم كان نتيجة لاستمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية حيث حدث الجزء الأكبر من الانخفاض في الطلب في منظمة OECD بمقدار (-2.1) مليون برميل/اليوم، ثم تليها منطقة أمريكا الشمالية بمقدار (- 0.9) مليون برميل/اليوم، ليعاود الارتفاع مجددا خلال فترة (2010_ 2019م)، وما يلفت الانتباه في هذه الفترة تسجيل ارتفاعين مهمين في الكميات المطلوبة من النفط الخام، الأول سنة 2010م بمعدل نمو 2.5% وبمقدار 2.1 مليون برميل/اليوم، ليصل الطلب العالمي لـ 86.7 مليون برميل/اليوم وهذا نتيجة لبداية تعافي الاقتصاد العالمي من أثار الأزمة المالية العالمية، والثاني كان سنة 2015م بمعدل نمو قارب 3.2% وبمقدار 2.9 مليون برميل في اليوم ليصل الطلب العالمي آنذاك إلى 94.2 مليون برميل/اليوم.

وفي سنة 2020م تكبّد الطلب العالمي على النفط أكبر الخسائر على الاطلاق وذلك بمقدار 9.6 مليون برميل يوميا نتيجة لجائحة كورونا (كوفيد 19)*، حيث انخفض الطلب على جميع المشتقات النفطية وبشكل حاد، كما تأثر قطاع النقل والطيران على وجه الخصوص، بسبب الإغلاقات التي طالت معظم المناطق في العالم، ونذكر أن الطلب على النفط قد انخفض

* **كوفيد 19**: مرض فيروس كورونا 2019، سمي بهذا الاسم من قبل منظمة الصحة العالمية، هو مرض معدي ظهر في ديسمبر 2019 في مدينة ووهان الصينية، تطور ليصبح جائحة عالمية رسميا في 2020/01/30.

داخل منظمة التعاون الاقتصادي OECD لوحدها بمقدار (- 5.6) مليون برميل/اليوم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 2.5 مليون برميل/اليوم، بينما في المنطقة خارج OECD كان انخفاض الطلب على النفط العالمي أقل وضوحا.[1]

المطلب الثالث: العرض العالمي للنفط

شهد القرن الماضي أزمات نفطية عديدة كان للعرض النفطي دورا بارزا فيها، ومن هنا جاءت أهمية دراسة هذا المطلب الذي سنتناول فيه كلا من مفهوم العرض النفطي والعوامل المؤثرة فيه وصولا إلى تطوره عالميا.

أولا: تعريف العرض النفطي

العرض النفطي "هو عبارة عن تلك الكميات الممكن عرضها وتبادلها في السوق بين الأطراف المتبادلة، بائعين، منتجين وعارضين وكذلك مشترين، وخلال فترة زمنية محددة أو معلومة"[2].

ويمكن تعريفه أيضا على أنه: " الكميات التي ترغب الدول المنتجة للنفط في تقديمها إلى السوق النفطية، وفق الأسعار السائدة في وقت ومكان معين، وذلك وفق ظروف هذه الدول السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويتكوّن العرض النفطي من الاحتياطي الفعلي للدول النفطية، بالإضافة إلى الإنتاج الفعلي"[3].

ثانيا: العوامل المؤثرة في العرض النفطي:

يتحدد العرض النفطي ويتأثر بالعديد من العوامل المختلفة حسب أهمية كل عامل نذكر أهمها فيما يلي:[4]

[1]- Opec, Annual Report, 2020, p23.

[2]- محمد أحمد الدوري، المرجع السابق، ص115.

[3]- ضياء مجيد الموسوي، "**ثورة أسعار النفط**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص29-30.

[4]- مراد علة، المرجع السابق، ص203-204.

1- **الطلب النفطي:** يمثل الطلب على النفط أهم العوامل المؤثرة في العرض النفطي حيث أن ارتفاع الطلب على النفط نتيجة للعوامل السابقة ذكرها، يحفز المنتجين للرفع من الطاقة الإنتاجية وبالتالي الزيادة في المعروض النفطي.

2- **الاحتياطات النفطية:** تعتبر من بين أهم العوامل التي تؤثر في العملية الانتاجية، وبالتالي في المعروض النفطي حيث كلما تم الكشف عن احتياطات جديدة شجّع ذلك المنتجين لزيادة العرض النفطي.

3- **السعر النفطي:** يحفز ارتفاع سعر النفط في الأسواق العالمية الدول المصدرة له لزيادة الاستثمارات في هذا القطاع من أجل جني المكاسب والأرباح، وهذا الذي يسمح بزيادة العرض النفطي العالمي، ومن هنا تتضح العلاقة الطردية بين النفط وسعره وهذا للمرونة النسبية التي يتمتع بها النفط.

4- **الكوارث الطبيعية:** تعتبر الزلازل والأعاصير وغيرها من الكوارث الطبيعية من بين العوامل التي تؤثر على العرض النفطي سلبيا، وذلك من خلال إعاقتها لوصول الإمدادات النفطية للأسواق العالمية بسبب الأضرار التي تلحقها سواء بالنسبة لمنشآت الإنتاج أو شبكات الأنابيب، وكمثال على ذلك نذكر إعصار (كاترينا وريتا) سنة 2005م حيث انخفض الإنتاج الأمريكي من النفط بنسبة 26%.

5- **التكلفة الانتاجية:**[1] تعتبر من أهم العوامل تأثيرا على العرض النفطي، فانخفاض التكلفة الانتاجية للنفط نتيجة لعوامل عدة من أبرزها التقدم التكنولوجي من خلال اكتشاف تقنيات جديدة سيدفع بالمنتجين للرفع من قدراتهم الإنتاجية وبالتالي يزيد العرض النفطي في السوق.

ثالثا: تطور العرض العالمي للنفط

شهد العرض العالمي للنفط تطورات هامة، يمكن استعراضها من خلال الشكل الموالي:

[1]- محمد أحمد الدوري، المرجع السابق، ص124,

الشكل رقم (6): تطور العرض العالمي للنفط للفترة (2000-2020م)

الوحدة (مليون برميل/ اليوم)

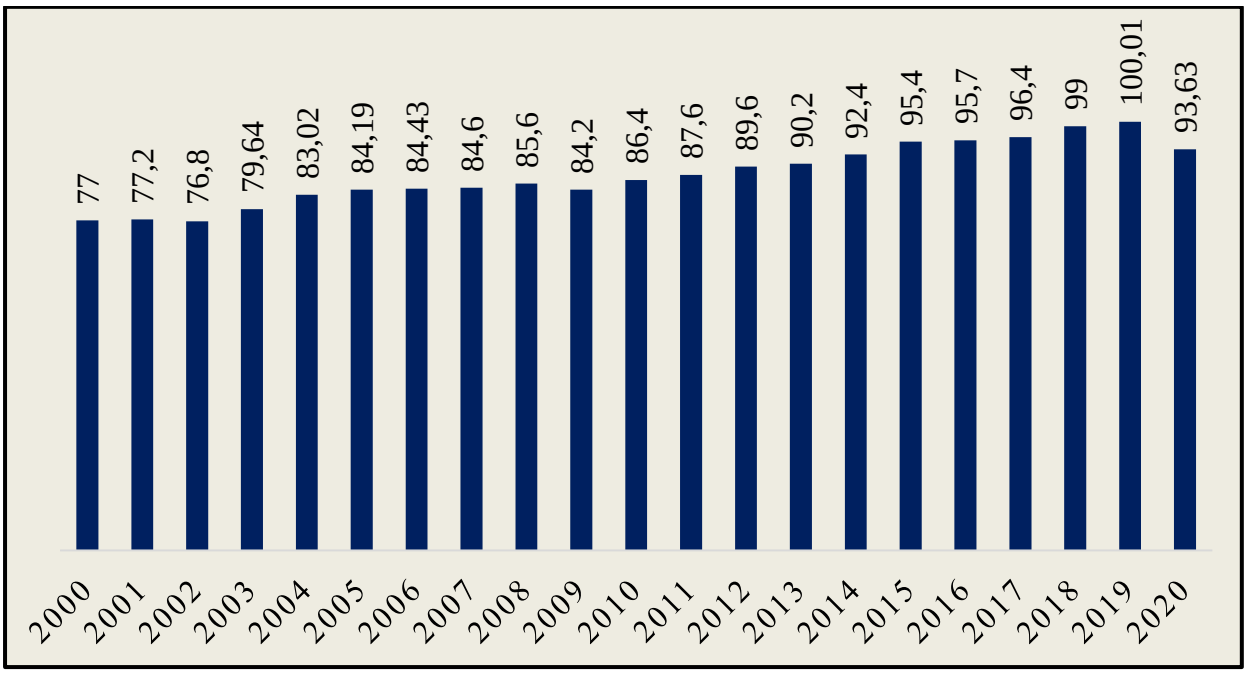

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتمادعلى: معطيات الملحق رقم (3)

من خلال الشكل رقم **(6)** يلاحظ أن أول انخفاض شهده عرض النفط كان سنة 2002م بمقدار (-0.4) مليون برميل/اليوم ليصل العرض الى 76.8 مليون برميل/اليوم، حيث يرجع هذا الانخفاض إلى تخفيضات الإنتاج التي قامت بها البلدان الأعضاء لمنظمة أوبك OPEC من أجل إعادة التوازن إلى السوق العالمية بعد هجوم مركز التجارة العالمي 11سبتمبر 2001م، والذي أدى إلى انخفاض حصة أوبك OPEC من 39.8% سنة 2001م إلى 37.8 سنة 2002م[1].

سجل العرض العالمي للنفط معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة من (2003-2005م) ليحقق أعلى معدل له خلال فترة الدراسة وبالتحديد سنة 2004م بـ: 4.2% بحجم زيادة قدره 3.38 مليون برميل/اليوم، ليصل إلى 83,02 مليون برميل/اليوم ويعزى هذا الارتفاع إلى سلسلة من قرارات إدارة الإنتاج التي وافقت عليها الدول الأعضاء في منظمة الأوبك OPEC والتي تم

[1] -Opec, Annual Report, 2002, p10.

تنفيذها في محاولة لتهدئة الأسعار ونشر الهدوء في السوق خاصة بعد الخسائر في المعروض من خارج أوبك OPEC وبالتحديد خليج المكسيك الأمريكي بسبب نشاط إعصار ايفان في تلك المنطقة.[1]

عرف العرض العالمي للنفط ثباتا نسبيا عند حجم 84.5 مليون برميل/اليوم خلال سنتي (2006-2007م)، وتعد اتفاقيات خفض الإنتاج لعام 2006م في الدوحة وأبوجا والتي كانت بهدف تحقيق التوازن للسوق وامتصاص فائض العرض خاصة بعد تعافي حقول خليج المكسيك من أثار الإعصار وعودتها للإنتاج بطاقتها المعهودة، السبب الرئيسي لهذا الاستقرار هو قيام أعضاء الأوبك بتخفيض الإنتاج بمقدار 1.2 مليون برميل/اليوم ابتداء من نوفمبر لسنة 2006م[2].

شهد العرض النفطي العالمي ارتفاعا ملحوظا سنة 2008م بحوالي 01 برميل/اليوم ليصل إلى 85.6 مليون برميل/اليوم بسبب زيادة الإنتاج في دول الأوبك[3].

أما بالنسبة لسنة 2009م فقد عرفت انخفاضا حادّا في المعروض النفطي وذلك بمعدل (-1.6%) أي بمقدار (-1.4) مليون برميل/اليوم ليصل إلى 84.2 مليون برميل/اليوم، ويعزى هذا الانخفاض بالأساس لتراجع إنتاج دول الأوبك (OPEC) بمقدار (-2.5) مليون برميل/ اليوم، والذي أدى بدوره إلى امتصاص الزيادة الحاصلة في المعروض خارج دول الأوبك OPEC والذي قدر بـ: 1،1 مليون برميل/اليوم.

شهد العرض النفطي العالمي خلال الفترة (2010 _2019م) نموا بمعدلات مختلفة، حيث يمكن تمييز ثبات نسبي في معدلات نمو المعروض النفطي في سنوات: (2013 -2016 - 2017م)، فبالنسبة لسنتي (2013-2017م)، قوبلت الزيادة في المعروض خارج أوبك OPECبتخفيض إنتاج دول الأوبك OPEC أما بالنسبة لسنة 2016م، فقد حدث عكس ذلك.

[1] -Opec, Annual Report, 2004, p16.

[2] - Opec, Annual Report, 2007, p06.

[3] -Opec, Annual Report, 2008, p07.

ونذكر أن أعلى معدل نمو شهده العرض النفطي خلال هذه الفترة كان سنة 2015 حيث سجل معدل نمو قدر بـ 3.2% بمقدار زيادة 3 مليون برميل/اليوم ليصل العرض النفطي العالمي إلى 95.4 مليون برميل/اليوم، فبالرغم من ضعف أسعار النفط مقارنة بالعام السابق إلا أنه تم تعزيز إمدادات النفط العالمي سواء من دول الأوبك OPEC، والذي زاد إنتاجها بـ: 1.1 مليون برميل/اليوم، وخارج OPEC الأوبك 1.9 مليون برميل/اليوم.

عرف العرض العالمي للنفط أكبر انخفاض له على الإطلاق بمقدار (_6.4) مليون برميل/اليوم، مسجلا حجم 93.6 مليون برميل/اليوم سنة 2020م، حيث انخفض إنتاج خام أوبك OPEC بمقدار 3.7 مليون برميل/اليوم، متأثرا بانهيار الطلب والأسعار بسبب جائحة (covid19) وانخفض العرض المتأتي من المنتجين خارج أوبك OPEC بحوالي 2.7 مليون برميل/اليوم.

المبحث الثالث: تسعير النفط والقوى الفاعلة في السوق النفطي العالمي.

يتسم السوق النفطي بالتقلب الشديد، حيث يسجل في فترات قيما حدية عظمى ومباشرة في فترات لاحقة ينخفض إلى قيم حدية دنيا، وهذا ما يستدعي النظر إلى طرق تسعير هذا المورد الطاقوي وأهم الأطراف المؤثرة في هذا السوق.

المطلب الأول: أسعار النفط والعوامل المؤثرة عليها

شهد السعر النفطي تطورات كثيرة منذ اكتشافه، حيث كان في بادئ الأمر عبارة عن كلفة إنتاجه مضافا إليها هامش الربح، تحدده السوق الحرة التي كانت نوعا ما سائدة، وبتغير طبيعة هذه السوق واتجاهاتها الاحتكارية تغير مفهوم السعر النفطي ليصبح سعرا احتكاريا من قبل مجموعة من الشركات، ليتطور بعد ذلك مع بروز الشركات الوطنية وتغير طبيعة السوق.

أولا: تعريف السعر النفطي

يعرّف السعر النفطي على أنه: " قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة متأثرة بذلك بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذا القوى الفاعلة في السوق".[1]

ويعرف أيضا على أنه: " الصورة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس الأمريكي للبرميل الواحد والمعبر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية الدولار".[2]

ومن خلال التعريفين السابقين نستنتج أن سعر النفط هو عبارة عن "**قيمة نقدية معبرا عنها بالدولار الأمريكي، تتحكم فيها مجموعة من العوامل أبرزها قوى السوق، والعوامل السياسية الاقتصادية، الاجتماعية والمناخية**".

ثانيا: أنواع أسعار النفط

يستخدم لتسعير النفط العديد من المصطلحات السعرية المتداولة في السوق العالمية ومن أبرز هذه الأنواع وأكثرها شيوعا نذكر ما يلي:

1- الأسعار المعلنة The posted prices

ظهر هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880م وانتهى العمل به في نهاية خمسينيات القرن العشرين، أي خلال فترة احتكار الشركات العالمية للصناعة النفطية ويعبر عن قيمة النفط الخام بعملة نقدية معلومة وفي تاريخ محدد، يعلن من طرف العارض للسلعة النفطية، سواء أكان فردا أو شركة أو مؤسسة نفطية.[3]

2- الأسعار المتحققة The **realized prices**

ظهرت في أواخر العقد الخامس من القرن العشرين، حيث تبنى هذا التسعير الشركات الأجنبية المستقلة، وشركات الدول النفطية الوطنية المنضوية تحت عباءة منظمة الأوابك

---

[1]- خالدية بن عوالي، حاكمي بوحفص، **"قياس تأثير تغيرات أسعار النفط على إدارة العوائد النفطية في الجزائر باستخدام نموذج ARDLللفترة (2000-2019)"**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2021، ص32.

[2]- رزقة سيد عمر، غريب بولرباح، **"أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمارات النفطية في شركة سوناطراك (دراسة تحليلية قياسية 2000-2018)"**، مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر3، المجلد 09، العدد 01، الجزائر، ص396.

[3]- مراد علة، المرجع السابق، ص199.

(AOPEC) والأوبك (OPEC)، وهي عبارة عن السعر المعلن مخصوما منه نسبة مئوية أو تسهيلات في شروط الدفع، كما يمكن أن يتضمن هذا النوع من التسعير شروطا من قبل المشتري.[1]

3- أسعار الإشارة The reference prices

يستخدم هذا السعر بين الشركات النفطية وبعض الدول المنتجة للنفط لاقتسام العوائد النفطية وكان هذا منذ الستينات، ويحسب هذا السعر بناء على بيانات السعر المعلن والسعر المتحقق لعدة سنوات، ويتحدد بقيمة بينهما، واستعمل لأول مرة في الجزائر بين الجزائر وفرنسا في 28 جويلية 1965م، واتفق على ألا يباع النفط بأقل من هذا السعر.[2]

ويعتبر خام برنت وسلة خامات أوبك وخام غرب تكساس كأهم نفوط الإشارة في العالم.[3*]

4- أسعار التكلفة الضريبية Tax-paid cost prices

يعبّر هذا النوع من الأسعار عن تكلفة الإنتاج يضاف إليها العوائد الحكومية المتمثلة في الضريبة على الدخل وهامش الربح العائد بالأساس للدول النفطية، فهو يعكس التكلفة الحقيقية التي تتحملها الشركات النفطية لقاء حصولها على برميل من النفط الخام، ويمثل الحد الأدنى الذي يمكن أن يصله سعر النفط ولا يحقق خسارة للشركات العارضة له.[4]

5- الأسعار الآنية (الفورية) The spot prices

ظهر هذا النوع من الأسعار نتيجة لظروف ما بعد سنة 1973م حيث أصبح برميل النفط يسعر بناء على ما تمليه السوق الحرة، أي خاضع لقوى العرض والطلب على هذه المادة

---

[1]- خيرة حطاب، **"أثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض دول الخليج خلال الفترة (1980-2015)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019-2020، ص 41-42.

[2]- محمد ماضي، المرجع السابق، ص90.

[3]- خيرة حطاب، المرجع السابق، ص42.

[*] وللمزيد من التفصيل ينظر: ص 42.

[4]- رابح دردوري، عبد الوحيد سرارمة، "**أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين 1970-2020 – دراسة قياسية تحليلية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 14، العدد 01، الجزائر، 2021، ص314.

الحيوية، ويباع النفط الخام في هذه السوق لتفادي العقود الطويلة المدى التي تقيد الدول المنتجة، ويذكر أن أهم الأسواق هي روتردام والكرايبب وسوق لندن وسنغافورة.[1]

6- السعر الرسمي Net back arrangement price

كان أول ظهور لهذا النوع من الأسعار سنة 1984م وبموجب هذا السعر تبيع الدولة المنتجة نفطها للشركات العاملة فيها أو لغيرها في السوق الحرة، ولتعدد واختلاف أنواع النفط فقد حددت أوبك السعر الرسمي للنفط القياسي العربي في ميناء رأس تنورة وتركت تحديد قيمة الفروق التفاضلية لكل دولة على حسب المحتوى الكبريتي والموقع الجغرافي.[2]

ثالثا: ميكانيزمات تسعير النفط

يعتمد نظام التسعير المالي للنفط على نظام المعادلة السعرية والذي بدأ العمل به أول مرة سنة 1987م حيث يحتسب سعر النفط عن طريق معادلة تبنى على أساس نفط الإشارة التي تحددها السوق، ويمكن صياغة معادلة التسعير كالتالي: [3]

سعر النفط = سعر نفط الإشارة الفوري أو المستقبلي +-الفروقات.

وتنشأ هذه الفروقات أساسا نتيجة التنافسية بين النفط المسعر وأنواع النفط الأخرى وتنقسم إلى: فروقات نوعية* وفروقات الموقع الجغرافي** وتصبح المعادلة على شكل:

سعر النفط= سعر نفط الإشارة الفوري أو المستقبلي +-الفروقات النوعية +-فروقات الموقع الجغرافي.

ويمكن الإشارة إلى أن أهم الأسعار المرجعية في العالم هي سعر مزيج برنت وسعر خام غرب تكساس الوسيط وسعر خام دبي، والتي يتم على أساسها تسعير أغلب النفط في العالم.

---

[1]- زيدان حاج، "**دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا، دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر (1970-2010)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص96.

[2]- ياسين مصطفاي، المرجع السابق، ص48.

[3]- مراد علة، المرجع السابق، ص200-201.

* تعود إلى الاختلاف الناشئ من كثافة النفط ومواصفاته.

** تنشئ نتيجة اختلاف أجور النقل بين أسواق الاستهلاك وموانئ تصدير النفط الخام الأقرب منها وهو ما يولد ما يعرف بريع الموقع الجغرافي.

رابعا: العوامل المؤثرة على أسعار النفط

تتأثر أسعار النفط بمجموعة من العوامل أهمها:

1- الطلب العالمي

يمتاز الطلب على النفط بعدم المرونة لغياب بديل فعلي له، وبالتالي لا تستجيب الكميات المطلوبة منه للتغيرات السعرية كسائر السلع، فارتفاع أسعار النفط الخام لا يؤدي الى انخفاض الكمية المطلوبة خاصة في الأجل القصير والعكس صحيح.[1]

كما يمكن التنويه إلى أن العوامل المؤثرة على الطلب العالمي للنفط بالضرورة تؤثر في سعره (والتي سبق ذكرها).

2- العرض العالمي للنفط

يعتبر العرض العالمي للنفط من أبرز العوامل المؤثرة في سعره حيث تحكمها علاقة طردية في غالب الأحيان، كما يذكر أيضا أن العرض العالمي للنفط يتسم لحد ما بالمرونة أي استجابة الإنتاج للتغيرات في السعر في حدود الطاقة الإنتاجية القصوى.[2]

كما يمكن التنويه أيضا إلى أن العوامل المؤثرة على النفط العالمي التي سبق ذكرها بالضرورة تؤثر في سعره.

3- العوامل الجيوسياسية:[3]

تعتبر العوامل الجيوسياسية عاملا هاما ومؤثرا في ارتفاع أسعار النفط خاصة تلك التي تحدث في مناطق إنتاج النفط كالتوترات والاضطرابات والنزاعات التي تهدد استمرار تدفق الإمدادات النفطية إلى الأسواق العالمية ومن أوضح أمثلة ذلك:

---

[1]- عبد المالك بلوافي، "**أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1971-2014**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2019-2020، ص68.

[2]- المرجع نفسه، ص67.

[3]- حسنية مهيدي، "**دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية 1970-2016**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كلي ونقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018-2019، ص98.

- ✓ التوتر بين الغرب وإيران بسبب برنامج إيران النووي واحتمالات فرض العقوبات عليها.
- ✓ أحداث 11 من سبتمبر 2001م والتي أدت إلى انخفاض أسعار النفط الخام.
- ✓ عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول وانتشار الأعمال الإرهابية والذي يؤدي إلى انتشار الشعور بالخوف من انتقال هذه الأعمال إلى مناطق إنتاج النفط ومثالا على ذلك عمليات بوكو حرام في نيجيريا.

4- التنظيمات الدولية:[1]

تأتي في مقدمتها منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك opec) حيث أنشأت هذه المنظمة بسبب سيطرة واحتكار الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على إنتاج وتسعير البترول وهو السبب الأساسي في تدني الأسعار في معظم الأحيان مؤثرة سلبا على الدول المصدرة للنفط، وبالتالي أصبح لهذه المنظمة دور أساسي في الحفاظ على سعر توازني للسوق يحفظ حقوق ومصالح هذه الدول وذلك عن طريق الرفع أو التخفيض من سقف إنتاج دول المنظمة.
ومن بين المنظمات الدولية الفاعلة والمؤثرة في أسعار النفط نجد الوكالة الدولية للطاقة (IEA) والتي ظهرت للوجود كرد فعل إثر أزمة السويس عام 1956م (الحرب العربية الإسرائيلية)، التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط عامي (1973 -1974م) محاولة توحيد وتنظيم الدول المستهلكة في قبالة الأوبك (opec) من خلال تكثيف وتشجيع عمليات البحث عن بدائل للنفط وبالتالي تقليص التبعية للدول النفطية.

5- المضاربة

هي ظاهرة مرتبطة بالتعامل في الأسواق المالية، وغرضها الأساسي تحقيق أرباح بدون النظر إلى العوامل الحقيقية التي تؤثر في النفط، وزاد تأثير هذا العامل مع التطور الذي شهدته الأسواق المالية في العالم.[2]

---

[1]- سليمة لفضل، دحماني فاطمة، "**أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري**"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، أكتوبر 2020، ص297-298.

[2]- ياسين مصطفاي، المرجع السابق، ص50.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط

شهدت أسعار النفط على مدى العقود الخمسة الأخيرة تطورات كبيرة يمكن استعراضها من خلال المنحنى الموضح في الشكل:

الشكل رقم (7): التطور التاريخي لأسعار النفط للفترة (1970-2020م)

الوحدة (دولار / برميل)

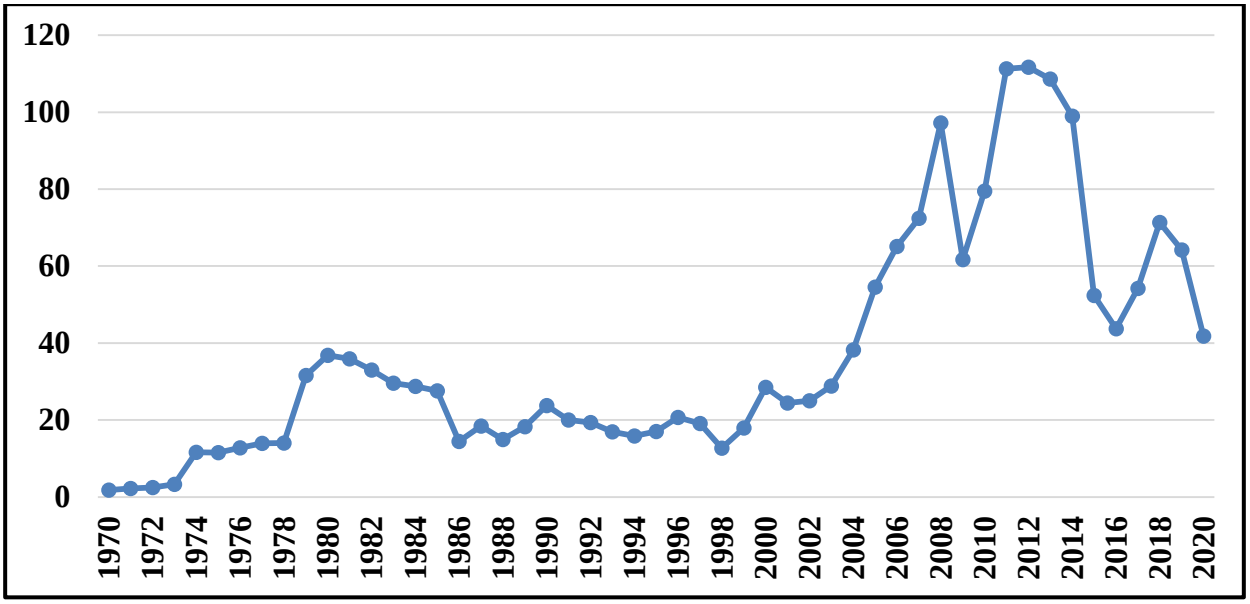

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتمادعلى: معطيات الملحق رقم (4)

من خلال الشكل رقم (7) وقبل سنة 1973م نلاحظ أن أسعار النفط كانت متدنية في حدود (2 و3) دولار للبرميل، لتشهد ارتفاعا كبيرا سنة 1974م، حيث ارتفعت إلى حدود 12 دولار للبرميل، لتبقى متراوحة بين 12 و14 دولار إلى غاية سنة 1978م، ولقد عرفت سنة 1979م ارتفاعا بحوالي الضعف لتصل إلى 31.6 دولار للبرميل، لتشهد نوعا من الاستقرار خلال الفترة (1979 إلى غاية 1985م) محققة سعرا متوسطا للفترة مقدرا بـ 31.9 دولار للبرميل.

عرفت أسعار النفط انخفاضا حادًا سنة 1986م بحوالي النصف لتصل إلى 14.4 دولار للبرميل، ولقد شهدت الفترة (1987 إلى غاية 1998م) تذبذبا في الأسعار بين الانخفاض والارتفاع حول متوسط 18.5 دولار للبرميل، لتسجل انخفاضا حادّا سنة 1998م والذي يعد الأكبر خلال هذه الفترة لتصل أسعار النفط إلى 12.7 دولار للبرميل، لكن سرعان ما تعافت الأسعار لتشهد الفترة (1999-2003م) ارتفاعا لتصل إلى 28.8 دولار للبرميل سنة 2003م.

شـهدت الفتـرة (2004-2014م) ارتفاعـا كبيـرا وبـوتيرة متسـارعة مسـجلة متوسـط 81.7 دولار للبرميل، مـع استثناء سنة 2009م حيث انخفضت من 97.2 إلـى 61.6 دولار للبرميل، لتشـهد سنة 2015م سقوطا حرًا للأسعار بحوالي النصف لتصل إلى 52.4 دولار للبرميل بعدما كانت 98.9 دولار للبرميـل سـنة 2014م، واسـتمر هـذا الانخفـاض لتصـل الأسـعار سـنة 2016م إلـى 43.7 دولار للبرميل.

أمـا بالنسـبة للفتـرة (2017-2019م) فقد عرفـت ارتفاعـا بمتوسـط للفتـرة قـدر بـ 63.2 دولار للبرميل، لتعاود الانخفاض مجددا من 64.2 سنة 2019م إلى 41.8 سنة 2020م.

ومـن خـلال التحليـل السـابق يتضـح لنـا أن أسـعار النفـط مـرت بفتـرات شـهدت تقلبـات حـادة أحـدثت أزمـات طاقـة فـي العـالم وذلـك خـلال السـنوات 1973، 1979، 1986، 1998، 2004، 2008، 2014، 2020م، والتي سنتطرق إليها بشكل من التفصيل فيما يلي:

1- الأزمة النفطية الأولى (1973-1974م)

عرف العالم في أكتوبر 1973م أزمة طاقوية حادة ويعود ذلك لمجموعة من الأسباب نذكر منها:[1]

- ✓ حرب أكتوبر 1973م والتي كانت بين الكيان الصـهيوني والدول العربية التي لم تجد بدا من استخدام النفط كسلاح للضغط على الدول الغربية المساندة لإسرائيل.
- ✓ رغبـة الـدول النفطيـة فـي زيـادة أرباحهـا مـن خـلال تطبيـق قاعـدة مناصـفة الأربـاح بـين الدول المنتجة والشركات المستغلة.
- ✓ تدهور قيمـة عملـة الـدولار خاصـة بعد فك ارتبـاط الـدولار بالذهب وانهيـار نظـام "بريتن وودز" حيث يعتبر الدولار العملة المعتمدة في تسعير النفط.

2-الأزمة النفطية الثانية (1978-1979م) الثورة الإيرانية

شـهدت إيران ثورة ضد الشاه الإيرانـي فـي أكتوبر 1977م، وما أدى إلـى انتشـار الفوضـى وعمومها فـي أرجـاء البـلاد لتلقي بظلالها علـى القطـاع النفطـي مؤديـة إلـى فقدان السوق النفطية

[1]- بن علي بن عزوز، ضالع دليلة، **"أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر"**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية –دراسات اقتصادية-، المجلد 07، العدد 02، الشلف، الجزائر، 2013، ص194.

العالمية من 2 إلى 2.5 مليون برميل في اليوم، ونتيجة لذلك ارتفعت أسعار النفط الخام بحوالي الضعف لتنتقل من 13.34 دولار للبرميل في بداية 1979م إلى 26 دولار للبرميل في سنة 1980م.[1]

ويمكن إضافة اندلاع الحرب الإيرانية العراقية سنة 1980م كسبب لهذه الأزمة فقد أدت بدورها إلى انخفاض إنتاج النفط العراقي بمقدار 2.7 مليون برميل.[2]

3- أزمة انخفاض أسعار النفط لسنة 1986م

عرفت سنة 1986م تدهورا كبيرا في أسعار النفط حيث انتقل من 27.5 دولار سنة 1985م إلى 14.4 دولار سنة 1986 ويعود ذلك لمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:[3]

- ✓ اعتماد الدول المستهلكة للنفط على سياسات تهدف إلى تخفيض الاعتماد على نفط دول الأوبك، كما قامت بالاحتفاظ بمخزون استراتيجي يمكن ضخه في السوق أثناء فترات ارتفاع الأسعار.
- ✓ محاولة المملكة العربية السعودية ومن ورائها دول الخليج استعادة حصتها في السوق العالمية فبدأت بما يسمى بحرب الأسعار.
- ✓ تراجع النمو الاقتصادي العالمي نتيجة الصدمة النفطية الأولى أدى إلى انحصار الطلب على النفط ومن ثم كان عاملا ضاغطا نحو انخفاض الأسعار.

4- الأزمة النفطية لسنة 1998م

شهدت أسعار النفط أكبر انخفاض لها في القرن العشرين حيث وصلت إلى 12.7 دولار للبرميل، ويعود السبب الرئيسي إلى تزامن قرار منظمة الأوبك بزيادة معروضها السنوي من

---

[1]- ياسين مصطفاي، المرجع السابق، ص63.

[2]- بن علي بن عزوز، ضالع دليلة، المرجع السابق، ص194.

[3]- ابراهيم بلقلة، "**سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الاشارة إلى حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014-2015، ص33-34.

النفط بـ 10% في جوان 1997م مع تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي إثر أزمة النمور الآسيوية إضافة إلى عدم التزام دول الأوبك بقرارات التخفيض التي عقبت تلك الأزمة.[1]

5- الأزمة النفطية لسنة 2004م

ارتفعت أسعار النفط ارتفاعا ملحوظا حيث قفزت من 28.8 دولار إلى 38.2 دولار للبرميل، معلنة عن بداية فترة من الارتفاعات الكبيرة وهذا يعود بالأساس إلى عدة أسباب أهمها:[2]

- ✓ انتشار الاضطرابات والصراعات في العديد من الدول المنتجة للنفط كنيجيريا وفنزويلا.
- ✓ انتشار جو من القلق والترقب حول ما يحدث في الشرق الاوسط، إضافة إلى تعليق الصادرات النفطية العراقية لمدة شهر.
- ✓ قرار التخفيض الذي اعتمدته منظمة أوبك وتحديد سقف إنتاجها في حدود 23.5 مليون برميل في اليوم.
- ✓ ارتفاع الطلب العالمي للنفط نتيجة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي.

6- الأزمة النفطية لسنة 2008م

ارتفع برميل النفط سنة 2008م ليصل إلى 150 دولار للبرميل وهذا راجع لعدة أسباب:[3]

- ✓ ارتفاع الطلب على النفط في اقتصاديات الدول الناشئة خاصة الصين والهند، إضافة الى ارتفاع كثافة استخدام النفط في العملية الإنتاجية فيها؛
- ✓ الركود الذي أصاب الاستثمارات في الصناعات النفطية، مما ينذر بعدم قدرة المعروض النفطي على مواكبة الطلب النفطي العالمي المتنامي؛

---

[1]- سعاد بن مسعود، "**أثر الصدمات النفطية على التوازنات الداخلية والخارجية في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية (1980- 2016)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019-2020، ص77-78.

[2]- ماجن محمد محفوظ، خليل عبد القادر، "**تأثير الصدمات النفطية على الايرادات العامة في الجزائر**" **–دراسة تحليلية اقتصادية خلال الفترة (1970-2020)**–، مجلة المعيار، المجلد 13، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2022، ص489.

[3]- مولود بوعوينة، "**الصدمات النفطية وانعكاساتها على أهم متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1970-2016)**–"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2017-2018، ص58-59.

- ✓ اضطراب الإمدادات القادمة من نيجيريا في ربيع عام 2008م، والمخاوف التي زادت من احتمال تعطل الإمدادات من منطقة الشرق الأوسط، نتيجة توقع توجيه ضربة عسكرية لإيران في المستقبل؛
- ✓ عامل المضاربة، حيث تدفقت أموال كبيرة لسوق العقود الآجلة التي أدت إلى تنشيط عمليات المضاربة مما جعل السوق في حالة عدم الاستقرار.

ونتيجة لارتفاع الأسعار ووصولها لأعلى مستوى لها في التاريخ، وذلك بسبب اشتداد عمليات المضاربة، حيث لم تكن الأسعار تتناسب مع تفاعلات قوى العرض والطلب وإنما جاءت نتيجة نشاط المضاربين والمستثمرين في الأسواق النفطية إضافة إلى الكساد والانكماش الذي أصاب الاقتصاد العالمي نتيجة الأزمة المالية لسنة 2008م، كل هذا أدى إلى انهيار الأسعار وانتقالها من 97 دولار للبرميل لسنة 2008م إلى 61 دولار للبرميل سنة 2009م مما أحدث أزمة نفطية حادة عانت منها الدول المنتجة للنفط آنذاك.[1]

7- الأزمة النفطية لسنة 2014م[2]

شهدت أسعار النفط انخفاضا كبيرا خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2014م حيث انتقل متوسط سعر أوبك من 104.7 دولار للبرميل في جانفي 2014م إلى 59.5 دولار للبرميل في شهر ديسمبر لنفس السنة، وتعود أهم أسباب هذه الأزمة إلى:

- ✓ الطفرة الكبيرة التي شهدها إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وظهوره كبديل للنفط التقليدي خاصة كون الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك أكبر مستهلك للنفط الخام في العالم، حيث انخفضت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من نفط أوبك إلى حوالي النصف.

[1]- سعاد بن مسعود، المرجع السابق، ص87.

[2]- مراد علة، المرجع السابق، ص220-221.

- ✓ انحسار طلب المستهلكين نتيجة توقعهم لاستمرار انخفاض أسعار النفط في المستقبل، ومما عزز توقعاتهم ارتفاع المعروض خارج الأوبك إضافة إلى اتفاق تثبيت الإنتاج لمنظمة أوبك في نوفمبر 2014م وهذا ما يفسر النمو البطيء للطلب في تلك السنة.
- ✓ يمكن إرجاع هذه الأزمة في شق منها لأسباب سياسية كمحاولة المملكة العربية السعودية معاقبة إيران وخاصة فيما يعنى بالقضية السورية، كما استخدم النفط أيضا سلاحا ضد روسيا نتيجة مواقفها من الأزمة الأوكرانية.

8- الأزمة النفطية لسنة 2020م

ألقت جائحة كورونا بظلالها على الأسواق النفطية لتشهد أسعار النفط تدنيا لم يسبق له نظيرا، لتسجل أسعار سلبية حيث وصل سعر النفط الأمريكي إلى -37 دولار للبرميل بين 20 و22 أبريل 2020م وتعود جذور وأسباب هذه الأزمة إلى:[1]

- ✓ **انخفاض الطلب الصيني على النفط:** يعتبر انخفاض الطلب الصيني على النفط من أهم مسببات هذا التراجع الكبير في أسعار هذه المادة الاستراتيجية حيث يحتل المرتبة الأولى عالميا، وبالتالي تعتبر أكبر دولة مستهلكة ومستوردة للنفط بنسبة 14% من الطلب العالمي.
- ✓ **اجراءات الاغلاق والقيود المفروضة على السفر:** والتي تبنتها العديد من الدول للحد من انتشار فيروس كورونا وكان من تداعياتها التأثير على قطاع النقل وبالتالي انخفاض الطلب على النفط والوقود والمشتقات النفطية والذي يؤثر سلبا على الأسعار.
- ✓ **اتفاقية (أوبك+)***: وما سبقها من عدم انسجام بين أكبر عضوين فيها وهما "السعودية وروسيا"، إثر عدم موافقة روسيا التخفيض المقترح والمقدر ب 1.5 مليون برميل يوميا مما أدى بالسعودية لانتهاجها حربا للأسعار في 7 مارس 2020م وتخفيض سعر خامها

[1]- وسام عمرون، فوزي سماعيلي، "**انعكاسات جائحة كوفيد 19على قطاع النفط في الجزائر**"، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 16، العدد 02، الجزائر، 22 ديسمبر، ص07-09.

* هي منظمة أنشئت في 30 نوفمبر 2016 على إثر الاتفاق بين دول الأوبك ودول خارج الأوبك بهدف ضبط إنتاج النفط الخام العالمي لدعم الأسعار في الأسواق العالمية، والتي تضم عشر دول: روسيا، أذربيجان، البحرين، ماليزيا، كازاخستان، المكسيك، عمان، بروناي، جنوب السودان، السودان.

لشهر أفريل ببيع مخزونها والبدء في الرفع من إنتاجها بنسبة 25% ليصل إلى 12.3 مليون برميل في اليوم، لكن سرعان ما عادت الأمور إلى نصابها وتم الاتفاق خلال أربعة أيام من المفاوضات بين الأطراف الفاعلة في منظمة (الأوبك+) لتخفيض الإنتاج بمعدل 10 ملايين برميل يوميا وهو ما يقارب 10% من الإنتاج النفطي العالمي، ويكون اتفاق ساري المفعول ابتداء من شهر ماي 2022م مما أعطى دعما لتعافي الأسعار في الفترات اللاحقة.

المطلب الثالث: القوى الفاعلة في السوق النفطي العالمي

يعتبر السوق النفطي سوقا ضخما من حيث الاستثمارات والأرباح مقارنة بالعدد المحدود من الأطراف الفاعلة فيها والمتمثلة في: الشركات العاملة في مجال الصناعة النفطية والمنظمات النفطية.

أولا: تعريف السوق النفطية

تعرف السوق النفطية اقتصاديا على أنها تلك العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب والتي تؤثر في كيفية تحديد سعر ومدى كفاءة وفعالية تخصيص أي مورد اقتصادي بما في ذلك السلع والخدمات في الاستخدامات المختلفة.[1]

ومنه فالسوق النفطية تعد المكان الذي يتم فيه تبادل السلع النفطية بسعر وتاريخ محدد، وقد يكون المكان محددا جغرافيا أو بصورة معنوية.

ثانيا: أنواع السوق النفطية

تنقسم السوق البترولية إلى نوعين من الأسواق؛ أسواق فورية، وأسواق آجلة:

السوق الفورية (spot market)

تشمل هذه السوق كل عمليات الشراء والبيع التي تتم بصورة فورية حيث أن هذه السوق لا نجد لها مكان محدد يتواجد فيها النفط في انتظار المشتري، وتتم عملية التبادل من خلال

[1]– سيد فتحي أحمد أحمد الخولي، "**اقتصاد النفط الموارد والبيئة والطاقة**"، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، ط8، 2014، ص285.

التفاوض بين المنتجين والمستهلكين عن طريق الهاتف وبيانات النشرات المتخصصة ومن أمثلة هذه النشرات (نشرة أوابك OAPEC، وكالة الطاقة الدولية AIE، نشرة أوبك OPEC).[1]

ومن أهم الأسواق الفورية للنفط الخام في العالم نجد سوق لندن في أوروبا، وسوق نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية، وسوق سنغافورة في آسيا، حيث تتحدث أسعار هذه الأسواق وفقا لمعادلات ترتبط بخامات إشارة رئيسية متداولة في هذه الأسواق كخام غرب تكساس المتوسط، WTI*في أمريكا الشمالية، وخام برنت BRENT في أوروبا، وخام دبي في شرق آسيا.[2]

1-السوق الآجلة (forward market)

وتسمى أيضا بالسوق المستقبلية، ظهرت في ثمانينات القرن الماضي، فهي عبارة عن أسواق مالية (بورصات) ينتشر فيها المستثمرين والمضاربين وتعد سوق نيويورك، سنغافورة، ولندن، أهم هذه الأسواق على المستوى العالمي.[3]

ثالثا: الأطراف الفاعلة في سوق النفط العالمية

1- الشركات العاملة في مجال الصناعة النفطية

كانت الصناعة النفطية في مراحلها الأولى تحت سيطرة شركات محدودة بقيادة ثلاث

شركات كبرى وهي (بريتش بتروليوم، ستاندارد جيرسي "اكسون حاليا" وشل) وقد تم إبرام عقد للحد من المنافسة بين هذه الشركات سمي "بكارتل" العالم القديم، وفيما بعد تطور هذا الكارتل ليضم مزيدا من الشركات والتي عرفت باسم "الشقيقات السبع" وهي (البريطانية للبترولBP، تكساكوTEXACO، ستاندارد كاليفورنيا CALIFORNIA STANDARD، ستاندارد جيرسيSTANDARD JERSEY، جلفGULF، موبيلMOBIL، شلSHELL)، حيث كانت هذه الشركات تحتكر الإنتاج وتحديد الأسعار بما يخدم مصالحها، إلا أنه في نهاية السبعينيات من

[1]- خيرة خطاب، المرجع السابق، ص48.

* West, Texas Intermediate.

[2]- مولود بوعوينة، المرجع السابق، ص10.

[3]- خيرة خطاب، المرجع السابق، ص49.

القرن الماضي انتقل إنتاجها النفطي إلى نسبة 15% بعدما كان في بداية هذه العشرية يتجاوز 60% من الإنتاج الإجمالي والسبب في ذلك يرجع أساسا لظهور شركات النفط الوطنية، والتي خففت من حدة وسطوة احتكار شركات الشقيقات السبع "Seven Sisters" ومن أهم هذه الشركات (شركة أرامكو السعودية، وشركة النفط الوطنية الإيرانية، وشركة النفط البرازيلية، وشركة سوناطراك الجزائرية) والتي ساهمت في تطوير الصناعة النفطية محليا والاستفادة من عوائد هذا القطاع، كما يمكن ذكر دور الشركات المستقلة والتي ظهرت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية للحد من سيطرة الشقيقات السبع من خلال ممارستها لعملية التنقيب والإنتاج حيث كان نشاطها الإنتاجي والتسويقي في بادئ الأمر يقتصر على أسواقها المحلية، ليتوسع نشاطها فيما بعد بحثا عن مصادر النفط الخام في الأسواق العالمية، إلا أن الاتجاه لخصخصتها حد من فعاليتها ونذكر من أمثلته SINOPEC الصينية، وPETROBRAS البرازيلية[1]، أما في الوقت الراهن وفي خلال العولمة والاتجاه نحو الاندماج فقد اختفت عدة شركات كبرى كانت من ضمن الشقيقات السبع، وكمثال على هذا الاندماج نذكر اندماج شركة جلف GULF وتكساكو TEXACO مع شركة CHEVRON، وشركة موبيل MOBIL مع اكسون EXXON، وفي وقتنا الحالي يمكن ذكر أهم الشركات العالمية العاملة في مجال الصناعة النفطية (CHEVRON، EXXON MOBIL، TOTAL،BP، SHELL، ROYAL DUTCH).[2]

2- المنظمات النفطية

هناك ثلاث منظمات فاعلة في السوق النفطية الدولية وهي:

أ- منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك (OPEC)[3]

أنشئت نتيجة لاجتماع عقد في العراق في 10 سبتمبر 1960م كانت تضم في بداية إنشائها خمسة أعضاء وهي السعودية، إيران، العراق، الكويت، فنزويلا، ثم انضمت قطر في جوان سنة

---

[1]- إبراهيم بلقلة، المرجع السابق، ص20-21.

[2]- ليبيا عبود صالح باحويرث، سالم نبارك صالح بن قديم، "**الأطراف المؤثرة في أسعار النفط وتوازن السوق**"، مجلة جامعة حضرموت للعلوم الانسانية، المجلد 13، العدد 01، جوان 2016، ص245.

[3]- عمار محمد سلو أحمد العبادي، "**تأثير إنتاج منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) من النفط الخام في الاستهلاك النفطي لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للمدة 1980-2010**"، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 09، العدد 31، 2013، ص150-152.

1962م ثم انضمت الجزائر وليبيا، وإندونيسيا في جويلية 1969م ونيجيريا في سنة 1971م، وانضمت الإكوادور في أكتوبر 1973م، وفي جوان 1975م انضم الغابون ليصبح عدد الدول المنتمية لمنظمة الأوبك OPEC 13 بلدا منها سبع دول عربية وتهدف هذه المنظمة إلى:

- ✓ حماية مصالح البلدان الأعضاء من خلال توحيد الجهود وتنسيق السياسات النفطية.
- ✓ بذل جهود من أجل تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية من خلال وضع السياسات الكفيلة بذلك، وذلك بهدف الحد من التقلبات السعرية التي تضر بمصالح الدول سواء المستهلكة أو المنتجة.
- ✓ محاولة إمداد السوق النفطية بكميات منتظمة وذات كفاءة للبلدان المستهلكة.
- ✓ البحث عن تحقيق عائد عادل ومجزي للعاملين في صناعة النفط.
- ✓ محاولة منظمة الأوبك حماية نفسها من تأثيرات البلدان المستهلكة التي تستهدف استقرارها الاقتصادي.

ب- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الأوابك (OAPEC)[1]

تأسست في جانفي سنة 1968م وجاءت فكرة تأسيسها نتيجة للظروف السياسية بعد احتلال الكيان الصهيوني لفلسطين، ففي بداية الأمر أنشأ مكتبا دائما للنفط في مقر جامعة الدول العربية يتولى التنسيق بين الدول العربية ومتابعة شؤون النفط والطاقة عربيا وعالميا، ومن خلال عدة لقاءات أوصى بإنشاء منظمة عربية تعنى بالشأن النفطي، ومن هنا جاء تأسيس منظمة OAPEC سنة 1968م، وتبقى حرب جوان 1967م السبب المباشر لتأسيس هذه المنظمة وذلك لطرح استخدام النفط كسلاح ردع ضد الكيان الصهيوني والدول الغربية المساندة له وتشمل هذه المنظمة 11 دولة عربية وتهدف هذه المنظمة إلى:

- ✓ تعاون الأعضاء فيما يخص مجالات صناعة النفط وتوحيد الجهود لتأمين وصول الإمدادات النفطية للأسواق العالمية بأسعار معقولة وعادلة.

[1]- سعاد بن مسعود، المرجع السابق، ص62.

- ✓ المحافظة على العلاقات الجيدة بين أعضاء المنظمة والسعي لحل ما يعترضهم من مشاكل فيما يخص مجال النفط.
- ✓ إقامة المشروعات المشتركة في مجال الصناعة النفطية بالاعتماد على الموارد الذاتية للأعضاء.

ج-الوكالة الدولية للطاقة IEA

تم تأسيس الوكالة الدولية للطاقة عام 1974م كوكالة مستقلة في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكان الدافع وراء إنشائها هو الحاجة الملحة للدول الرئيسية المستهلكة للطاقة للتعاون بفعالية في مجموعة واسعة من قضايا الطاقة لا سيما أمن إمدادات النفط لتخفيف آثار أزمة النفط الخام في السبعينيات الناجمة عن الحظر النفطي العربي. ترتكز التزامات السياسة الرئيسية للدول المتعاونة في إطار عمل الوكالة في معاهدة ملزمة تسمى "اتفاقية برنامج الطاقة الدولي" (اتفاقية IE.P).[1]

وتتكون الوكالة الدولية للطاقة من 31 دولة عضو، وأي طلب جديد للعضوية يجب أن تكون فيه الدولة المرشحة عضوًا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. بالإضافة إلى ذلك يجب أن تثبت عدة معايير:[2]

- ✓ احتياطيات النفط الخام أو المشتقات النفطية تعادل 90 يومًا من واردات العام السابق، والتي يمكن للحكومة الوصول إليها بشكل فوري (حتى لو لم تكن تمتلكها بشكل مباشر) ويمكن استخدامها لمواجهة الاضطرابات في إمدادات النفط العالمية؛
- ✓ برنامج تقييد الطلب لتقليل الاستهلاك الوطني للنفط بنسبة تصل إلى 10٪؛
- ✓ التشريع والتنظيم لتنفيذ إجراءات الاستجابة المنسقة للطوارئ على أساس وطني؛
- ✓ التشريعات والتدابير التي تضمن قيام جميع شركات النفط الخاضعة لولايتها بالإبلاغ عن المعلومات عند الطلب؛

[1] -Thijs Van de Grraf, **"Obsolete or resurgent ? The International Energy Agency in a changing global landscape"**, Energy Policy, Vol 48, Belgium, 06 June 2012, p 234.

[2] - International Energy Agency : consulted the : 14-08-2022 https://www.iea.org/about/membership

- ✓ التدابير المعمول بها لضمان القدرة على المساهمة بحصتها في العمل الجماعي للتقييم البيئي المتكامل؛
- ✓ توفر الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية كميات إضافية من النفط الخام أو المشتقات النفطية للسوق العالمية (إما من خلال زيادة العرض أو تقليل الطلب)؛

كما تسعى الدول الأعضاء إلى إنشاء إطار لسياستها العامة يتوافق مع الأهداف التالية:[1]

- ✓ إحراز أكبر قدر من التنوع والكفاءة والمرونة داخل قطاع الطاقة والذي يعد شرطا أساسيا لأمن الطاقة على المدى الطويل حيث يمكن الاعتماد على الوقود غير الأحفوري، ولا سيما الطاقة النووية والطاقة المائية، لتنويع إمدادات الطاقة في بلدان وكالة الطاقة الدولية.
- ✓ يجب أن تتمتع الدول الأعضاء بالقدرة على الاستجابة السريعة والمرنة لحالات الطوارئ المتعلقة بالطاقة. في بعض الحالات، يتطلب ذلك آليات وإجراءات جماعية بحيث تتعاون دول الوكالة من خلال الاستجابة المشتركة لحالات الطوارئ المتعلقة بإمدادات النفط.
- ✓ السعي إلى تقليل الآثار البيئية الضارة لأنشطة الطاقة.
- ✓ تشجيع البحوث لتطوير مصادر الطاقة الصديقة للبيئة سيما مصادر الطاقة المتجددة والإبقاء على الطاقة النووية كخيار بعد تحسين شروط الوقاية والأمان.
- ✓ تحسين كفاءة الطاقة في جميع مراحل دورة الطاقة من الإنتاج إلى الاستهلاك.
- ✓ التعاون بين جميع الفاعلين في سوق الطاقة يساعد على تحسين المعلومات والفهم الصحيح لها، ويشجع على تطوير أنظمة وأسواق طاقة فعالة ومقبولة بيئيًا ومرنة في جميع أنحاء العالم. هناك حاجة إلى هذه للمساعدة في تعزيز الاستثمار والتجارة والثقة اللازمة لتحقيق أمن الطاقة العالمي والأهداف البيئية.

[1] https://iea.blob.core.windows.net/assets/b01dc266-6b76-4cb6-846b-b236cb50af93/IEASharedGoals-1993.pdf consulted the : 07-04-2023

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم التطرق للنفط ومفاهيمه والاحتياطي، الطلب والعرض النفطي العالمي كما تطرقنا إلى تسعير النفط والقوى الفاعلة في السوق النفطي العالمي ونستعرض أهم النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل:

- يعتبر النفط مصدرا أساسيا للطاقة في العالم حيث يمثل نسبة 31% سنة 2020م من سلة الطاقة العالمية.
- تمر الصناعة النفطية بأربعة مراحل تبدأ من مرحلة التنقيب لتحديد حجم الاحتياطات المتوفرة في المكمن ومدى قابلية استغلالها، وتليها مرحلة الإنتاج والتي شهدت تطورا تقنيا كبيرا مما جعل الدول المنتجة مرتبطة بشركات النفط العالمية الكبرى، لتنتقل إلى مرحلة نقل النفط من آبار الإنتاج إلى مصافي التكرير والتي تعد المرحلة الأخيرة حيث يتم الحصول على المنتج النهائي المتمثل في مختلف المشتقات النفطية.
- تطرقت الدراسة إلى تطور حجم الاحتياطي النفطي العالمي وأهم العوامل المؤثرة فيه، وقد كانت أبرز هذه العوامل التطور التكنولوجي في هذا المجال والذي يسمح بتحسين عمليات المسح، الحفر والاستخراج.
- يتأثر الطلب النفطي العالمي بعدة عوامل يكمن أبرزها في معدل النمو الاقتصادي العالمي، ويظهر ذلك جليا من خلال أزمة كوفيد 19 سنة 2019م التي أدت إلى انخفاض معدلات النمو العالمية مؤدية بتدهور كبير للطلب العالمي للنفط.
- يمكن القول بصفة عامة أن العرض النفطي عرف ارتفاعا كبيرا من 1970م إلى غاية 2020م وهذا نظرا لارتفاع الطلب على هذه المادة للأهمية البالغة التي تكتسيها، وتتركز النسبة الأكبر في مناطق محدودة جغرافيا ودول منظمة أوبك التي تنتج حوالي 32% من النفط العالمي مثال على ذلك.
- تتسم أسعار النفط بتقلبات حادة محدثة أزمات طاقة في العالم نتيجة لتأثرها بعدة عوامل لا يمكن التحكم فيها، ومن أبرزها الطلب والعرض العالمي للنفط، وتدخلات المنظمات

العالمية سواء المنظمات الممثلة للدول المنتجة وعلى رأسها منظمة اوبك OPEC، أو المنظمات الممثلة للدول المستوردة للنفط وعلى رأسها الوكالة الدولية للطاقة IEA، واشتداد عمليات المضاربة في السوق العالمية للنفط.

الفصل الثاني:

النمو الاقتصادي وعلاقته بتقلبات أسعار النفط.

- ✓ المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.
- ✓ المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.
- ✓ المبحث الثالث: العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي.

تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي هدفًا أساسيًا للدول لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة، حيث يتم قياسه بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، ويتطلب توافر عوامل متعددة مثل الاستثمار في الرأسمال البشري والبنية التحتية والتقدم التكنولوجي والإطار المؤسسي والاستقرار السياسي والاقتصادي، ويترتب على النمو الاقتصادي العديد من الفوائد مثل زيادة فرص العمل وتحسين مستوى الدخل وتمويل الخدمات العامة وتحقيق التقدم الاجتماعي والثقافي.

توجد العديد من النظريات التي تفسر آليات النمو الاقتصادي، بدءًا من النظرية الكلاسيكية التي تركز على الإنتاجية والتكنولوجيا، والنظرية الكنزية التي تشدد على التراكم الرأسمالي، والنظرية النيوكلاسيكية التي تعتمد على توازن العرض والطلب، والنظرية الحديثة التي تركز على العوامل الأخرى مثل الابتكار التكنولوجي ودور القطاع الخاص والحكومي.

تؤثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي للدول المستوردة والمصدرة على حد سواء، فبالنسبة للدول المستوردة فزيادة أسعار النفط تؤدي إلى زيادة تكاليف الاستيراد وتراجع النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للدول المصدرة فزيادة أسعار النفط تحسن إيرادات التصدير وتعزز الاستثمار والتنمية الاقتصادية، وتعمل الدول على تنسيق سياساتها وتنويع (**diversification**) مصادر دخلها لتقليل التأثيرات السلبية لهذه التقلبات وتعزيز النمو الاقتصادي.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.
- ✓ المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.
- ✓ المبحث الثالث: العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه وأهميته

أولا: تعريف النمو الاقتصادي:

هناك العديد من التعاريف لمصطلح النمو الاقتصادي نذكر منها:

يعرَّف النمو الاقتصادي على أنه: "الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي " Real GNP" أو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي "Real GDP " بين فترتين".[1]

يقصد بالنمو الاقتصادي: "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي، ليحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي".[2]

ويعرَّف النمو الاقتصادي أيضا على أنه: "عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط".[3]

ويعني النمو الاقتصادي أيضا: "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ومتوسط الدخل الفردي= الدخل الكلي ÷ عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع".[4]

يُعرَّف النمو الاقتصادي كذلك على أنه: "زيادات في إجمالي الناتج، إما إجماليًا أو نصيبًا للفرد، دون الرجوع إلى التغييرات في هيكل الاقتصاد أو في أنظمة القيم الاجتماعية والثقافية".[5]

ويعرف أيضا على أنه: "ظاهرة كمية تعبر عن الزيادة المستمرة للدخل القومي والفردي".[6]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريفه كالآتي:

---

[1]– خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط8، 2006، ص381.

[2]– محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، "**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**"، الدار الجامعية، مصر،2007، ص73.

[3] – Eric Bousserelle, "**Dynamique économique : croissance**", crises, Gualino, Paris, 2004, p30.

[4]– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "**اتجاهات حديثة في التنمية**"، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 1999، ص11.

[5] – Sherman Robinson , "**Theories of Economic Growth and Development: Methodology and Content**",=١ Economic Development and Cultural Change, Vol 21, No 1, Chicago, Oct 1972, P54.

[6]– سالم توفيق النجفي، "**أساسيات علم الاقتصاد**"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص294.

النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة كمية، تتمثل في حدوث زيادة مستمرة في الناتج الكلي أو الدخل الكلي حيث يستخدم لقياسه كل من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي "GNP Real" أو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي "Real GDP" سواء بشكل كلي أو فردي بين فترتين.

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي:

باعتبار النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني خلال فترة زمنية معينة، فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع تتمثل فيما يلي:

1- **النمو الاقتصادي الطبيعي (التلقائي):** يشير إلى النمو الذي يحدث بشكل تلقائي وتاريخي عند انتقال المجتمع من النظام الاقتصادي الزراعي أو الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي، يتميز هذا النمو بتحسين الإنتاجية والابتكار وتطور الأسواق وتنمية البنية التحتية وتوسيع نطاق العمل والاستثمار، يعتبر النمو الاقتصادي الطبيعي نتيجة تطور القوى الاقتصادية وتغير الهياكل الاقتصادية في المجتمع بما يتناسب مع التحولات التاريخية والتغيرات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية وقد نتج عبر مراحل أربع تتمثل في: [1]

- **المرحلة الأولى:** تتميز هذه المرحلة بالتقسيم الاجتماعي للعمل، حيث يحدث الانتقال من النشاط الزراعي إلى الصناعة اليدوية، وفي هذه المرحلة يتم تطوير المهارات الحرفية وتوظيف القوى العاملة في صناعة المنتجات المحدودة الحجم باستخدام الأدوات اليدوية.
- **المرحلة الثانية:** تميزت هذه المرحلة بالتراكم الأولي لرأس المال والتركيز على التجارة الدولية، ثم يحدث الانتقال التدريجي إلى الصناعة، ففي هذه المرحلة يتم تجميع رأس المال من خلال الاستثمار في الأنشطة التجارية، ويتم توسيع القطاع الصناعي بواسطة

[1]- حسيبة سهيلة، "**دراسة اقتصادية قياسية لتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول المغرب العربي**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2020-2021،ص96-97.

تطوير المصانع واستخدام التكنولوجيا المتقدمة في عمليات الإنتاج، لتصبح الصناعة المحلية قوة مهمة، وتزداد مساهمتها في الناتج الوطني المحلي.

- **المرحلة الثالثة:** اتسمت هذه المرحلة بالانتقال من عملية الإنتاج بهدف الاستهلاك الذاتي إلى الإنتاج لغرض المبادلات في السوق وتحقيق الأرباح، حيث تحدث زيادة في الإنتاج السلعي وتوسع في نطاق الأنشطة الاقتصادية، مما ينتج عنه نمو المجتمعات وازدهارها.

- **المرحلة الرابعة:** تتسم هذه المرحلة بتشكيل سوق محلية، مع السعي لتطوير سوق وطني واسع النطاق، اتبعت الدول الرأسمالية هذا النهج منذ الثورة الصناعية، حيث نجحت القوى الاقتصادية في نقل عملية النمو من قطاع إلى آخر دون تدخل الدولة، حيث تتولى قوى العرض والطلب توفير كل ما يلزم من تغييرات لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

2- **النمو العابر:** يشير إلى النمو الذي لا يتمتع بالاستمرارية والثبات، وإنما يحدث استجابةً لظروف طارئة عادةً تكون خارجية ويزول معها النمو الذي تسببت فيه، ومع ذلك فإن هذا النمط يمثل الوضع العام للنمو في معظم الدول النامية، حيث يحدث بشكل رئيسي استجابةً لتطورات غير متوقعة ومواتية في التجارة الخارجية، ولا يستمر بنفس السرعة التي ظهر بها، ويتسم النمو العابر بأنه مؤقت وقصير الأمد، وغالبًا ما يكون مرتبطًا بتغيرات في الأسعار العالمية للسلع والموارد الطبيعية، أو بتحسن في الظروف الجغرافية أو السياسية التي تؤثر على التجارة الخارجية للدولة، ومباشرة عندما تتلاشى هذه العوامل أو تتغير بشكل سلبي، يتلاشى النمو العابر أيضًا ويعود الاقتصاد إلى وضعه السابق.[1]

[1]- رضا بهياني، "**محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية حالة الجزائر، تونس والمغرب -دراسة تحليلية قياسية- 1990-2017**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2020-2021، ص7.

3- النمو المخطط: يشير إلى نوع النمو الذي ينشأ نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد واحتياجات المجتمع، ومع ذلك تعتمد قوة وفعالية هذا النمط من النمو على قدرة المخططين وواقعية الخطط الموضوعة، وعلى فعالية تنفيذها ومتابعتها، وعلى مشاركة الجماهير الشعبية في عملية التخطيط.[1]

من الجدير بالذكر أن كلاً من النمو التلقائي والنمو المخطط هما نمو ذاتي الحركة، في حين أن النمو العابر في معظم الدول النامية هو نمو تابع لا يمتلك الحركة الذاتية، ويمكن القول بأن النمو الذاتي إذا استمر لمدة تتجاوز بضعة عقود يتحول بعدها إلى نمو مستدام.

ثالثا: أهمية النمو الاقتصادي:

يمكن تلخيص أهمية النمو الاقتصادي في الاتي:[2]

- النمو الاقتصادي هو المحرِّك الذي يؤدي الى تحسين مستوى المعيشة وتوفير المزيد من السلع والخدمات وفرص العمل، وغالبا ما يترافق النمو الاقتصادي مع تحقيق الأهداف الاقتصادية، حيث تؤدي زيادة الناتج الوطني إلى تحسين مستوى المعيشة وزيادة دخل الفرد، وبفضل النمو الاقتصادي يمكن حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية على المستوى المحلي والعالمي.

- يسهم النمو الاقتصادي في زيادة الأجور الحقيقية والدخول النقدية، مما يتيح فرصًا أفضل في الخدمات، ويساهم في القضاء على الفقر وحماية البيئة دون التأثير على مستوى الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.

المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي وعناصره

أولا: خصائص النمو الاقتصادي:

استنادًا إلى التعريف الذي وضعه كوزنيتس، والذي يشير إلى قدرة الدولة على توفير مجموعة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها نتيجة زيادة القدرة الإنتاجية التي تعتمد على

[1]- المرجع نفسه، ص7.

[2]- محمد ناجي حسن خليفة، "**النمو الاقتصادي -النظرية والمفهوم-**"، دار القاهرة، القاهرة، 2001، ص10.

التقدم التكنولوجي والاصلاحات المؤسسية والفكرية، فإن النمو الاقتصادي يتميز بستة خصائص تميز المجتمعات المتقدمة وتشمل ما يلي: [1]

– **المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني:** في البلدان المتقدمة حاليًا وعبر تاريخها الاقتصادي الطويل منذ عام 1770م حتى اليوم، تم تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية وزيادة في نصيب الفرد من الناتج، فقد وصل متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج في هذه الدول إلى 2%، ومعدل النمو السكاني بنسبة 1%، أو 3% لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذا مقارنةً بالفترة قبل الثورة الصناعية.

– **المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:** أكدت الدراسات التي أجراها البنك الدولي أن زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج تعتبر المحدد الأساسي لنمو الدول، فإنها تعكس فعالية استخدام المدخلات الإنتاجية بغض النظر عن زيادة تلك المدخلات، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج بدون زيادة في العمل ورأس المال.

– **المعدلات المرتفعة للتحول الهيكلي الاقتصادي:** تتميز الدول المتقدمة بمعدلات عالية للتحول الهيكلي المصاحب لعملية النمو الاقتصادي، وقد نتج عن ذلك التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية، ثم من الصناعة إلى الخدمات، وقد أدى هذا التحول إلى تطور الشركات الأسرية والشخصية إلى منظمات وطنية متعددة الجنسيات غير شخصية، كما شهد التحول أيضًا تحول القوى العاملة من الأنشطة التقليدية إلى الحضرية، ولم تعد مركزة في الأنشطة التقليدية، فعلى سبيل المثال؛ تراجع إجمالي قوة العمل المشتغلة في القطاع الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية من حوالي 5.53% في عام 1846م إلى 7% فقط بحلول عام 1960م.

– عادةً ما ترافق التغيرات في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغيرات في التوجهات والإيديولوجيات والمؤسسات، ويُطلق على هذه العملية التي تحدث في سياق التحول الحضاري مصطلحات "التحديث" أو "الحداثة"، وتتضمن مجموعة من المظاهر البارزة منها: [2]

[1] – ميشيل تودارو، "**التنمية الاقتصادية**"، تعريب ومراجعة محمود حسن حسيني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص175–177.

[2] – المرجع نفسه، ص177–178.

- ✓ **الرشادة:** الرشادة الاقتصادية تشير إلى الحكمة والمرونة في إدارة الشؤون الاقتصادية، يتعلق الأمر باتخاذ القرارات المدروسة والمستنيرة التي تهدف إلى تعزيز النمو، وتوجيه الموارد بشكل فعال وفعالية استخدامها.
- ✓ **التخطيط الاقتصادي:** يمثل العملية التي تساهم بشكل كبير في تعجيل التنمية الاقتصادية حيث يتطلب التخطيط الاقتصادي تحديد الأهداف السياسية والحكومية المرتبطة بتحقيق التنمية المستقبلية للبلد، ووضع استراتيجية تنموية تجسد تلك الأهداف وتحوّلها إلى واقع ملموس عن طريق استخدام واستغلال الوسائل الضرورية، ويتضمن ذلك النظر في الاقتصاد بشكل شامل دون إغفال أو تهميش أي هدف محدد، باستخدام نماذج من نماذج الاقتصاد الكلي وتحديد الفترة الزمنية المستهدفة، كما يشمل التخطيط الاقتصادي وضع خطط تكميلية يمكن الاستعانة بها في حالة تعثر البرنامج التنموي لأي سبب من الأسباب.
- ✓ **التعاون أو التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة:** يعني التوزيع الأكثر عدالة للدخل على الطبقات الاجتماعية، وتقليل الفروق في الثروة وتوزيع الدخل، والعمل على رفع مستوى المعيشة وتحقيق تكافؤ الفرص.
- ✓ **تحسين المؤسسات والاتجاهات:** يُعتبر ضروريًا لزيادة كفاءة وفعالية العاملين وتشجيع المنافسة الفعّالة، وتعزيز المشاريع الفردية وتحقيق مزيد من المساواة في الفرص مما يساهم في رفع مستوى الإنتاجية من خلال تحديث المهارات وبث القيم المثلى كالتفوق، الذكاء، احترام الوقت، الالتزام، الأمانة، القيادة، التعاون والنزاهة، وهو الأمر الذي يحسن أداء المؤسسات والاتجاه لبناء بيئة عمل إيجابية تشجع على الابتكار والتطوير، وتعزز تطور الفرد والمجتمع بشكل شامل.

– **الامتداد الاقتصادي الدولي:** تعرف المجتمعات المتقدمة بميلها التاريخي للسيطرة على المواد الأولية والمواد الخام واستغلال العمالة الرخيصة، وفتح الأسواق المربحة أمام المنتجات الصناعية في مستعمراتها السابقة –والتي تتواجد بشكل رئيسي في البلدان النامية– وذلك

بواسطة القوى التكنولوجية الحديثة المحتكرة لديها، وخاصة في مجالات النقل والاتصالات، وقد أدى ذلك إلى تجديد التسلط الاستعماري مما أتاح فرصة للاستيلاء الاقتصادي والسياسي مرة أخرى على البلدان النامية والضعيفة.

- **الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي:** على الرغم من التقدم الذي تحقق في الناتج العالمي على مدى القرنين الماضيين، إلا أنه لم يشمل جميع سكان العالم، حيث لا يزال حوالي 80% من الإنتاج العالمي يتركز في مناطق محدودة، وتعمل العلاقات الغير متكافئة بين الدول المتقدمة والنامية على تعميق الفجوة بينهما عبر الزمن، مما يجعل من الصعب للغاية على الدول النامية تخطي هذه الفجوة، وبالإضافة إلى ذلك تتحول الدول المتقدمة من الصناعات التقليدية إلى الصناعات الهندسية والدقيقة التي تحتكرها، مما يجعل الفرصة للنمو والتقدم صعبة تقريبًا للبلدان النامية.[1]

ثانيا: عناصر النمو الاقتصادي:

توجد العديد من العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي والتي يتم تجميعها في شكل مجمعات تتضمن في الأساس العمل ورأس المال والتقدم التقني، حيث يتم تركيبها بنسب عقلانية مختلفة تضمن مستويات مختلفة من الإنتاج وتتمثل هذه العناصر في:

1- **عنصر العمل:** يشير إلى مجموعة القدرات البدنية والثقافية التي يستخدمها الإنسان في إنتاج السلع والخدمات اللازمة لتلبية احتياجاته،[2] حيث يتأثر حجم العمل بعدد السكان العاملين في البلد وعدد ساعات العمل التي يعملها كل فرد. وترتبط إنتاجية العمل بنسبة الإنتاج المحققة لوحدات العمل المستخدمة في الإنتاج، وبالتالي؛ كلما زادت إنتاجية العمل زاد الإنتاج رغم أن عدد ساعات العمل بقي ثابتًا.[3]

[1]- ميشيل تودارو، المرجع السابق، ص178- 179.

[2]- لطيفة بهلول وآخرون "**محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**"، منشورات ألفا للوثائق، عمان، الأردن، ط1، 2021، ص121.

[3]- عبد الله غانم، عبد الحفيظ خزان، " **الوجيز في أسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي**"، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ط1، 2017، ص183.

2- **عنصر رأس المال:** يشير إلى مجموعة السلع المتاحة في وقت معين في اقتصاد محدد،[1] ويتطلب المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك المادي لإنتاج السلع الرأسمالية، مثل المصانع والآلات ووسائل النقل والجسور والمدارس والجامعات والمستشفيات وغيرها، وتعتبر العوامل المؤثرة في معدل التراكم الرأسمالي هي نفسها التي تؤثر في الاستثمار وأهمها:[2]

زيادة كمية رأس المال التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تتم زيادة كمية رأس المال من خلال الاستثمار، لذا أصبحت دراسة الاستثمار وعوامل ترقيته مثل تخفيض أسعار الفائدة وتقليل الضرائب على الأرباح وتحسين مناخ الاستثمار بشكل عام من أهم مجالات الدراسة الاقتصادية.

3- **التقدم التقني:** يؤدي دورًا حاسمًا في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يساهم في إحداث تغييرات إيجابية نتيجة للاختراعات والابتكارات، كما يؤدي التقدم التقني إلى تطوير منتجات جديدة وطرق إنتاجية أكثر كفاءة، مما يعزز الإنتاجية وفي النهاية يحقق زيادة في الإنتاج والدخل القومي، وتشير الدراسات إلى أن التقدم التقني والتكنولوجي يمكن أن يسهم في زيادة الإنتاجية بنسب تصل في بعض الأحيان إلى 80%، مما يؤكد أهمية هذا العامل في تعزيز النمو الاقتصادي، ويعني التقدم التقني ظهور المخترعات وتحقيق تطورات في مختلف المجالات، بما في ذلك التعليم والإدارة والتسويق، ويُظهر تاريخ الثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر دليلاً قويًا على حجم التقدم الاقتصادي الذي شهدته أوروبا، فقد أحدثت الثورة الصناعية تحولًا جذريًا في طرق الإنتاج والتصنيع، مما أدى إلى زيادة الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي بشكل كبير.[3]

---

[1]- محمد أحمد بدر الدين، "**استراتيجيات النمو الاقتصادي**"، طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2017، ص21.

[2]- عبد الله غانم، المرجع السابق، ص183-184.

[3]- المرجع نفسه، ص184.

المطلب الثالث: مقاييس ومحددات النمو الاقتصادي

أولا: مقاييس النمو الاقتصادي:

مقاييس النمو هي أدوات تستخدم لتقييم التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلدان، وتهدف هذه المقاييس إلى قياس مدى تحقيق الاقتصاد للنمو وتقدمه على مر الزمان، كما تعكس مقاييس النمو العديد من العوامل والمؤشرات التي تؤثر في الاقتصاد، مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي وغيرها، وتساعد مقاييس النمو في فهم حالة الاقتصاد وتقييم أدائه، وتعتبر مقاييس النمو أدوات هامة لاتخاذ القرارات السياسية ووضع السياسات الاقتصادية، حيث تسمح بتحليل الاتجاهات وتحديد القضايا التي تحتاج إلى تركيز وتطوير، كما تساعد أيضًا في المقارنة بين البلدان المختلفة وتحديد الفروق في أداء الاقتصادات، ويمكن تلخيصها في الآتي:

أ- **معايير الدخل:** تُعتبر أدوات أساسية في قياس وتحليل النمو الاقتصادي للبلدان، حيث تُستخدم هذه المعايير لقياس حجم الإنتاج والناتج الاقتصادي وتقييم توزيع الدخل بين الأفراد والمجتمعات، وسنتطرق اليها فيما يلي:

1- **الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** هو مقياس يستخدم لقياس القيمة الاقتصادية الإجمالية للسلع والخدمات التي يتم إنتاجها في دولة معينة خلال فترة زمنية محددة وحساب معدل نموه هو ما يصطلح علي تسميته معدل النمو، يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حجم النشاط الاقتصادي وحجم الاقتصاد في بلد ما.[1]

يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي عن طريق جمع القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة في البلد، سواء كانت تستهلك داخلياً أو تصدر للخارج، ويشمل ذلك القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الزراعة والصناعة والخدمات، كما يشمل أيضًا الإنفاق الحكومي والاستثمارات والصادرات والواردات، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي مؤشرًا هامًا لقياس حجم الاقتصاد ومدى

[1]- لطيفة بهلول وآخرون، المرجع السابق، ص123.

نموه، ويساعد في تحليل الأداء الاقتصادي واتخاذ القرارات الاقتصادية، كما يساهم في تقييم مستوى المعيشة ومدى تحقيق التقدم الاقتصادي في بلد معين، ويتم استخدامه أيضًا في المقارنات الدولية والدراسات الاقتصادية لقياس النمو الاقتصادي وتحليل الاختلافات بين البلدان وتوجيه السياسات الاقتصادية والتنموية.[1]

وفي هذا السياق يمكن تحديد ثلاث معدلات للنمو:[2]

- **معدل النمو السنوي:** هو مقياس يستخدم لقياس معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الاجمالي (**GDP**) حيث يتم حسابه عن طريق مقارنة قيمة المتغير في عام معين مع قيمته في العام السابق، ويعبر معدل النمو السنوي عن الزيادة النسبية في القيمة الاقتصادية على مدار السنة الواحدة، ويتم حسابه بتطبيق الصيغة التالية:

معدل النمو السنوي = [(القيمة في السنة الحالية – القيمة في السنة السابقة) / القيمة في السنة السابقة] × 100

- **معدل النمو الكلي:** يعكس معدل النمو الكلي التغير النسبي في القيمة الاقتصادية الإجمالية للبلد أو المنطقة خلال فترة زمنية معينة، ويتم حسابه بناءً على البيانات الاقتصادية المتاحة.

يتم حساب معدل النمو الكلي بتطبيق الصيغة التالية:

معدل النمو الكلي = [(القيمة في السنة الحالية – القيمة في السنة الأولى) / القيمة في السنة الأولى] × 100

- **معدل النمو السنوي المتوسط:** هو مقياس يستخدم لحساب المعدل العام للنمو الاقتصادي على مدار سنوات متعددة، ويتم احتسابه بتقسيم التغير الإجمالي في

[1]– عمارية مكي، "**أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986–2017**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018–2019، ص111.

[2]– محمد فرحي، "**التحليل الاقتصادي الكلي –الأسس النظرية–**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص71–72.

القيمة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة على عدد السنوات الممتدة في تلك الفترة آخذين في الحسبان تلك التذبذبات السنوية، ويتم حسابه كما يلي:

$$\alpha = (\text{Log } X_t - \text{Log } X_0) / t \text{ Log } e$$

أو كذلك:

$$\alpha = (\ln X_t - \ln X_0) / t$$

حيث:

X_0: كمية سنة الأساس؛

X_t: كمية سنة المقارنة؛

t: طول الفترة؛

α: معدل النمو المتوسط؛

2- متوسط الدخل الفردي: هو مقياس يستخدم لقياس مستوى النمو الاقتصادي من خلال حساب المتوسط الحسابي للدخل الفردي للأفراد في المجتمع، ويعد هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما وموثوقية في تقييم النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك في الدول النامية صعوبات لحسابه بسبب غياب الاحصائيات الدقيقة للسكان.[1]

وهناك طريقتان لقياس متوسط الدخل الفردي، وهما: [2]

- **طريقة معدل النمو البسيط:** يحسب بقياس معدل التغير لمتوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.

- **طريقة معدل النمو المركزي:** يحسب بقياس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط لفترة زمنية طويلة نسبيا، ويقاس متوسط الدخل الفردي كما يلي[3]:

$$\textbf{متوسط الدخل الفردي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}{\text{عدد السكان}}$$

[1]- محمد أحمد بدر الدين، المرجع السابق، ص22,

[2]- المرجع نفسه، ص22.

[3]- عمارية مكي، المرجع السابق، ص112.

يعتبر تحقيق أي تحسن في متوسط الدخل الفردي أمرًا مرتبطًا بضرورة أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل نمو السكان، وبمعنى آخر زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي عن معدل نمو السكان مما يؤدي الى زيادة متوسط الدخل الفردي، ويُطلق على هذا الفرق بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو السكان اسم "النمو الصافي" ويستخدم لتحديد الفترة الزمنية المطلوبة لمضاعفة الناتج المحلي الإجمالي.

وبناءً على هذا المبدأ، يفضَل الاقتصاديون استخدام مقياس متوسط الدخل الفردي بدلاً من التغير في الدخل المحلي الإجمالي للتعبير عن معدل النمو الاقتصادي، ويتم حسابه على النحو التالي:

معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي = معدل التغير في الدخل المحلي الحقيقي- معدل التغير في السكان = معدل النمو في الدخل المحلي الحقيقي – معدل النمو في السكان.

3- **معادلة سينجر(Singer) للنمو الاقتصادي:** قام الأستاذ "سنجر" بوضع معادلة النمو الاقتصادي في عام 1952، وقد توصل إلى هذه المعادلة بمساعدة الأبحاث التي أجراها اقتصاديون آخرين مثل "هيكس" و "هارود- دومار"، وصاغ سنجر المعادلة لتكون دالة لثلاثة عوامل رئيسية، وهي كما يلي: [1]

$$D = SP - R$$

حيث أن:

D : هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد؛

S : معدل الادخار الصافي؛

P : إنتاجية رأس المال؛

R : معدل نمو السكان.

[1]- رضا بهياني، المرجع السابق، ص8-9.

حيث قام "**Singer**" بتوضيح هذه العلاقة من خلال المثال التالي: افترض أن (S=6%) من الدخل الوطني، و (P=0,2%) و (R=1,25%) فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو (D=−0.012%) لأن(0.06×0.002−0.0125=−0.012%)، وهو ما يبين أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسَن وانما يتدهور، وبالرغم من أن افتراضات "Singer" كانت صحيحة في عصره، بسبب أن قيم المتغيرات التفسيرية لبعض هذه البلدان أكبر من التي تم تفسيرها مما سيحقق لها معدلات نمو موجبة، فعلى سبيل المثال يمكن لبعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6% ويمكن أن تكون إنتاجية رأس المال أكبر من 0,2%، ويمكن لمعدل النمو السكاني لبعض الدول أن يتجاوز 1.25%.[1]

غير أن هذه التقديرات تعرضت لانتقادات منها:[2]

– نسبة الادخار الصافي من الدخل القومي(6%)، تعتبر مقبولة في وقت صياغة سنجر للمعادلة، أما في الوقت الحاضر فإن الدول النامية بإمكانها ادخار نسبة أكثر.

– قدر معدل النمو السكاني بـ (1.25%)، وهذا الرقم أقل بكثير من المعدلات السائدة في الدول النامية والذي يقدر عامة بـ (2.3%).

– أما إنتاجية الاستثمارات السائدة والمقدرة بـ (0.2%)، فهي نسبة منخفضة وتقل بكثير عن المحققة في معظم الدول النامية.

وتجدر الاشارة إلى أنه يمكن حساب نوعين من معدلات النمو الاقتصادي، وهو معدل النمو البسيط ومعدل النمو المركب:

✓ معدل النمو البسيط والذي يحسب وفق العلاقة التالية:[3]

$$TC = \frac{Y_n - Y_{n-1}}{Y_{n-1}} \times 100$$

[1]– مولاي بوعلام، "**البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة: 1970–2014**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فلرس، المدية، الجزائر، 2015–2016، ص79.

[2]– اسماعيل محمد بن قانة، "**اقتصاد التنمية (نظريات– نماذج– استراتيجيات)**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1،2012، ص248–249.

[3]– رضا بهياني، المرجع السابق، ص9–10.

حيث:

Y_{n-1}: متوسط الدخل الحقيقي في السنة $n-1$.

Y_n: متوسط الدخل الحقيقي في السنة n.

TC: معدل النمو البسيط.

✓ معدل النمو المركب فيحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$Y_n = (1 + TC_c)^N$$

$$TC_c = \sqrt[n]{\frac{Y_n}{Y_0}} - 1$$

حيث:

TC_c: معدل النمو المركب.

N: فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.

Y_0 : الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Y_n: الدخل الحقيقي لآخر فترة.

وفي الغالب يستدل على النمو الاقتصادي بطريقتين هما:[1]

✓ معدلات النمو أي نمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي أو الناتج القومي الصافي.

✓ معدلات نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

حيث تستخدم الطريقة الأولى لقياس التوسع في الإنتاج، بينما الطريقة الثانية فتستخدم للمقارنة بين مستوى المعيشة المادي للأفراد في بلد معين والبلدان الأخرى.

[1]- محمد حربي موسى عريقات، **"مبادئ الاقتصاد – التحليل الكلي-"**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص268.

ب- معايير حجم النشاط الوطني:

هي تلك المعايير التي تعبر عن حجم النشاط الوطني، ومن بين هذه المعايير نجد:[1]

1- المعدلات النقدية للنمو

تعبر عن معدلات النمو التي يتم احتسابها استنادًا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، بمعنى أنه يتم تحويل المنتجات والخدمات إلى العملات النقدية المتداولة، ومن أهم المعدلات النقدية للنمو تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني بأسعار السوق الحالية، ومع ظهور ظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار أصبح من الضروري تصحيح البيانات باستخدام الأرقام القياسية للأسعار، لكي يتم التعبير عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل الوطني بدقة وملاءمة أكبر واقترابًا من الواقع، خاصة عند دراسة معدلات النمو المحلية على المدى الطويل.

وعند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية لا يمكن استخدام العملات المحلية بسبب اختلاف أسعار صرف العملات من بلد إلى آخر، ولذلك، يتم تحويل العملات المحلية بعد إزالة تأثير التضخم منها، وذلك لتوحيد القياس بعملة واحدة، وعادة ما تكون بالدولار الأمريكي.

2- المعدلات العينية للنمو

تمثل معدلات النمو التي يتم حسابها باستخدام مؤشرات عينية تعبّر عن النمو الاقتصادي، خاصة مع تأثير الزيادة الكبيرة في معدلات نمو السكان وتقاربها مع معدلات نمو الدخل والناتج، ولذلك يتم استخدام مؤشرات مثل معدل نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تعبر هذه المعدلات عن النمو الاقتصادي وعلاقته بمعدلات النمو السكاني، ونظرًا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في قياس الخدمات، فقد تم استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبّر عن النمو الاقتصادي، ومن بين هذه المقاييس -على سبيل المثال-:

[1]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، "**النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 1999، ص118-120.

عدد الأطباء لكل ألف نسمة: يعكس هذا المؤشر مدى توفر الرعاية الصحية والبنية التحتية الصحية في البلد، ويعكس النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال تحسين مستوى الخدمات الصحية.

نصيب الفرد من السلع الغذائية: يعكس هذا المؤشر مدى توفر الغذاء والأمن الغذائي للأفراد في البلد، حيث يعكس النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وتوفر الغذاء للسكان.

3- مقارنة القوة الشرائية

تتبنى المؤسسات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني، الذي يعتمد على سعر الدولار الأمريكي، عند نشر تقاريرها حول النمو الاقتصادي المقارن بين دول العالم، وبناءً على هذا المقياس يتم ترتيب البلدان وفقًا لدرجة التقدم والتخلف، ومع ذلك يشير خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية للاقتصاديات في الدول النامية، لذا تم تطوير مقياس جديد في عام 1993م يعتمد على القوة الشرائية للعملة المحلية داخل حدود البلد، حيث يتم قياس حجم السلع والخدمات التي يمكن للمواطن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية، ويتم مقارنتها بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى، ويُطلق على هذا المقياس اسم (مقارنة القوة الشرائية Purchasing Power Parity) وعلى الرغم من أن الفكرة ليست جديدة وتم التعبير عنها في السبعينيات من القرن الماضي، إلا أن المؤسسات الدولية كانت ترفض اعتمادها بسبب تسليط الضوء على نجاح بعض الدول الاشتراكية.

يتم قياس المعدلات النقدية للنمو باستخدام الأسعار الجارية، الثابتة والدولية:[1]

- ✓ **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** تُستخدم معدلات النمو بالأسعار الجارية لقياس التغيرات الاقتصادية على المستوى المحلي لفترات زمنية قصيرة، وتتم هذه القياسات من خلال استخدام البيانات المنشورة سنويًا والمقومة بالعملات المحلية، وتعتمد هذه

[1]- المرجع نفسه، ص120.

القياسات بشكل رئيسي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني.

- ✓ **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور ظاهرة التضخم، أصبحت الأسعار الحالية غير قادرة على التعبير الدقيق عن زيادة الإنتاج والدخل، لذلك يتعين تعديل البيانات بناءً على الأرقام القياسية للأسعار ويتم حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة بعد استبعاد أثر التضخم وذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي لفترات طويلة الأجل.
- ✓ **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** نظرًا لتفاوت أسعار صرف العملات من بلد لآخر يتم استخدام عملة واحدة وفي غالب الأحيان تكون الدولار الأمريكي، لحساب المقاييس المطلوبة عند إعداد الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، وبالتالي يتم تحويل العملات المحلية إلى العملة الموحدة عالميًا بعد إزالة تأثير التضخم.

ثانيا: محددات النمو الاقتصادي:

هناك العديد من العوامل التي تؤدي دورا في تحديد وإحداث النمو، والتي نلخصها فيما يلي:

1- **تراكم رأس المال:** يُقصد به تجميع المدخرات الوطنية من أجل زيادة القدرات الإنتاجية للبلد عن طريق زيادة الاستثمار في مشاريع البنية التحتية مثل توسيع شبكة الطرق الداخلية والخارجية، وبناء المطارات والموانئ ومشاريع أخرى، وتسهم هذه المشاريع في تطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز القدرة التصديرية للبلد، ويتوقف تحقيق هذه الأهداف على جدية السياسات الاقتصادية التي تعمل على منح الأولوية للإنفاق الاستثماري على حساب الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فالاستثمار أو تكوين رأس المال يُعتبر أحد العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي فكلما زادت الاستثمارات زادت الطاقة الإنتاجية وبالتالي يزيد مستوى الإنتاج وترتفع فرص الاستفادة من فوائد غلة الحجم، مما يؤدي إلى زيادة التخصص والتقدم التكنولوجي وبالتالي زيادة التقدم

الاقتصادي ومعدلات النمو التي تتجاوز معدل نمو السكان، ولتحقيق التكوين الرأسمالي يجب توفر الادخار، حيث لا يوجد استثمار دون ادخار، وعليه يتعين استثمار المدخرات وضمان عدم حدوث ركود غير مرغوب فيه. [1]

2-**كمية ونوعية الموارد الطبيعية:** تمثل أساساً لإنتاجية ونمو أي اقتصاد، وتشمل هذه الموارد خصوبة التربة وتوفر المياه ووجود المعادن وغيرها، والتي ليست نتاجًا للجهود البشرية، فيستغل الأفراد هذه الموارد لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية للمجتمع، كما يمكن أن تتغير الموارد بمرور الوقت، حيث يمكن للمجتمع اكتشاف موارد جديدة أو تطويرها مما يسهم في زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل، ويُمكن أيضًا تحويل جزء من هذه الموارد الطبيعية المتاحة مثل رأس المال والعمل، إلى مجالات البحث والتطوير، ويعني ذلك التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحالي من أجل تحقيق طاقة إنتاجية أكبر في المستقبل.[2]

3-**التقدم التقني:** ينشأ عن تركيبة عوامل الإنتاج والقدرة على توافقها معًا فالتقدم التقني لا يتعلق فقط بكمية العوامل المستخدمة، مثل إجمالي ساعات العمل ومخزون رأس المال الثابت بل يتعلق أيضًا بعوامل نوعية معينة، وتشمل هذه العوامل تحسين المعارف وتأهيل العمال واستخدام التقنيات المتقدمة وفعالية تنظيم العمل، حيث تحدد هذه العوامل النوعية الإنتاجية وفاعلية العملية الإنتاجية، لذلك من المهم الاهتمام بإنتاجية العامل والمؤسسة وقطاع النشاط الاقتصادي في البلد، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنماط للإنتاجية التي تسهم في زيادة النمو: أولاً؛ إنتاجية العمل التي تُقاس بالقيمة المضافة على عدد ساعات العمل، وتتطلب تحسين التقنيات واستخدام الآلات المتطورة، ثانيًا؛ إنتاجية رأس المال التي تُقاس بالقيمة المضافة على مخزون رأس المال الثابت المستخدم في الإنتاج، وتتطلب تأهيل العمال وزيادة كفاءتهم، وأخيرًا؛ النجاعة الشاملة للعوامل التي تتعلق

[1]- عمارية مكي، المرجع السابق، ص116.

[2]- محمد حربي موسى عريقات، المرجع السابق، ص270.

بالقيمة المضافة ومجموع العوامل المستخدمة في الإنتاج، وبالتالي ينبغي أن نركز على تعزيز التقدم التقني وتنمية المهارات وتحسين الإدارة الفعالة للإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك لتحقيق زيادة مستدامة في النمو الاقتصادي.[1]

4- **رأس المال البشري:** يشير إلى الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة، وتؤكد العديد من الدراسات على التأثير الإيجابي القوي لدور هذا العامل في زيادة معدل النمو الاقتصادي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث يترتب على استثمار رأس المال البشري استيعاب التطورات التكنولوجية الجديدة والأفكار الجديدة التي تمَ اكتشافها في الدول الأخرى، بالإضافة إلى زيادة كفاءة رأس المال المادي وزيادة إنتاجية القوة العاملة.[2]

وتجربة الدول الآسيوية تؤكد هذا الأمر، حيث يعزى السبب الرئيسي لزيادة معدل النمو في تلك الدول إلى الاهتمام بالعامل البشري نتيجة لإصلاحات في سياسات التعليم والاهتمام بالبحث العلمي على مدى عقدين من الزمن، تمت جهود كبيرة في الدول النامية لرفع مستوى التعليم، واليوم يلتحق أكثر من 70% من الأطفال بالمدارس، ويندمج ما يقارب 40% منهم في نظام التعليم الثانوي، فتلك الجهود تشكل استثمارًا فعالًا يساهم في زيادة الإنتاجية.[3]

5-**عوامل بيئية:** تؤدي عوامل البيئة دورًا حاسمًا في عملية النمو الاقتصادي، فالنمو لا يحدث من العدم، بل يتطلب وجود مجموعة من العوامل المحفزة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، حيث يتطلب ذلك وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل احتياجات النمو، ونظام قانوني يضمن استقرار قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعوق الاستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي ولا يُعد غريبًا أن تكون بعض الدول مثل الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة

[1]- المرجع نفسه، ص273.

[2]- عبد الصمد بن عبد الرحمن، "**التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس–، الجزائر، 2020–2021، ص78.

[3]- المرجع نفسه، ص78.

واليابان والاتحاد السوفيتي السابق قادرة على تحقيق معدلات نمو عالية، على الرغم من اختلاف أنظمتها السياسية، وفي المقابل هناك دول أخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فشلت في تحقيق نمو مشابه.[1]

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

اهتمت مختلف المدارس الاقتصادية بدراسة مصادر النمو الاقتصادي، حيث ظهر ذلك من خلال النظريات والنماذج الرياضية التي تشرح محددات النمو وتأثيرها في تعزيزه، وتسهم التيارات الفكرية الاقتصادية المختلفة في هذا السياق، ومن بينها التيار الكينزي وخاصة نموذج هارود–دومار الذي يعتبر رأس المال المصدر الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي، بينما تعتبر المدارس الكلاسيكية أن العمل ورأس المال والتقدم التقني هي المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي ومن جانبها تركز المدارس النيوكلاسيكية على أن العمل ورأس المال والتقدم التقني هي المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، وبالمقابل تؤكد نظرية النمو الداخلي على أهمية انتشار المعارف من خلال المنتجين وتأثيرات رأس المال البشري الخارجية في تجنب الانخفاض التدريجي لعائدات رأس المال، وبالتالي تجنب الاقتصاد من الوقوع في حالة كساد، وبهدف توضيح مضمون نظريات النمو، سيتم التطرق إليها بالتفصيل فيما يلي:

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

ظهرت النظرية الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، أي خلال فترة الثورة الصناعية في أوروبا، ويعتبر آدم سميث وتوماس مالتس وجيمس ميل وديفيد ريكاردو من أبرز رواد هذا الفكر، اهتم هؤلاء الفلاسفة بقضايا النمو الاقتصادي على المستوى الشامل وقضايا توزيع الدخل بين الأجور والأرباح،[2] حيث يستند الفكر الكلاسيكي بشكل أساسي إلى مذهب الحرية، ولذلك تم تسمية النظام الاقتصادي الذي ساد في الدول الأوروبية آنذاك بالنظام الرأسمالي الحر، ومن بين الأفكار الرئيسية التي اعتمدتها هذه النظرية نجد:

[1]– زهية زيدان، المرجع السابق، ص5–6.

[2]– عبد الحليم شاهين، "**التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**"، مجلة المعهد العربي للتخطيط، العدد73، الكويت، 2021، ص6.

أولا: نظرية أدم سميث للنمو الاقتصادي (Adam Smit)

أدى آدم سميث دورًا هامًا في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تطرقه لمبادئه العامة في كتابه "دراسة في طبيعة ومسببات ثروة الأمم" الذي نشر في عام 1776م، حيث قدم سميث تفسيرًا للنمو الاقتصادي كظاهرة تنشأ من داخل الاقتصاد، وتعتمد على كمية ونوعية عوامل الإنتاج الثلاثة: العمل، رأس المال والأرض، وشرح سميث هذه الفكرة من خلال الأفكار التالية:[1]

- **تقسيم العمل:** حيث يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال، ويزيد من تخصصهم ومهاراتهم، مما يعزز قدرتهم على الابتكار، ومن المهم أن يترافق تقسيم العمل مع الادخار، حيث تؤدي زيادة معدلات الادخار إلى زيادة رأس المال، مما يعزز القدرة الإنتاجية للمجتمع ويساهم في زيادة الإنتاج والتبادل ودخول الأفراد.[2]

- **تراكم رأس المال:** يعتمد على سلوك الادخار للأفراد، فزيادة الاستثمار وتراكم رأس المال ينتج عنه فتح أسواق جديدة وتوسع في الأسواق الحالية، مما يفتح آفاقًا جديدة لتقسيم العمل وزيادة الدخول الفردية، وبالتالي يعتبر التراكم الرأسمالي القوة الرئيسية المحركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.[3]

- **القانون الطبيعي:** فيما يتعلق بالقانون الطبيعي يرى آدم سميث أنه لا يوجد خطر من احتمال توقف عملية التراكم بسبب نقص عرض العمل، ويعتقد سميث أن عرض العمل ينشأ داخل المنظومة الاجتماعية والاقتصادية، ويفترض أن جميع أفراد المجتمع يتصرفون برشادة في ظل حرية التجارة والمنافسة الكاملة، وبهذا يتحقق التوازن وتعظيم ثروة المجتمع، وبالتالي يسود القانون الطبيعي، ويعتبر النمو الاقتصادي زيادة في كمية ونوعية العوامل الإنتاجية الرئيسية، وهي العمل ورأس المال والأرض، وبناءً على ذلك يعتمد معدل النمو على هذه العوامل الثلاثة.[4]

---

[1]- فليح حسن خلف، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص105.

[2]- عمارية مكي، المرجع السابق، ص125.

[3]- سهيلة حسيب، المرجع السابق، ص110.

[4]- ايمان بوعكاز، "**أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (2001-2011)**"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2015، ص100.

يعتقد آدم سميث أيضًا أن مسألة النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية، فبتراكم رؤوس الأموال المنتجة، يتولد فائض في الإنتاج ويزداد حجم الاستثمارات الجديدة، وبالتالي يعتقد سميث أن سر التقدم الاقتصادي يعود بالضرورة إلى فائض الادخار الذي يستثمر لاحقًا، ويرى سميث أن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، على الرغم من أن عملية الإنتاج تعتمد على الأرض والعمل ورأس المال، وبناءً على ذلك، يتم تصميم دالة الإنتاج على النحو التالي:[1]

$$Y = f(K.L.N)$$

حيث: **Y**: تمثل الإنتاج؛

K: تمثل رأس المال؛

L: تمثل العمل؛

N: تمثل الأرض.

وبالتالي يتوصل سميث إلى استنتاج أن التراكم الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على تقسيم العمل، فإذا تم تحقيق تخصص العمل وزيادة الإنتاجية وتراكم رأس المال من خلال الادخار، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الثروة والتنمية الاقتصادية، وفيما يلي يمكن تلخيص هذه الفكرة:

[1]– عادل مستوري، "**أثر تطوير القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990– 2016**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2018–2019، ص99.

الشكل رقم (8): فكرة آدم سميث حول النمو الاقتصادي.

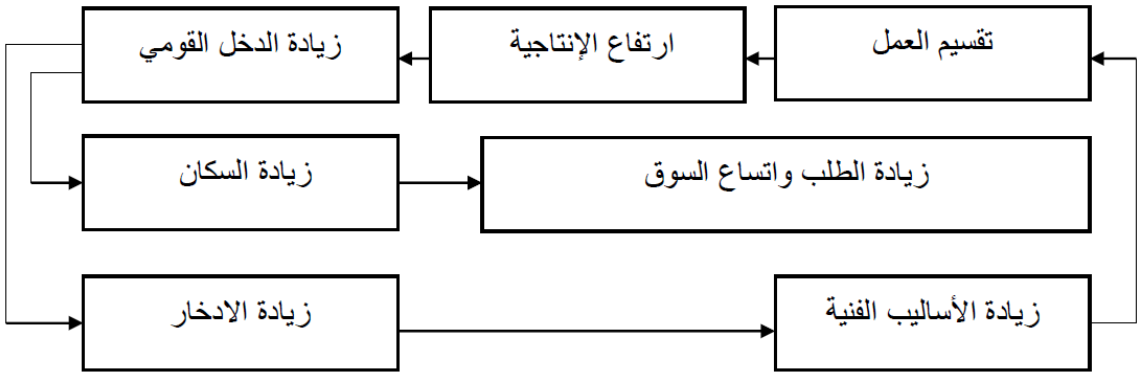

المصدر: مستوري عادل، مرجع سابق، ص99.

ثانيا: نظرية دافيد ريكاردو (La théorie de David Ricardo)

يُعتبر ديفيد ريكاردو واحدا من أبرز الاقتصاديين التقليديين الذين درسوا موضوع النمو الاقتصادي، حيث تميز تحليله بالتشاؤم واعتمد على قانون الغلة المتناقصة بدلاً من قانون الغلة المتزايدة الذي أبرزه آدم سميث، فيرى ريكاردو أن الزراعة تعتبر القطاع الاقتصادي الأهم نظرًا لدورها في توفير الغذاء للمجتمع، وقد قسم المجتمع وفقًا لرؤيته إلى ثلاث طبقات.[1]

1. الرأسماليون؛
2. العمال؛
3. ملاك الأراضي.

بحسب رؤية ريكاردو يؤدي رأس المال دورًا أساسيًا في عملية النمو الاقتصادي، يعمل الرأسماليون على استكشاف أسواق جديدة وزيادة أرباحهم لإعادة استثمارها في مشاريع جديدة، أما العمال فيعتبرون الأداة والوسيلة التي يتم من خلالها القيام بعملية الإنتاج، ولكنهم أقل أهمية من الرأسماليين، وتكمن أهمية ملاك الأراضي في توفير الأساس اللازم لعملية الإنتاج، وهو الأرض.[2]

[1]– فليح حسن خلف، المرجع السابق، ص110.

[2]– بهاء الدين طويل، "**دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر: 1990–2010**"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، 2015–2016، ص102.

يرى ريكاردو أن الرأسماليين هم من يتحملون عبء قيادة عملية النمو الاقتصادي، فهم يقومون بإنشاء المصانع وتجهيزها بالآلات وتوظيف العمالة، وإعادة استثمار الأرباح واستغلال الفرص الاستثمارية الأكثر ربحية، كما يقومون بتوزيع الاستثمار بين قطاعات الإنتاج المختلفة ويتحمل الرأسماليون مسؤولية تحقيق النمو الاقتصادي من خلال استثمار رؤوس الأموال وإدارة المشاريع الاقتصادية، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد وتحقيق الازدهار.[1]

أما بالنسبة للطبقة العاملة، فيرى ريكاردو أنها طبقة ذات كثافة عددية وليست لها أهمية كبيرة، نظرًا لعدم امتلاكها وسائل الإنتاج، وأجرها لا يتعدى مستوى الكفاف، ويرى ريكاردو أن أي زيادة في عددها يؤدي إلى الزيادة في عرض العمل وبالتالي انخفاض الأجور. أما بالنسبة لطبقة ملاك الأراضي الزراعية فهي فئة تحظى بأهمية في المجتمع الزراعي، حيث يؤدي التقدم الناتج عن تراكم رأس المال إلى زيادة الضغط على الأراضي الزراعية، مما يجعل الزراعة تمتد إلى أراضي زراعية ذات خصوبة أقل، وبوجود قانون تناقص الغلة يتنافس المزارعون على الحصول على الأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى حصول ملاك الأراضي على جزء من العائد يسمى الريع، وبالتالي يقسم ريكاردو الدخل إلى ثلاثة أجزاء: الأجور والأرباح والريع.[2]

ينظر إلى قانون الأجور الحديدية على أنه إضافة هامة في فكر ريكاردو حول عملية النمو الاقتصادي، ويتمثل هذا القانون في أن الأجور الحقيقية للعمال لن تزيد عن المستوى الذي يسمح لهم بتأمين احتياجاتهم الأساسية والكفاف، وإذا زادت أجور العمال أحيانًا عن هذا المستوى، فإن ذلك يكون مؤقتًا وسرعان ما تعود إلى مستوى الكفاف مرة أخرى، وفي حالة افترضنا زيادة الأجور النقدية للعمال مع تناقص الإنتاج الزراعي، فإن أسعار الغذاء سترتفع وستتبع ذلك زيادة في الريع الذي يتحصل عليه أصحاب الأراضي، وبالتالي ستنخفض الأرباح وسيصل الاقتصاد إلى حالة من السكون، وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، قدم ريكاردو نظرية الميزة النسبية، حيث شرح أن كل دولة يمكن أن تتخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بتكلفة

[1]– محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، المرجع السابق، ص57.

[2]– عبد الصمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص86.

نسبية أقل من الدول الأخرى، وتقوم بتصديرها واستيراد السلع التي تتمتع الدول الأخرى بميزة نسبية في إنتاجها.[1]

ثالثا: توماس روبرت مالتوس "Thomas Robert Malthus"

اشتهر توماس روبرت مالتوس بنظريته المعروفة عن السكان، وكان يعتبر متشائمًا فيما يتعلق بالنمو السكاني، حيث اعتقد أن السكان يزدادون بمتتالية هندسية في حين ينمو إنتاج الغذاء والثروة بمتتالية عددية، وهذا يؤدي إلى ضغط مستمر على الموارد إذا تركت دون تنظيم أو تدخل، ويُعتبر النمو بالنسبة لمالتوس الفرق بين الناتج القومي النهائي المتوقع والناتج القومي الفعلي، كما يعتقد أن النشاط الاقتصادي يتألف من قطاعين رئيسيين وهما الزراعة والصناعة، واعتبر أن الزراعة تخضع لقانون الغلة المتناقصة نظرًا لقلة الأراضي الخصبة، ولم يأخذ في الاعتبار عامل التقدم التكنولوجي، فاقترح قوانينا للإصلاح الزراعي وتحديث الزراعة بما يحقق نمو الإنتاج الزراعي ويمنع عرقلة عملية النمو، وأكد أن القطاع الزراعي لا يوفر فرص استثمار جديدة ومربحة بشكل واسع، وبالتالي فإنه لا يشكل أساسًا لعملية النمو، وبالتالي يعتبر القطاع الصناعي المستدام هو الضمان الوحيد للتقدم الاقتصادي، حيث توجد فيه فرص مربحة، وباستخدام التقدم التكنولوجي في الصناعة يمكن تخفيض تكلفة الأجور مقابل زيادة الأرباح، وهذا يشجع على زيادة الاستثمار في القطاع الصناعي الذي يعتبر القطاع الرئيسي في عملية النمو، وبإمكانه استيعاب النمو الديموغرافي.[2]

ينظر مالتوس الى العمال على أنهم طبقة لا تدخر، حيث يقومون باستهلاك دخلهم بالكامل، بمعنى آخر إن أجور العمال تساوي مستوى استهلاكهم، وبالمقابل يرى أن الطبقة الرأسمالية قادرة على التوفير، حيث يوزعون دخلهم بين الاستهلاك والادخار، ويتحقق التوازن بين الادخار والاستثمار فقط عندما يقوم رجال الأعمال بالاستثمار بجميع المدخرات، أي عندما يكون:

الادخار الكلي = الاستثمار الكلي.

[1]- عبد الحليم شاهين، المرجع السابق، ص8.

[2]- فليح حسن خلف، المرجع السابق، ص117.

ويمكن أن تحدث حالة من عدم التوازن عندما يكون هناك ادخار يتجاوز الحاجة للاستثمار، مما يؤدي إلى نقص في الطلب الاستهلاكي، هذا النقص يعيق التوسع في الإنتاج والنمو، حيث يقلل من الحافز على الاستثمار.

وفقًا لرؤية مالتوس، فإنه يعتقد أن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة عرض العمل، مما ينتج عنه انخفاض في الأجور وتكاليف الإنتاج، وهذا الانخفاض يؤدي إلى زيادة الأرباح لأصحاب رأس المال، مما يعزز الاستثمار بشكل يضمن استمرارية عملية النمو الاقتصادي، وبالتالي يزيد ثروة المجتمع وعليه تتوفر السلع الضرورية.

بعد عصر مالتوس ظهرت وسائل حديثة للسيطرة على حجم السكان، وهذا لم يحدث في عصره، كما زاد إنتاج الغذاء بمعدلات أعلى مما توقعه مالتوس بفضل التقدم التكنولوجي في الزراعة، فقد ساهم هذا التقدم في تعويض تناقص الموارد والعوائد، وأخيرًا يمكن أن يكون تجاهل أهمية التقدم التكنولوجي وحجمه سببًا في التشاؤم الذي كان يسود في نظرة الاقتصاديين الكلاسيكيين.[1]

المطلب الثاني: النظرية الكينزية والنيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

ينظر للنظرية الكينزية والنيوكلاسيكية على أنهما نموذجان اقتصاديان يستخدمان في دراسة سلوك الاقتصاديين واتخاذ القرارات الاقتصادية، حيث تعتبر النظرية الكينزية من المدارس الاقتصادية التقليدية، في حين تعتبر النظرية النيوكلاسيكية أحدث وأكثر تطورًا، وترتكز النظرية الكينزية على الفرضية بأن البشر يتصرفون بشكل رشيد وذكي في اتخاذ القرارات الاقتصادية ويحاولون تحقيق أقصى قدر من الفوائد والربح، حيث تعتبر المزايا والتكاليف الرئيسية عوامل مؤثرة في عملية اتخاذ القرار، وتهدف النظرية الكينزية إلى تحقيق توازن بين المزايا والتكاليف، ومن ناحية أخرى تركز النظرية النيوكلاسيكية على الفرضية القائلة بأن الاقتصاد يعمل بفاعلية عندما تكون القوى السوقية حرة وغير محدودة، وتركز هذه النظرية على العرض والطلب والأسواق المنافسة كأدوات لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، ومن ثَم تعتبر النظرية النيوكلاسيكية

[1]– مولاي بوعلام، المرجع السابق، ص97.

مؤيدة لتدخل الحكومة في الاقتصاد، وتعتبر القوى السوقية والمنافسة الشديدة هي العناصر الرئيسية لتحقيق التوازن والفعالية.

أولا: النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي

نظرًا للثورة الكينزية في نظرية الدخل، فقد أصبح هناك اهتمامًا متزايدًا بمسألة النمو الاقتصادي وظهور مشكلة الفقر على نطاق واسع، حيث أكد كينز أن التوازن يمكن أن يتشكل عند أي مستوى من الاستخدام والدخل، وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويتحدد مستوى الاستخدام بواسطة الطلب الكلي، وتكمن المشكلات في النظام الرأسمالي لدى كينز في جانب الطلب الفعال،[1] وليس في جانب العرض من السلع والخدمات، كما يعتبر قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية، وأن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، والادخار هو دالة للدخل، وأكد أن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم مع الاعتراف بوجود قدرات إنتاجية غير مستغلة في الاقتصاد، ويركز النموذج الكينزي على القصور في الطلب ويشير إلى تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من الاستخدام الكامل، وعليه يؤكد التحليل الكينزي أن توازن الدخل والإنتاج – في الاقتصاد المغلق – يتحقق لما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط.[2]

– نموذج هارود و دومار "Harrod–Domar"

قام كل من هارود–دومار بدراسة معدلات النمو الاقتصادي ومحاولة فهم دور الاستثمار في تحقيق نمو الدخل القومي، حيث تستند الفكرة الأساسية في النموذج إلى الخاصية المزدوجة للإنفاق الاستثماري، حيث يؤدي الاستثمار إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع (جانب العرض) وزيادة الطلب والدخل (جانب الطلب) مع استيعاب القوى العاملة المتاحة في المجتمع، فقام كل من هارود ودومار بوضع نموذجه الخاص بناءً على مجموعة من الافتراضات.[3]

[1]– كمال شريط، "**واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2013–2014، ص74.

[2]– عبد الله غانم، المرجع السابق، ص188.

[3]– رضا بهياني، المرجع السابق، ص19.

- نموذج هارود "Harrod"

يُعتبر الاقتصادي البريطاني"**R.F.Harrod**" واحدًا من أوائل الأشخاص الذين طوّروا الفكر الكينزي، حيث بدأ أبحاثه في محاولات إيجاد نموذج للنمو خلال الثلاثينيات من القرن الماضي، في المقالة التي كتبها هارود في عام 1939م في "المجلة الاقتصادية" بعنوان "بحث في النظرية الحركية"، قدّم نموذجًا جديدًا للتنمية الاقتصادية أوضح فيه أنه إذا كانت الاستثمارات الإضافية وزيادة إنتاجية رأس المال الإضافي هما المصدرين الوحيدين لزيادة الإنتاج، فمن الواضح في تلك الحالة أن معدل زيادة الناتج القومي يعتمد بشكل كلي على معدل الادخار وإنتاجية رأس المال،[1] قدّم هارود مجموعة من الافتراضات لوضع نموذجه الذي يهدف إلى إثبات النمو المتوازن، ويمكن تلخيصها بشكل مختصر على النحو التالي:[2]

- يشكل الادخار الصافي نسبة ثابتة من الدخل، وهذا هو الادخار الفعلي ويكون مساويًا للاستثمار الفعلي عند تحقق التوازن، وبناءً على ذلك إذا زاد الادخار الفعلي فإن الاستثمار الفعلي سيزداد في شكل تراكم في مخزون رأس المال.

- تتأثر نسبة الدخل المستثمر بمعدل زيادة الناتج خلال الفترة السابقة، وهذا يعني أن الاستثمار يعتمد على معدل زيادة الدخل، أو السرعة التي ينمو بها السكان.

- بناءً على ذلك يُعتبر الادخار دالةً للدخل، ويُعتبر الطلب على الادخار دالةً لمعدل زيادة الدخل، ويتساوى الطلب والعرض في هذا السياق.

وقد قدم "**Harrod**" في نموذجه ثلاثة أنواع لمعدل النمو وهي:[3]

- **معدل النمو الفعلي(G):** هو معدل النمو الذي يتحقق فعلًا، وهو نسبة الادخار إلى معامل رأس المال، أي $\mathbf{G=}\frac{S}{C}$ حيث:

S: حجم الادخار الكلي؛

[1]- عبد الصمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص92.

[2]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، المرجع السابق، ص132.

[3]- اسماعيل محمد بن قانة، المرجع السابق، ص96-97.

C: معامل رأس المال ويعادل: $\frac{I}{\Delta Y}$ (حيثI: تمثل حجم الاستثمارات المنفذة وΔY: تمثل التغير في الدخل أو الناتج الصافي).

– **معدل النمو المضمون** (G_W): هو معدل نمو السنوات السابقة الذي يتم ضمان تحقيقه في السنوات اللاحقة مع استمرار الميل الحدي للادخار بنفس النسبة، ويمثل نسبة الادخار إلى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون وعليه فإن:

$$G_W = \frac{S}{C_R}$$

حيث:

C_R : عامل رأس المال الذي تمكن من تحقيق معدل النمو المضمون.

– **معدل النمو الطبيعي** (G_N): هو أعلى معدل نمو مسموح به نتيجة للتقدم التكنولوجي، وحجم السكان، والاستثمار في التراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل والبطالة، وذلك بافتراض وجود قوة عمل كاملة حيث: $S \neq$ أو$= G_N . G_R$

من خلال معدلات النمو الثلاث توصل Harrod إلى العديد من الحالات التي يكون عليه الاقتصاد حسبه:

– إذا كان $G < G_W$: فإن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم؛

– إذا كان $G > G_W$: فإن الاقتصاد يعاني من حالة كساد؛

– إذا كان $G = G_W$: فإن الاقتصاد متوازن في نموه؛

– إذا كان $G > G_W$ و $G_W < G_N$: فان الاقتصاد يعاني من حالة انكماش متتال؛

– إذا كان $G > G_W$ و $G_W < G_N$: فان الاقتصاد يعاني من حالة تضخم متتال.

– **نموذج دومار "Domar"**[1]

قدم دومار في عام 1947م نموذجًا في بحث يحمل عنوان "التوسع والعمالة"، وفي عام 1957م قام بتأليف كتاب يحمل عنوان "مقالات في نظرية النمو الاقتصادي"، حيث استعرض

[1]– المرجع نفسه، ص97-98.

في هذا الكتاب عدة مواضيع تدور حول الفكرة نفسها التي قدمها في بحثه الأصلي، وقام دومار ببناء نموذجه استنادًا إلى الإشكال التالي: بما أن الاستثمار يزيد من القدرة الإنتاجية وفي نفس الوقت يزيد من الدخل، فما هو معدل الزيادة في الاستثمار اللازمة لجعل الزيادة في الدخل تكون مساوية للزيادة في الطاقة الإنتاجية، وذلك للحفاظ على استخدام كامل للموارد في المجتمع؟

وفقًا لـ "**Domar**"ستكون الإجابة على سؤاله تعتمد على حجم المضاعف الاستثماري وإنتاجية الاستثمارات الجديدة التي تظهر في معامل رأس المال.

وفي نموذجه، اعتمد دومار على الفرضيات التالية:

1. يُفترض أن جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار التي تُستخدم في النموذج تمثل القيم الصافية بعد خصم الاقتطاعات الخاصة بها.

2. يُفترض أن جميع القرارات الاقتصادية تتم فورًا وبدون فواصل زمنية، مما يعطي انطباعًا بأنها مستمرة دون انقطاع.

3. يُفترض استقرار مستوى الأسعار العامة خلال فترة التحليل المقدمة في النموذج.

قدم "**Domar**" في نموذجه فكرة التوازن بين زيادة جانب العرض وجانب الطلب، وخلص إلى أن التوازن يتحقق وفقًا للمعادلة التالية:

$$\Delta Y = I.\sigma$$

وبناءً على ذلك يتضح أنه للحفاظ على استمرارية التوظيف الكامل، يجب أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار بالإنتاجية المتوسطة علما أن:

ΔY: تعني التغير في الدخل، **I:** تعني حجم الاستثمارات، **σ:** تعني الإجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكامنة في المخرجات.

لقد تعرض النموذج لعدد من الانتقادات بسبب بعض الاستنتاجات التي اعتمدت على فرضيات النموذج، مما يجعله غير واقعي، من بين هذه الانتقادات تشمل: [1]

– فرضية ثبات الميل الحدي للادخار: تعتبر فرضية ثبات معامل الاقتطاع الحدي للادخار غير واقعية، حيث يمكن أن تتأثر معاملات الاقتطاع بتغيرات في الظروف الاقتصادية والمؤسساتية.

– فرضية ثبات نسب استخدام رأس المال والعمل: يفترض النموذج استقرار نسب استخدام رأس المال والعمل، في حين أن الواقع الاقتصادي يشهد تغيرات في هذه النسب نتيجة لعوامل مثل التكنولوجيا والتغيرات الهيكلية.

– عدم الاهتمام باحتمال تغيرات مستوى الأسعار وأسعار الفائدة: يتجاهل النموذج تأثير تغيرات مستوى الأسعار وأسعار الفائدة على الاستثمار والادخار وبالتالي على النمو الاقتصادي.

إن هذه الانتقادات تسلط الضوء على أهمية مراعاة التغيرات الواقعية والعوامل المتغيرة في نماذج النمو الاقتصادي للحصول على استنتاجات أكثر صحة وتطبيق.

يعد نموذج هارود–دومار "**Harrod–Domar**" غير ملائمٍ للدول النامية، حيث يعتمد على افتراضات رئيسية تختلف في الواقع النامي، فهو مبني على افتراض ارتفاع معدلات الادخار ومعدل رأس المال للإنتاج، وهذا لا يتوافق مع الوضع الحالي في الدول النامية، بالإضافة إلى ذلك، فإن الافتراضات التي يعتمد عليها النموذج، مثل التشغيل الكامل وعدم تدخل الحكومة واقتصاد مغلق وثبات الأسعار غير متوفرة في الدول النامية، ويهدف النموذج بشكل أساسي إلى منع الدول المتقدمة من الدخول في حالة ركود طويل الأجل، ولا يستهدف تطبيق برامج التصنيع والتنمية في الدول النامية، وبناءً على ذلك فإن النموذج يحتاج إلى تعديلات ومراعاة

[1]– خديجة تافساست ، "**تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990–2013**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016–1017، ص92.

للظروف والواقع الاقتصادي في الدول النامية ليصبح ذو صلة أكثر بتحدياتها واحتياجاتها التنموية.[1]

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

في ستينات القرن الماضي تكونت نظرية النمو بشكل رئيسي من النموذج النيوكلاسيكي، والذي تم تطويره وتوضيحه من قبل عدة علماء، بما في ذلك سولو "**solow**" في عام 1956م، وسوان "**swan**" في عام 1956م، وكوبمانز "**Koopmans**" في عام 1956م، وتتمثل ميزة هذا النموذج في أنه كلما كان مستوى الدخل الحقيقي للفرد الواحد أقل في بداية الفترة، كلما كان معدل النمو المتوقع أعلى، وبمعنى آخر فإن البلدان الفقيرة ستتجه نحو تحقيق النمو للفرد الواحد بمعدل أسرع من البلدان الغنية.[2]

- **نموذج سولو "solow"**

يمكن استخلاص أهم ما جاءت به هذه النظرية من خلال النموذج الشهير لـ سولو في عام 1956م، حيث يركز على تراكم رأس المال حيث ينمو الاقتصاد بفضل تخصيص جزء من موارده وإنتاجه لزيادة مخزون رأس المال، مما يسمح بزيادة الاستهلاك في المستقبل نتيجة تقليل الاستهلاك الحالي، وبالتالي يتحقق معدل نمو أعلى، يؤدي التراكم الرأسمالي دورًا مهمًا وحاسمًا في النمو القصير الأجل، بينما يتجه معدل النمو في الأجل الطويل نحو الاستقرار، وبالتالي يعني ذلك أن النمو طويل الأجل لا يمكن أن يعتمد فقط على الخصائص الداخلية للاقتصاد بل يتطلب حدوث صدمات خارجية، مثل التقدم التكنولوجي وزيادة حجم السكان.[3]هذه العوامل الخارجية تلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

يعتمد نموذج سولو على مجموعة من الافتراضات التي تتضح فيما يلي:[4]

- الاقتصاد مغلق مما يعني أن الدخل يساوي الناتج، والاستثمار يساوي الادخار؛

---

[1]- المرجع نفسه، ص92.

[2]- كمال شريط، المرجع السابق، ص77.

[3]- رشيد ساطور، "**دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة –علاقة وروابط–**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة، الجزائر، ص95.

[4]- سهيلة حسيبة، المرجع السابق، ص118-119.

– يتكون الاقتصاد من قطاعين: قطاع العائلات وقطاع المؤسسات؛

– تسود المنافسة الكاملة بين المتعاملين الاقتصاديين؛

– يفترض ثبات معدل نمو السكان؛

– يعتبر التقدم التقني والادخار كمتغيرات خارجية؛

– تستخدم دالة الإنتاج دالة كوب دوغلاس، حيث يمكن استبدال عنصري الإنتاج؛

– يهيمن سلوك المستهلك من النوع الكينزي، حيث تكون نسبة الاستهلاك ثابتة؛

– تتبع دالة الإنتاج سلوك ثابت لحجم العوائد الشاملة لمجمل عوائد الإنتاج، وبالتالي يتناقص حجم الإنتاج مع زيادة هذه العوامل.

وتتلخص دالة الإنتاج في نموذج سولو كما يلي: $Y = f(K, L)$

حيث يفترض نموذج سولو وجود منتج مركب واحد Y يتم إنتاجه باستخدام عنصرين فقط وهما العمل L ورأس المال K.

استنادًا إلى هذه الافتراضات، يتميز النمو الاقتصادي في نموذج سولو بما يلي:

–النمو مستقر ومتوازن بسبب افتراضات استبدال العوامل وآليات السوق التي تحكم الأسعار والكميات من العمليات المتاحة؛

–يتجه النمو الاقتصادي نحو السكون إذا كان التقدم التكنولوجي غير موجود، ومعدل نمو السكان والادخار ثابت.

أكّد سولو في نموذجه الأولي على وظيفة الادخار والتراكم الرأسمالي في دعم النمو في الأجل القصير، مع الاعتراف بصعوبة المحافظة على نفس النسق على المدى البعيد، إلا إذا حدثت تطورات تقنية تعزّز إنتاجية العمل ورأس المال وترفع معدلات النمو وتحافظ عليها، كما أقرّ سولو بأن زيادة التراكم الرأسمالي تقلل من إنتاجيته وفقًا لقانون تناقص الغلة، مما يدفع الاقتصاد نحو حالة من الاستقرار، من جهة أخرى يرجع سولو النمو

الاقتصادي في الأجل الطويل الى التقدم التكنولوجي، معتبرًا أنه يأتي كهبة من السماء. ويتعرض نموذجه للانتقاد في هذا الصدد، حيث لم يقدم تفسيرًا مقنعًا لكيفية حدوث الدفعة الرئيسية للنمو الاقتصادي، واعتبره متغيرًا خارجيًا لا يمكن التحكم فيه بواسطة القوى الداخلية للنظام.[1]

- **نموذج "ميد":[2]**

قام الدكتور جوهان ميد وهو من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية، بمحاولة توضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقًا لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي.

ويستند نموذج ميد إلى الفرضيات التالية:

- سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق وعدم وجود التجارة الخارجية.

- تطابق جميع الآلات والماكينات في المجتمع، وهي تشكل الشكل الوحيد لرأس المال، واستقرار معدل الاهتلاك السنوي.

- استخدام كامل للأرض والعمل، مع إمكانية تغيير نسبة العمل إلى الآلات في الأجل الطويل والقصير.

- إمكانية استبدال كامل بين السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية.

في بناء النموذج لميد، يعتمد إنتاج مختلف السلع في المجتمع على أربعة عناصر رئيسية:

- ✓ المخزون الصافي أو الفعلي لرأس المال المتاح والمتجسد في الآلات (k)؛
- ✓ الكمية المتاحة من قوة العمل (L)؛
- ✓ الكمية المتاحة للاستخدام من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى (N)؛

[1]- حمزة مرادسي، "**النمو الاقتصادي بين المقاربات النظرية وواقع الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج VECM للفترة (1969-2016)**"، **مجلة** الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 13، 2017، ص 188.

[2]- محمد الناصر حميداتو، "**نماذج النمو**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد2، العدد7، الوادي، الجزائر، ص11.

- ✓ عامل الزمن المؤثر خلال الفتر(T) .

وفقًا لميد؛ في مجتمع يتوفر فيه جميع العوامل المذكورة أعلاه، يجب أن تتحقق الشروط التالية لبدء زيادة الناتج:

- ✓ يجب أن تكون جميع مرونات الإحلال بين المكونات متساوية تساوي الواحد؛
- ✓ يجب أن يكون التقدم التكنولوجي متعادلًا بالنسبة لجميع العناصر؛
- ✓ يجب أن يكون الجزء المدخر من الأرباح والجزء المدخر من الأجور ثابتًا،

ونظرًا لثبات هذه العناصر، فإن نسبة المدخرات الإجمالية إلى الدخل الوطني ستظل ثابتة. وبافتراض ثبات قيمة الناتج الوطني Y في بداية النمو، ستكون قيمة الرأسمال المتاحة (k) ثابتة أيضًا أي **Y=k**، وهذا يعني أن معدل نمو الدخل سيصبح ثابتًا إذا كان معدل نمو مخزون رأس المال (k) يساوي معدل نمو الدخل الوطني (y).

بناءً على ما ذكره "ميد"، فإن تحقيق التوازن يعتمد أساسًا على تراكم مخزون رأس المال. ويفترض ميد وجود معدل حرج لمخزون رأس المال يحقق التوازن، وأي زيادة أو نقصان عن هذا المعدل سيؤدي إلى عدم المساواة بين قيمة k وقيمة y، وبمعنى آخر عندما يتم الحفاظ على التوازن بين مخزون رأس المال والناتج الوطني، يكون هناك توازن بين معدل نمو رأس المال (k) ومعدل نمو الدخل الوطني (y) وإذا حدث أي تغير يتجاوز هذا المعدل الحرج فإنه يؤدي إلى عدم المساواة بين قيمة مخزون رأس المال والدخل الوطني.

المطلب الثالث: النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي

إن قصور تفسير الفروق والاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي بين البلدان أدى إلى معارضة كبيرة لنماذج النمو الكلاسيكية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، حيث تعززت هذه المعارضة بسبب ربطها النمو الاقتصادي بعوامل خارجية مستقلة عن التقدم التكنولوجي، وقد قدم هذا القصور إطارًا نظريًا لظهور نظرية النمو الداخلي، حيث يعتبر الدافع الرئيسي وراء

النظرية الجديدة للنمو هو تفسير الفروق في معدلات النمو بين البلدان المختلفة، فضلاً عن تفسير الجزء الأكبر من النمو المحقق، ويفترض نموذج النمو الجديد وجود فوائض خارجية ترافق تشكيل رأس المال البشري وتمنع التناقص في الإنتاجية الحدية لرأس المال، ويتعزز موقف النظرية الجديدة إذا تبين أن التعليم والبحث والتطوير يحولان دون انخفاض إنتاجية رأس المال الحدي، مما ينتج عنه اختلافًا حقيقيًا في أداء الاقتصاديات الوطنية المختلفة.[1]

تعتبر نظرية النمو الجديدة إطاراً نظرياً لتحليل النمو الداخلي، وهو النمو المستمر للإنتاجية حيث يتم تحديده من قبل نظام الإنتاج ذاته، تهدف هذه النظرية إلى تفسير الفروق في معدلات النمو بين البلدان المختلفة وأيضًا تفسير الجزء الأكبر من النمو المتحقق، حيث يحاول مفكرو النمو الداخلي تفسير العوامل المؤثرة في معدل نمو التاتج المحلي الذي لم يتم تفسيرها في نظرية سولو، ويفترضون بذلك أن الاستثمارات الخاصة والعامة في رأس المال البشري تسهم في تحسين الإنتاجية وتعوض تناقص العائدات، ويعتقدون أيضًا أن السياسات الاقتصادية تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد محددات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، لذلك، يعتبر النمو الداخلي محددًا بعوامل داخلية، ومن هنا جاءت تسمية نظريات ونماذج النمو الداخلي ولقد أشار "**P. Romer**" في عام 1986م و"R. Lucas" في عام 1988م إلى أن العوامل المؤثرة في عملية النمو، مثل رأس المال المادي والبشري، تتدخل فيها الدولة من خلال الاستثمار في البنية التحتية وعمليات البحث والتطوير، هؤلاء هم ممثلو النماذج الحديثة للنمو والذين يعتبرون العوامل الداخلية هي العوامل الرئيسية التي تحدد معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل.[2]

أولا: نموذج بول رومر "Paul Romer"

افترض رومر وجود نظام اقتصادي يتسم بوجود منافسة تامة بين مؤسسات متشابهة، حيث تنتج هذه المؤسسات سلعًا متجانسة وتعتمد على دالة إنتاج فردية تأخذ الشكل التالي:[3]

$$Y_i = f\ (K_i\ ,\ K) = AK^{1-\beta}\ K^{\beta}$$

[1]– ميلود وعيل، المرجع السابق ، ص30.

[2]– عمارية مكي، المرجع السابق ، ص159.

[3]– ايمان بوعكاز، المرجع السابق ، ص131–132.

حيث:

Y_i: الناتج الفردي؛

K_i: رأس المال الفردي (في المؤسسةi)؛

K يمثل مخزون رأس المال المعرفي المتاح.

نلاحظ أن المؤسسة تعتمد على رأس مالها الخاص وأيضًا على رأس المال المعرفي المتاح في الاقتصاد، فكلما ارتفع رأس المال المعرفي الكلي"K"، زاد الإنتاج الفردي نتيجة انتشار المعرفة وعدم وجود تكاليف، وهنا يحدث تبادل لتراكم رأس المال المعرفي الكلي، حيث تستفيد كل مؤسسة من التعلم الذي تحققه المؤسسات الأخرى تمامًا كما تستفيد من التعلم الداخلي لنفسها.

ومنه عند التوازن، فكل مؤسسة معرفة بـ:

$$\frac{y_i}{k} = N^{\beta} K^{\alpha+\beta-1}$$

حيث: "N" يمثل مجموع المؤسسات في الاقتصاد ويفترض أن عددها ثابتًا، وبناءً على ذلك تكون الإنتاجية الحدية لرأس المال على النحو التالي:

$$\frac{\partial_y}{\partial_k} = \alpha\, N^{\beta} K^{\alpha+\beta-1}$$

ونميز ثلاث حالات مختلفة:

- **في الحالة الأولى؛ عندما تكون قيمة "α+β" أقل من واحد:** يشير ذلك إلى أن النمو يتوقف عندما تصل الإنتاجية الحدية لرأس المال الى "ρ+δ".
- **في الحالة الثانية؛ عندما تكون قيمة "α+β" أكبر من واحد:** يعني ذلك أن النمو يتزايد بشكل مستمر، وهذا يعني أنه مع زيادة مخزون العائد الاجتماعي لرأس المال يتزايد الإنتاج بمعدل أعلى من قيمة "ρ+δ".

- الحالة الثالثة؛ عندما تكون قيمة $\alpha+\beta=1$: في هذه الحالة إذا كان مخزون العائد الاجتماعي لمخزون رأس المال يساوي الواحد يعني أن النمو الاقتصادي داخلي ومستقر.

يقدم نموذج رومر للنمو الاقتصادي تفسيرًا للاختلاف في معدلات النمو بين البلدان بناءً على قدرتها على اكتساب المعرفة والاستفادة من التكنولوجيا المعرفية المتاحة في العالم الخارجي، ويعتبر رومر أن الابتكار والتكنولوجيا هما المحركان الرئيسيان للنمو الاقتصادي، واستنادًا إلى نموذج رومر يعزز الأثر الإيجابي الخارجي لتكنولوجيا مؤسسة معينة التعلم والابتكار في المؤسسات الأخرى، وبالتالي يتمكن الاقتصاد من الاستفادة من زيادة المعرفة وتحسين التكنولوجيا المتوفرة، مما يؤدي إلى استمرار النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وببساطة يعتقد رومر أن الدول التي تتمتع بقدرة قوية على اكتساب المعرفة وتطبيق التكنولوجيا المتقدمة تحقق نموًا أكثر استدامة وازدهارًا على المدى الطويل، وهذا النمو المدفوع بالمعرفة يعتبر أحد العوامل المهمة في تفسير الاختلافات في النمو الاقتصادي بين البلدان.[1]

ثانيا: نموذج لوكاس "Lucas"[2]

يعتمد نموذج لوكاس على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي، ويُفترض في هذا النموذج أن تراكم رأس المال البشري يأخذ الشكل التالي:

$$\dot{h} = \beta(1-\mu)h$$

حيث أن:

$\dot{h}$ تراكم رأس المال البشري، μ هي الزمن المسخر للعمل ؛

وأما $(1-\mu)$ فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف؛

β فهي مقدار الفعالية؛

[1]- خيرة خطاب، المرجع السابق، ص108.

[2]- سيد أحمد كبداني، "**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص55.

أما h فيمثل التطور التكنولوجي.

أما دالة الإنتاج فتأخذ شكل دالة "Cobb–Douglas" وهي:

$$y = K^{\beta}(hL)^{1-\beta}$$

يشبه نموذج لوكاس نموذج سولو في مفهوم النمو الداخلي وتأثيره على اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين البلدان، حيث في كلا النموذجين، يعتبر تراكم رأس المال البشري والتطور التكنولوجي عنصرًا أساسيًا في تحقيق النمو الاقتصادي، ففي نموذج لوكاس تؤدي العوامل مثل التعليم والتدريب والتكوين دورًا مهمًا في تحسين رأس المال البشري وزيادة القدرات التقنية، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي أكبر، وعليه فإذا لم تولِ الحكومات اهتمامًا كافيًا للتعليم والتكوين والتدريب في البلدان النامية، فإن ذلك يؤثر سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي في هذه البلدان. فبتعزيز سياسات تركز على تراكم رأس المال البشري وتحسين المستوى التعليمي، يمكن تحقيق تحسن مستمر ومستدام في معدلات النمو الاقتصادي الوطني.

ثالثا: نموذج AK لروبيلو "Robelo"[1]

نموذجAK المنسوب إلى المفكر روبيلو سنة 1991م هو نموذج اقتصادي يعتمد على الفكرة الرئيسية لزيادة الاستثمار في رأس المال البشري وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمحركين للنمو الاقتصادي، يأخذ هذا النموذج اسمه من الاقتباس الذي يقول: "الاستثمار في المعرفة هو المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي"، تفترض فرضية النمو الأساسية لنموذج **AK** أن الاستثمار في رأس المال البشري، مثل التعليم والتدريب، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكنه أن يؤدي إلى زيادة في الإنتاجية والناتج الاقتصادي بشكل دائم، ووفقًا لهذا النموذج فإن الاستثمار في المعرفة يساهم في زيادة الابتكار وتحسين التكنولوجيا، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى نمو اقتصادي مستدام، في هذا النموذج يعتبر العامل البشري عاملًا أساسيًا في توليد النمو الاقتصادي، ويعتمد الاقتصاد على مستوى المعرفة والمهارات لدى العمال لتحقيق التقدم الاقتصادي، وبالتالي يعزز النمو في رأس المال البشري وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من

[1]– خيرة حطاب، المرجع السابق، ص110.

قدرة العمال على الإبداع والابتكار وتطوير تقنيات جديدة وتحسين عمليات الإنتاج، ويعرف نموذجه كالاتي:

$$Y = AK$$

حيث:

A : ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي؛

Y : مستوى الإنتاج؛

K : رأس المال الموسع (البشري، المادي).

حيث يظهر نموذج AK الانشاء الداخلي لمعدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وعلاقته بمعدل الادخار والإنتاجية الحدية التي تؤدي إلى زيادة نمو الناتج.

رابعا: نموذج بارو "Robert Barro"

يركز رواد النظرية النيوكلاسيكية للنمو على رأس المال المنتج كعامل رئيسي في النمو الاقتصادي ويعتبرونه الأكثر أهمية، ومن بين الأوائل الذين اهتموا بتحليل النمو باعتبار رأس المال العام عامل مهم في عملية النمو هم "أرو" و"كروز"، وقد قدم "بارو" الذي أدخل مفهوم رأس المال العام في شرح مراحل النمو، فكرة أساسية مفادها أن توفير البنية التحتية التي يتم تمويلها من قبل الدولة تعزز الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.[1]

قام بارو بإدخال عنصر رأس المال العام في نموذجه في عام 1991م من خلال مقال بعنوان "النمو الاقتصادي في عدد من الدول". حاول في هذا المقال إثبات العلاقة بين رأس المال العام والنمو الاقتصادي، حيث يتمثل رأس المال العام في مجموع التجهيزات والخدمات العامة التي تمتلكها الدولة أو الكيانات الاعتبارية مثل المؤسسات العمومية، ويمكن تشكيل هذا الرأس المال العام من خلال فرض ضرائب على الدخل، وتسهم البنية التحتية العامة في رفع النمو الاقتصادي، حيث توفر بنية تحتية تساهم في زيادة إنتاجية رأس المال الخاص وبالتالي في

[1]– محمد الناصر حميداتو، المرجع السابق، ص16.

الاقتصاد بأكمله، فبتوفير البنية التحتية المناسبة يتم تعزيز قدرة القطاع الخاص على الإنتاج والاستثمار، وتحسين بيئة الأعمال، وهذا يؤدي في النهاية إلى تحقيق نمو اقتصادي أكبر.[1]

قام بارو ببناء نموذجه اعتمادا على مجموعة من الافتراضات: [2]

- ✓ يركز على أهمية توجيه الاستثمار العام في المنشآت القاعدية مثل الطرق والجسور والمطارات والمستشفيات والمدارس والشبكات الكهربائية والاتصالات، هذه المنشآت تعتبر أساسية لتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة التي تدعم النمو الاقتصادي وتعزز فرص الاستثمار وتحسين جودة الحياة للمجتمع ويسميها **G**.
- ✓ النفقات المشار اليها في نموذجه هي عبارة عن استثمار عمومي بحت.
- ✓ اعتمد بارو على دالة الإنتاج كوب دوغلاس في صياغة نموذجه وهي ذات مردودية ثابتة تجاه العوامل من أجل المؤسسة الممثلة (i).

$$y = A_i K_i^a L_i^{1-\alpha} G^{1-a} \quad \text{مع} \quad 0 < \alpha < 1$$

y: يمثل الإنتاج، K: يمثل رأس المال الخاص، L: يمثل اليد العاملة، G: يمثل النفقات العمومية للدولة للمنشآت القاعدية.

وعلى المستوى التجميعي الدالة:

$$y = AK^a L^{1-a} G^{1-a}$$

وعليه تكون المردودية الحدية لرأس المال الخاص منخفضة ومتناقصة $K'_k = \alpha \frac{y}{k}$ في حين أن المردودية الحدية متصلة برأس المال الخاص إضافة الى النفقات العمومية ثابتة AL^{1-a} إذا كان L ثابت حسب افتراضات بارو، وباعتبار أن النفقات العمومية للمنشآت القاعدية هي عامل إنتاج خارج المؤسسة يكون معطى ومتاح من دون تكلفة فقط يمول باقتطاعات ضريبية.

بناءً على ذلك وصل بارو إلى مجموعة من النتائج التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:[1]

[1]– اسماعيل محمد بن قانة، المرجع السابق، ص104.

[2] – رضا بهياني، المرجع السابق، ص34.

- ✓ يؤكد بارو وجود وفورات إيجابية للنفقات العامة، مما يعني أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو الثابت والحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج، بمعنى آخر زيادة الاستثمار في النفقات العامة تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- ✓ مع ثبات الإيرادات واعتماد الإنتاج على تراكم رأس المال العام والخاص، فإن النمو الاقتصادي لا يولد إلا نموًا ذاتيًا، يعني ذلك أنه من الضروري توفير التمويل والاستثمار في كلا القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام.
- ✓ يؤدي معدل الضريبة دورًا إيجابيًا وسلبيًا في التأثير على النمو الاقتصادي، فعند ارتفاع معدل الضريبة إلى حد الكفاف، يسهم في زيادة مستوى رأس المال العام وبالتالي يساهم في نمو الإيرادات الخاصة وتطور النمو الاقتصادي، ومن الجانب الآخر عند ارتفاع معدل الضريبة إلى مستويات لا يمكن تحملها بواسطة القطاع الخاص، فإنه يؤدي إلى تثبيط أنشطته وبالتالي انخفاض معدل النمو.

المبحث الثالث: العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي

يظهر بوضوح تواجد طرحين فيما يخص هذه العلاقة نسبة لطبيعة الاقتصاد المستهدف فالدول المصدرة لهذه المادة الاستراتيجية لا يمكن أن تكون لتقلبات أسعارها نفس الآثار مع الدول التي تعتبر مستوردة لها.

المطلب الأول: قنوات انتقال اثار تقلبات أسعار النفط إلى النشاط الاقتصادي

تطرق بعض الباحثين لهذه العلاقة من زاوية طرق أو قنوات انتقال أثار تقلبات أسعار النفط للنشاط الاقتصادي ومن ثم التأثير على النمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد تم تحديد عدد من القنوات من طرف"**Yucel and Brown 2002**" ،[2] أولاً التأثير الكلاسيكي للعرض والذي

[1]– المرجع نفسه، ص35.

[2]- Yucel, M. K., & Brown, S. P. (2002). Energy prices and aggregate economic activities: an interpretive survey. .Quarterly Review of Economics and Finance, 42.

يزيد من تكلفة الإنتاج، علاوة على ذلك مع انخفاض الإنتاجية تزداد البطالة ومعدل التضخم أيضًا، ثانياً قناة تأثير الطلب وتحويلات الدخل، من خلال هذه القناة فان تحويل الأموال من الدول المستوردة للنفط إلى الدول المصدرة للنفط يؤدي لزيادة موارد النقد الأجنبي في هذه الدول الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات، بينما في الدول المستوردة للنفط ينخفض الإنفاق الاستهلاكي ويؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وبالتالي يكون التأثير النهائي هو زيادة العرض العالمي من المدخرات وانخفاض سعر الفائدة، مما يؤدي بدوره إلى تحفيز الاستثمار، ومن جهة أخرى فان انخفاض الاستهلاك في البلدان المستوردة للنفط وباعتبارها صاحبة أكبر حصة من الاستهلاك العالمي، فإن الانخفاض في الاستهلاك سيكون أكبر من الزيادة في الاستثمار، وبالتالي فإن النتيجة النهائية هي تباطؤ النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. في هذا الصدد يرى "**Weimer and Horwich 1984**"[1] أن التأثير النهائي يؤول إلى التوازن لأن السياسات المالية والنقدية يمكن أن تحفز الطلب في البلدان المستوردة للنفط. أما القناة الثالثة فهي تأثير التوازن الحقيقي، والذي يمكن توضيحه من خلال زيادة الطلب على النقود مع ارتفاع أسعار النفط، ووفقًا لذلك يرتفع سعر الفائدة للحد من المعروض النقدي في الاقتصاد، وكتسلسل لزيادة الفائدة ينخفض الاستثمار وينخفض الإنتاج أيضًا، وفي الأخير قناة استجابة السياسات النقدية لصدمات أسعار النفط، توضح هذه القناة كيف تتفاعل السلطة النقدية مع زيادة أسعار النفط أو انخفاضها، فإذا كانت السلطة النقدية تعتزم الحفاظ على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي فسوف يرتفع التضخم، ومع ذلك إذا تم تبني سياسة انكماشية نتيجة لزيادة أسعار النفط فسوف ينخفض الإنتاج، في هذا الصدد يرى بعض الباحثين أن السياسة النقدية الانكماشية مسؤولة عن تباطؤ الأنشطة الاقتصادية الإجمالية عندما ترتفع أسعار النفط أمثال "**Bernanke et al 1997**"،[2]."**Bohi 1991**" [3]

[1] - Weimer, D., & Horwich, G. (1984). Oil price shocks, market response, and contingency planning. Washington D.C. : American Enterprise Institute.

[2] - Bernanke, B., Gerter, M., & Watson, M. (1997). Systematic monetary policy and the effects of oil price shocks. Brookings Papers on Economic Activity, 1, 91-142.

[3] - Bohi, D. (1991). On the marcoeconomic effects of energy price shocks. Reources and Energy, 145-162.

جاء "**Cologni and Manera 2008**"[1] بتقسيم لهذه القنوات إلى ست قنوات نقل تؤثر من خلالها صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي، فأولاً صدمة العرض التي يمكن تفسيرها من خلال وظيفة الإنتاج، فإذا ارتفع سعر النفط يميل المنتجون إلى تقليل استخدام النفط، مما يؤدي إلى تأثير سلبي قصير المدى على الإنتاج، ثانيًا تأثير التوازن الحقيقي حيث يتم شرح هذه القناة بشكل أفضل من خلال زيادة فواتير التدفئة والسلع التي يتم إنتاجها باستخدام المنتجات النفطية، ومع ارتفاع أسعار النفط يسعى المستهلكون إلى موازنة ميزانيتهم عن طريق زيادة الطلب على النقود، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة، وبالتالي يؤثر سلبا على الاستثمار والإنتاج، ثالثًا استجابة السياسة النقدية يعكس هذا ببساطة استجابة السلطات النقدية لزيادة أسعار النفط من خلال زيادة سعر الفائدة، مما يؤدي مرة أخرى إلى إبطاء الأداء الاقتصادي، رابعًا تعمل تحويلات الدخل من مستوردي النفط إلى مصدري النفط على تعزيز القوة الشرائية وتحسينها وبالتالي زيادة الطلب الكلي، ومع ذلك إذا استمرت الزيادة في أسعار النفط فإنها تؤثر سلبا على إجمالي الطلب في الاقتصادات المستوردة للنفط، لذلك يعتمد التأثير النهائي على معدل إعادة تدوير الأموال الزائدة التي تتلقاها البلدان المصدرة للنفط في الاقتصاد العالمي، خامساً تكلفة التعديل حيث تعتبر تكلفة نقل رأس المال والعمالة بين القطاعات نتيجة لتغير أسعار النفط مرتفعة عموماً في الاقتصادات متعددة القطاعات، لذلك من المرجح أن يكون رأس المال والعمالة في القطاع المتأثر في ظروف انتظار خاملة للتعافي، بدلاً من الخروج من القطاع والتي ستكون مكلفة عموما، وبالتالي التأثير النهائي هو انخفاض أداء الاقتصاد، وأخيرًا تأثير عدم اليقين حيث تشرح هذه القناة سلوك الشركات والأفراد فيما يتعلق بسلوكهم الاستهلاكي، فعندما يرتفع سعر النفط يميل المستهلكون إلى تأجيل قرار الاستثمار، وبالتالي يعيق الإنتاج الاقتصادي.

[1] - Cologni, A., & Manera, M. (2008). Oil prices, inflation and interest rates in a structural cointegration VAR model for G-7 countries. *Energy Economics, 30*, 856-888.

يتبع "**Weiqi et ZhongXiang 2010**"[1] نفس التصنيف السابق لتحديد قنوات نقل تأثيرات أسعار النفط، ومع ذلك هناك بعض الاختلافات في اسم بعض قنوات الانتقال فعلى سبيل المثال بدلاً من تأثير عدم اليقين وتحويلات الدخل استخدموا التأثير غير المتوقع وتأثير نقل الثروة على التوالي، ومع ذلك لم يتغير تفسير كلتا القناتين، كما أضافوا تأثير التضخم، فوفقًا لهم فإن قنوات النقل الست هي تأثير جانب العرض، تأثير نقل الثروة، تأثيرات التضخم، تأثير التوازن الحقيقي والتعديلات القطاعية والتأثير غير المتوقع.

كما يمكن تلخيص قنوات انتقال صدمات أسعار النفط إلى الاقتصاد في قناة تأثير العرض وقناة تأثير الطلب وقناة تأثير شروط التجارة وهذا ما تتطرق اليه كل من

"**Sill**؛ [4]"**Lardic and Mignon 2006**" ؛[3]"**Schneider 2004**"؛[2] "**Brown et al 2004**" **2007**" [5]؛ "**Jbir and Zouari–Ghorbel 2009**" [6]؛ "**Misati and al 2013**"[7].

[1] - Weiqi, T. L., & ZhongXiang, Z. (2010). Oil price shocks and their short and long term effects on the Chinese economy. Energy Economics, 32, 541-553.

[2] - Brown, S.P.A., Yucel, M.K., Thompson, J., 2004, Busines scycles: the role ofenergy prices, Research Department Working Paper 0304,Federal Reserve Bank of Dallas.

[3] - Schneider, M., 2004.The impact of oil price changes on growth and inflation. Monetary Policy and the Economy Q2/04.

[4] - Lardic, S., Mignon, V., 2006.The impact of oil prices on GDP in European countries : an empirical investigation based on asymmetric cointegration.Energy Policy 34, 3910–3915.

[5] - Sill, K., 2007.The macroeconomics of oil shocks.Business Review Q1(2007) ,21–31.

[6] - Jbir, R., Zouari-Ghorbel, S., 2009.Recent oil prices hock and Tunisian economy. Energy Policy37, 1041–1051.

[7] - Misati, N. R., Nymongo, M. E., & Mwangi, I. (2013). Commodity price shocks and inflation in a net-oil importing economy. OPEC Energy Review, 37(2), 125-147.

المطلب الثاني: العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط

أدت أزمة النفط في السبعينيات وما أعقبها من ركود إلى ظهور قدر كبير من الأبحاث حول العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي، حيث توصلت الدراسات المبكرة في هذا المجال على غرار دراسة "**Rasche et al 1977**"[1] و"**Darby and Michael 1982**"[2] و"**Bruno et al 1982**"[3]، لوجود علاقة عكسية بين ارتفاع أسعار النفط والنمو الاقتصادي.

يعتبر مقال "**Hamilton 1983**"[4] أكثر المقالات أهمية في هذا المجال، ويوضح أن جميع حالات الركود التي شهدتها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية باستثناء حالة واحدة قد سبقتها زيادة كبيرة في أسعار النفط، فكان لأبحاثه تأثير في تسليط الضوء على صدمات أسعار النفط في 1973 و1979م وتوسيع انتباه الباحثين إلى فترة ما بعد الحرب بأكملها، وفي هذا الصدد جاءت دراسة كل من"**Brown and Yucel 2002**"[5]، "**Jones et al 2004**"[6]، حيث تم إجراء عدد كبير من الأبحاث في مختلف الفروع.

---

[1] - Rasche, H.Robert, Tatom, JohnA., 1977.Energy resources and potential GNP. Federal Reserve Bank of St.Louis Review 59(6) ,10–24.

[2] - Darby, R.Michael, 1982.The price of oil and world inflation and recession. American Economic Review 72(4) ,738–751.

[3] - Bruno, Michael, Sachs, Jeffrey, 1982.Input price shocks and the slowdownin economic growth: the case of U.K.manufacturing.Review of Economic Statistics 49(5),679–705.

[4] - Hamilton, James, 1983.Oil and the macro economy since world war two.Journal of Political Economy 91(2),228–248.

[5] - Brown, P.A.Stephen, Yucel, MineK., 2002.Energy prices and aggregate economic activity: an interpretative survey.The Quarterly Review of Economics and Finance 42,193–208.

[6] - Jones, W.Donald, Leiby, PaulN., Paik, InjiaK., 2004.Oil price shocks and the macro-economy:what has been learned since1996.EnergyJournal25(2),1–31.

قام بعض الباحثين بتوسيع نموذج التأثير الخطي لهاملتون 1983م ليشمل الحالات غير الخطية، حيث يقترح "**Mork 1989**"[1] النظر في الاستجابات غير المتكافئة من خلال فصل متغير سعر النفط إلى حركات صعوديه وهبوطيه، حيث ترتبط الزيادات في أسعار النفط بانخفاض الإنتاج ولكن انخفاض أسعار النفط لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة نمو الإنتاج، وتعزى أسباب عدم التناسق هذه إلى تأثيرات إعادة التخصيص وتكاليف التعديل، من ناحية أخرى تؤدي الزيادات في أسعار النفط إلى انكماش العرض حيث تقوم الشركات بخفض الإنتاج بسبب ارتفاع تكاليف المدخلات، وقد يكون هناك أيضًا طلب أقل بسبب عدم يقين العملاء فيما يتعلق بالاستثمار والسلع الاستهلاكية المعمرة، كما أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى إعادة تخصيص قطاعي للموارد من قطاعات الاقتصاد كثيفة الاستخدام للطاقة إلى قطاعات الاقتصاد الموفرة للطاقة، كل هذه العوامل لها تأثير مشترك على إبطاء نمو الإنتاج، ومن ناحية أخرى يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تحفيز الإنتاج من قبل الشركات والاستهلاك من قبل الأسر، لكن عمليات إعادة التخصيص القطاعية في الاتجاه المعاكس تؤدي إلى إبطاء النمو، بالإضافة إلى ذلك فان الأجور الاسمية لا تنخفض وأن تكاليف الإنتاج تبقى مرتفعة، وبالتالي فالتأثير المشترك لكل هذه العوامل مفاده أن انخفاض أسعار النفط لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاج، وفي هذا الصدد يبين "**Hamilton 1996**"[2] بأن معظم الزيادات الفردية في الأسعار التي لوحظت كانت مجرد تصحيحات للانخفاضات السابقة، ومن ثم فهو يقترح النظر في الزيادة الصافية في أسعار النفط على مدار العام من خلال مقارنة سعر النفط كل شهر مع القيمة القصوى التي لوحظت خلال الأرباع الأربعة السابقة.

[1] - Mork, A.Knut, 1989.Oil and the macroe conomy when prices go up and down:an extension of Hamilton'sresults.Journal of Political Economy97(3),740–744.

[2] - Hamilton, James, 1996.This is what happened to the oil price-macroe conomy relation ship. JournalofMonetaryEconomics38(2) ,215–220.

يشكك بعض الباحثين فيما إذا كانت العلاقة بين صدمات أسعار النفط والاقتصاد الكلي موجودة بالفعل كما وجدت الدراسات السابقة، حيث وجد "**Hooker 1996**"[1] أن أسعار النفط لم تعد تتسبب في العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة في الفترة التي تلت عام 1973م، كما يوضح "**Barsky and Robert 2004**"[2] أن الاضطرابات في سوق النفط من المرجح أن تكون أقل أهمية بالنسبة لأداء الاقتصاد الكلي للولايات المتحدة، وتوصل "**Bernanke et al 1997**" أيضًا أن جزءًا مهمًا من تأثير صدمات أسعار النفط على الاقتصاد لا ينتج عن التغير في أسعار النفط، ولكن ينشا بسبب السمات الثلاث للعلاقة بين النفط والاقتصاد الكلي، والمتمثلة في التأثير غير المتماثل لصدمات أسعار النفط وانخفاض تأثير النفط على الاقتصاد ودور السياسة النقدية.

المطلب الثالث: العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط

يعتبر النفط بالنسبة للدول المصدرة بمثابة ريع لها، حيث أن هذه المادة ليست نتاج بذل جهد أو ابتكار ما وإنما تعتبر هبة من الله، لذا كان لزاما علينا لمزيد من الفهم لهذه العلاقة تتبع تطور مفهوم الريع ابتداء من النظرة الكلاسيكية، حيث ترى أن الريع هو ذلك الفائض المتحقق من الإنتاج الزراعي الذي يأخذه مالك الأرض بعد استبعاد أجور العمال وتكاليف البذور، وأضافوا إلى ذلك المنتجات الطبيعية للأرض التي لم تكلف العامل إلا مشقة جنيها، وتوصلوا إلى أن ما يتحكم في حجم الريع هو اختلاف خصوبة الأرض ومدى قربها أو بعدها عن الأسواق، ومن جهة أخرى يمتد الريع وفق النظرة النيوكلاسيكية ليغطي كل ما يدفع لعناصر الإنتاج التي يمتاز عرضها بانعدام المرونة، وتطرق ألفريد مارشال لفكرة "شبه الريع"*، أما

[1]- Hooker, A.Mark, 1996.What happened to the oil price-macro economy relation- ship? Journal of Monetary Economics38(2)195–213.

[2] - Barsky, B.Robert, Kilian, Lutz, 2004.Oil and the macro economy since the 1970s. The Journal of Economic Perspectives18(4) ,115–134.

* – **شبه الريع:** يحدث نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات التي تنتجها الآلات الإنتاجية المبتكرة التي تمتاز بعدم مرونة عرضها وبالتالي الفرق في الأسعار يعتبر شبه ريع لأنه يعتبر محدودا زمنيا ريثما يزداد الإنتاج نتيجة انتشار تلك الآلات وبالتالي تراجع الأسعار.

المدرسة الاشتراكية والماركسية تنظر إلى الريع على أنه ذلك الجزء من فائض القيمة الذي ينتج عن الزراعة.[1]

ومن أبرز النظريات التي تناولت الثروة النفطية كونها ريعا، نجد نظرية الموارد الناضبة لهوتلينغ حيث توصل إلى نموذج نظري يبين كيفية استخدام الموارد الطبيعية التي تمتاز بالنضوب بشكل يعظم الاستفادة منها في الأجل الطويل، ويمكن تلخيص نموذجه في الآتي:[2]

$$p=p_0\, e^{\,yt}$$

حيث:

P: يمثل سعر المورد الناضب عند الفترة الزمنية **t**؛

P_0: يمثل السعر الأولي للمورد الناضب؛

Y: يمثل سعر الفائدة؛

t: يمثل عامل الزمن.

وضمن شروط المنافسة التامة يتوقف سعر المورد الناضب **P_0** عندما يكون **t=0** على كل من الطلب والعرض الكلي للمورد الناضب.

نستنتج من خلال هذه النظرية أن الإنتاج الحالي يمنع من إمكانية الإنتاج المستقبلي، وهنا نحن بصدد ما يسمى بتكلفة الفرصة البديلة التي يجب مراعاتها عند اتخاذ أي قرار للإنتاج، ومنه نلمس الإضافة التي أتى بها هوتلينغ فيما يخص مفاهيم التنمية المستدامة، وهذا من خلال محاولة الوصول إلى نموذج يراعي تعظيم منفعة المورد الناضب من جهة، ومن جهة أخرى حماية حقوق الأجيال القادمة ومراعاة التوازن البيئي.

تعاني أغلب الدول المصدرة للنفط من أعراض العلة الهولندية حيث تعاني البلدان التي لديها وفرة من الموارد الطبيعية من نمو اقتصادي وتطور أبطأ من البلدان ذات الموارد الطبيعية

[1]– بلقلة ابراهيم، المرجع السابق، ص ص39–41.

[2]– لزهر ساحلي، المرجع السابق، ص ص131–132.

الأقل وهو ما جاء في دراسة كل من"**Sachs and Warner 1995**"[1]، "**Frankel 2012**"[2]، "**Badeeb et al 2017**"[3] و"**Stevens et al 2015**"[4] وتمت صياغة تعبير "المرض الهولندي" لأول مرة في نوفمبر1977م في مجلة الإيكونوميست لوصف تأثير اكتشاف حقل غاز طبيعي في عام 1959م على اقتصاد هولندا، حيث استُخدم هذا المصطلح منذ ذلك الحين لوصف الطفرات القطاعية ذات التأثيرات السلبية على التوازن العام لقطاعات الاقتصاد الأخرى ومن بين أبرز الدراسات في هذا المجال نجد "**Corden, and Neary 1982**"[5]، "**Corden 1984**"[6]، "**Apergis and Payne 2014**"[7]، "**Gerard 2011**"[8]، "**Kakanov et al 2018**"[9].

و قد خلصت دراسة "**Corden, and Neary 1982**" إلى أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وانخفاض إنتاجية قطاع التجارة التنافسي (الصناعة والزراعة) من الأعراض الرئيسية لظاهرة المرض الهولندي، وهذا يؤدي إلى تراجع التصنيع بشكل مباشر وغير مباشر، مما يضر بالاقتصاد، مؤديا إلى لعنة الموارد وهو ما توصل إليه أيضا كل من "**Frankel2012**"

[1] - Sachs, J.D., Warner, A.M., 1995. Natural Resource Abundance and Economic Growth (No. W5398). National Bureau of Economic Research.

[2] - Frankel, J., 2012. The Natural Resource Curse: A Survey of Diagnoses and Some Prescriptions. Commodity Prices and Inclusive Growth in Low-Income Countries. In: Rabah Arezki, Catherine Pattillo, Marc Quintyn, and Min Zhu. International Monetary Fund.

[3] - Badeeb, R.A., Lean, H.H., Clark, J., 2017. The evolution of the natural resource curse thesis: a critical literature survey. Resour. Pol. 51, 123–134.

[4] - Stevens, P., Lahn, G., Kooroshy, J., 2015. The Resource Curse Revisited. Chatham House for the Royal Institute of International Affairs.

[5]- Corden, W.M., Neary, J.P., 1982. Booming sector and de-industrialisation in a small open economy. Econ. J. 92 (368), 825–848.

[6]- Corden, W.M., 1984. Booming sector and Dutch disease economics: survey and consolidation. Oxf. Econ. Pap. 36 (3), 359–380.

[7] - Apergis, N., Payne, J.E., 2014. The oil curse, institutional quality, and growth in MENA countries: evidence from time-varying cointegration. Energy Econ. 46, 1–9.

[8] - Gerard, B., 2011. A Natural Resource Curse: Does it Exist within the United States?.

[9] - Kakanov, E., Bl¨ochliger, H., Demmou, L., 2018. Resource curse in oil exporting countries. Economics Department Working Papers No 1511.

"Zubikova 2018"[1] و"James and Aadland 2011"[2]، فالعلة الهولندية تؤثر على الاقتصاد من خلال قناتين رئيسيتين هما:[3]

- **تأثير حركة الموارد:** ينشأ عندما يكون هناك طفرة في قطاع النفط ناتجة عن التقدم التكنولوجي، واكتشاف مفاجئ لموارد نفطية جديدة وارتفاع أسعار النفط العالمية، كل هذا يعزز ربحية قطاع النفط وتؤدي الأرباح المرتفعة إلى زيادة الطلب على العمالة في قطاع النفط وكذلك رفع الأجور، مما يحفز العمالة في قطاعات الصناعة والزراعة والقطاع غير القابل للتداول (الخدمات) للانتقال إلى قطاع المحروقات، مما يؤثر سلبًا على الاقتصاد ويُعرف هذا باسم "تراجع التصنيع المباشر".
- **تأثير الإنفاق:** يحدث عندما يؤدي الدخل الإضافي الذي يتم الحصول عليه من قطاع النفطي إلى زيادة الطلب والإنفاق على القطاع غير القابل للتداول (الخدمات)، يؤدي هذا إلى رفع الأسعار وزيادة الإنتاج في قطاع الخدمات، ويزيد الدخل المرتفع أيضًا من الطلب على الواردات، وهذا يؤدي إلى انخفاض في مخرجات كل من قطاعي الصناعة والزراعة، كما يؤدي ارتفاع الأسعار في القطاع غير القابل للتداول مقارنة بالقطاعات القابلة للتداول إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية، كما تؤدي زيادة المخرجات في قطاع الخدمات بسبب تأثير الإنفاق أيضًا إلى مزيد من انتقال العمالة من الصناعة والزراعة إلى قطاع الخدمات وهذا ما يؤدي إلى "تراجع التصنيع غير المباشر"، مما يؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي.

[1] - Zubikova, A., 2018. Curse or blessing: economic growth and natural resources (Comparison of the Development of Botswana, Canada, Nigeria and Norway in the Early 21st Century). Agricultural and Resource Economics: International Scientific Ejournal 4 (N◦ 1), 20–41.

[2] - James, A., Aadland, D., 2011. The curse of natural resources: an empirical investigation of US counties. Resour. Energy Econ. 33 (2), 440–453.

[3] - Marwan, A., James, B., 2021. Oil boom, exchange rate and sectoral output: An empirical analysis of Dutch disease in oil-rich countries. Resources Policy. 74, 01-14.

خلاصة الفصل

بناءً على المعلومات التي وردت في هذا الفصل الموسوم بـ النمو الاقتصادي وعلاقته بتقلبات أسعار النفط قمنا بتوضيح ماهية النمو الاقتصادي وأهم النظريات المفسرة له، والعلاقة التي تربط بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي، يمكن أن نستعرض أهم النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل تمثلت فيما يلي:

-النمو الاقتصادي يُعتبر هدفًا رئيسيًا للدول لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة؛

-العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي تشمل الاستثمار في الرأسمال البشري والبنية التحتية والتقدم التكنولوجي والإطار المؤسسي والاستقرار السياسي والاقتصادي؛

-النمو الاقتصادي يجلب فوائد مثل زيادة فرص العمل وتحسين مستوى الدخل الفردي وتمويل الخدمات العامة وتحقيق التقدم الاجتماعي والثقافي؛

-هناك عدة نظريات تفسر آليات النمو الاقتصادي، مثل النظرية الكلاسيكية والنظرية الكنزية والنظرية النيوكلاسيكية والنظرية الحديثة؛

-تقلبات أسعار النفط تؤثر على النمو الاقتصادي للدول المستوردة والمصدرة، وتتطلب تنويع مصادر الدخل لتقليل التأثيرات السلبية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام؛

وبشكل عام يؤدي النمو الاقتصادي دورًا حاسمًا في تعزيز التنمية وتحسين جودة حياة الأفراد، ويتطلب تعاون وجهود متعددة لتحقيقه وللتعامل مع التحديات المتعلقة بتقلبات الأسواق والموارد الاقتصادية.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية قياسية لتطور النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة (1970-2020م).

- ✓ المبحث الأول: واقع قطاع النفط في الجزائر.
- ✓ المبحث الثاني: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1970-2020م).
- ✓ المبحث الثالث: دراسة قياسية لآثار تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2020م).

تمهيد

سيتم التطرق في هذا الفصل لأثار تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من عام 1970 إلى عام 2020م، ويعد النفط من أهم الموارد الاقتصادية في الجزائر، حيث يعتمد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على إيرادات النفط وتصديره.

وتشهد أسعار النفط تقلبات مستمرة على المستوى العالمي، حيث تتأثر الجزائر بشدة بتلك التقلبات نظرًا لتبعية اقتصادها لعائدات القطاع النفطي، ويعد تحليل أثار تلك التقلبات على النمو الاقتصادي في الجزائر أمرًا حيويًا لفهم التحديات والفرص التي يمكن أن تنشأ عنها.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: واقع قطاع النفط في الجزائر.
- ✓ المبحث الثاني: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1970-2020م).
- ✓ المبحث الثالث: دراسة قياسية لآثار تقلبات أسعار على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2020م).

المبحث الأول: واقع قطاع النفط في الجزائر

تعد الجزائر من الدول ذات الأهمية الكبيرة في قطاع النفط، حيث تمتلك احتياطات هائلة من النفط، ويُعَدُّ النفط من الموارد الطبيعية الأساسية التي تسهم بشكل كبير في الاقتصاد الجزائري، وتعتبر صادرات النفط مصدرًا هاما للعملة الصعبة والإيرادات الحكومية، حيث تتمتع الجزائر بمناطق استكشاف وإنتاج نفطية هامة، مثل حقول الشمال الصحراوي وتعمل شركة سوناطراك الوطنية على استكشاف وإنتاج النفط في البلاد، وتدخل الشركة أيضًا في شراكات مع شركات نفطية دولية، ومع ذلك يواجه قطاع النفط في الجزائر تحديات متعددة حيث يُعَدُّ تراجع أسعار النفط العالمية أحد التحديات الرئيسية التي تؤثر في إيرادات البلاد وقدرتها على تمويل المشاريع الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك تواجه الجزائر تحديات تقنية وإدارية في مجال استغلال وإنتاج النفط، بالإضافة إلى الحاجة إلى استثمارات كبيرة في تطوير البنية التحتية وتحديث التكنولوجيا.

المطلب الأول: تطور قطاع المحروقات في الجزائر:

يعود اكتشاف النفط في الجزائر لسنة 1895م، اثر محاولات التنقيب التي قام بها المستعمر آنذاك، ونتج عنها اكتشاف مجموعة من الآبار مثل بئر عين الزفت سنة 1895م وتليوانيت سنة 1915م الذي يتواجد في ولاية غليزان، وبعد تأكد وجود النفط في الجزائر، استمرت عمليات البحث والتنقيب إلى أن اكتشف حقل حاسي مسعود ذو الاحتياطات النفطية الضخمة في جانفي 1956م، والذي يعتبر الانطلاقة الفعلية لعملية إنتاج النفط في الجزائر، وتم شحن أولى براميل النفط إلى فرنسا سنة 1957م، وحفزت هذه الاكتشافات السلطات الفرنسية لسن مجموعة من التشريعات لتأمين استغلال النفط وباقي الثروات في الصحراء الجزائرية، فكان

قانون البترول الجزائري بتاريخ 22 نوفمبر 1958م، ومن خلاله ضمنت فرنسا حصتها من النفط الجزائري حيث تضمن نصوصا صريحة بفرنسية الصحراء الجزائرية.[1]

وعند حصول الجزائر على استقلالها سنة 1962م، تضمنت بنود اتفاقية إيفيان على بند ينظم الثروة النفطية ويبقي فرنسا مهيمنة على هذا القطاع، ويستمر بذلك استنزاف ثروات الجزائر إلى غاية صدور قانون تأميم المحروقات سنة 1971م، لتسلط الجزائر سلطتها على كامل قطاع المحروقات وقد مر تأميم الشركات العاملة في قطاع المحروقات بمراحل عدة نذكر نذكرها في الآتي:

- تأميم **BP BRITISH PETROLEUM** سنة 1967م؛

- تأميم **ESSO MOBIL OIL** بتاريخ 24 اوت 1967م؛

- تأميم **SHELL** سنة 1968م؛

- تأميم شركة البترول الفرنسية سنة 1971م، إثر فشل المفاوضات الجزائرية الفرنسية لرفع سعر برميل النفط من 2.08 دولار إلى 2.85 دولار وبالتالي أصبحت للجزائر إمكانية المراقبة والتحكم في 26% من إجمالي الانتاج النفطي.

وظهرت شركة سوناطراك الجزائري كفاعل أساسي في قطاع المحروقات، واستطاعت هذه الأخيرة الوصول إلى حصة 80% من الانتاج الوطني في مطلع الثمانينيات، وكان ذلك بعد تجاوزها العقبات التي وضعتها فرنسا، كرفض تعبئة النفط الجزائري لفرنسا والتضييق على الجزائر في المحافل الدولية خاصة عند الهيئات الصناعية والمالية الدولية، من أجل الدفع بالجزائر للعدول عن قرارها.[2]

[1]- ياسين مصطفاي، المرجع السابق، ص131-132.

[2]- سعاد بن مسعود، المرجع السابق، ص142-143-144.

أبَان تراجع الإنتاج النفطي وتراجع الاكتشافات الجديدة التي لم تعد قادرة لتعويض ما تم إنتاجه خلال فترة (1971-1985م)، عن خلل اعترى قانون 1971م مما دفع بالمشرع الجزائري لسن قانون محروقات جديد، كانت له إمكانية جذب الاستثمارات الأجنبية وحلحلت الأوضاع في هذا القطاع، وخاصة بعد الأزمة النفطية سنة 1986م حيث تم إصدار قانون المحروقات لسنة 1986م، وكان بمثابة إعلان عن فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار في قطاع المحروقات، وحدد الإطار العام للشراكة بين الشركات النفطية الأجنبية والشركة الوطنية سوناطراك، وتلى هذا القانون قانون 1991م الذي أدخل بعض التحسينات كما وسع مجال الشراكة ليمس قطاع الغاز.

ونتيجة لهذا التوجه الذي شهدته السياسة الطاقوية الجديدة، تمكنت الجزائر من توقيع 50 عقد شراكة نفطية أجنبية تختص في مجال الاستكشاف وتوجت بتحقيق 56 اكتشافا نفطيا وغازيا، ليرتفع الاحتياطي بزيادة صافية قدرها 10 مليار برميل نفط مكافئ.[1]

استمرت الجزائر في تعديل قانون المحروقات بما يخدم الاتجاهات الاقتصادية للدولة، تبعا للظروف التي تحكم هذه الصناعة فجاء قانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005م، والذي كان من مخرجاته إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين المحروقات **AL NAFET**، إضافة إلى سلطة ضبط المحروقات **ARCH**، ثم عدل بقانون 06 -10 المؤرخ في 29 جويلية 2006م، حيث أعاد القاعدة 51-49 التي تنص على امتلاك سوناطراك حصة 51% في جميع العقود والتي غابت في قانون 05-07، ليعكس رغبة السلطات الجزائرية لجلب مزيد من الاستثمارات الأجنبية من أجل تحقيق مزيد من الاحتياطات من النفط والغاز الطبيعي، والتنقيب في البحر ومناطق الغاز

[1]- حسنية مهيدي، المرجع السابق، ص165-166.

الصخري، وشمل هذا القانون تغييرات أو تعديلات ضريبية وإلغاء الضريبة على الأرباح الاستثنائية من أجل إرساء نوع من الطمأنينة للمستثمرين الأجانب.[1]

أصدر في 11 ديسمبر 2019م قانون محروقات جديد لتدارك ضعف وتيرة الاستكشاف لا سيما بالشراكة، إضافة لانخفاض أسعار النفط وتزايد الاستهلاك الطاقوي الداخلي، والمنافسة الدولية سيما فيما يخص النفط والغاز الصخريين، فبالإضافة إلى تبسيط النظام الجبائي أدرجت ثلاثة أنواع من العقود لضمان جاذبية أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر، تتمثل في عقد تقاسم الانتاج، وعقد المشاركة وعقد خدمات المخاطرة، ويشار إلى أن هذا القانون حافظ على قاعدة 51/49%، وضبط دور وزير الطاقة ووكالتي النفط وسلطة ضبط المحروقات فيما يخص إبرام العقود.[2]

المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر النفطية

سنتطرق في هذا المطلب لإمكانيات الجزائر النفطية من جانب الاحتياطات والإنتاج النفطي والطاقة التكريرية إضافة للقدرة التصديرية.

أولا: الاحتياطات النفطية:

تعتبر دراسة الاحتياطات النفطية في أي بلد جد مهمة لاعتبارات عديدة، أهمها تحديد المكانة التنافسية للبلد في السوق الدولية وضمان استمرار الإنتاج والشكل التالي يظهر تطور حجم احتياطات النفط في الجزائر.

[1]– مولود بوعوينة، المرجع السابق، ص92–93–94.

[2]- https://www.aps.dz/ar/economie/84161-2020-02-23-14-48-59
Date de consultation: 31/ 05 / 2023

الشكل رقم(9): تطور الاحتياطات المؤكدة من النفط في الجزائر للفترة (1970-2020م).

الوحدة (مليار برميل)

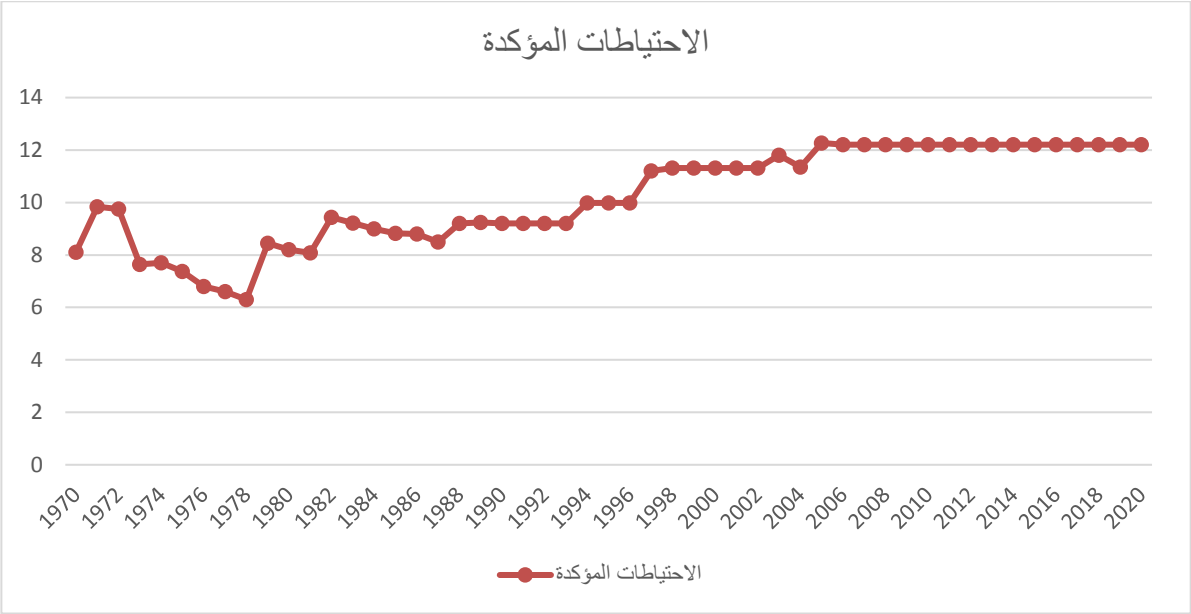

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتمادعلى: معطيات الملحق رقم (4)

يتضح من خلال الشكل رقم (9) أن حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة قد شهد انخفاضات متتالية عقب تأميم المحروقات سنة 1971م وهذا نظرا لتأخر شركة سوناطراك في عمليات الاستكشاف والتنقيب من جهة، ومن جهة أخرى لاستنزاف الاحتياطي النفطي إلا أنها استدركت الوضع في بداية الثمانينات، حيث سجل الاحتياط النفطي مقدار 9.44 مليار برميل سنة 1982م، ليعاود التراجع من جديد سنة 1987م ليصل إلى 8.5 مليار برميل.

شهد الاحتياطي النفطي انتعاشا كبيرا خاصة سنة 1998م حيث سجل 11.31 مليار برميل، وهذا كان نتاجا لسياسة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، مما أدى إلى تطوير القطاع وارتفاع وتيرة التنقيب والاستكشاف إلى أن وصل الاحتياطي المؤكد في الجزائر إلى 12.2 مليار برميل/ اليوم، وبقي ثابتا إلى غاية نهاية الفترة، ويمكن استعراض تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (10): تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة (1980-2020م)

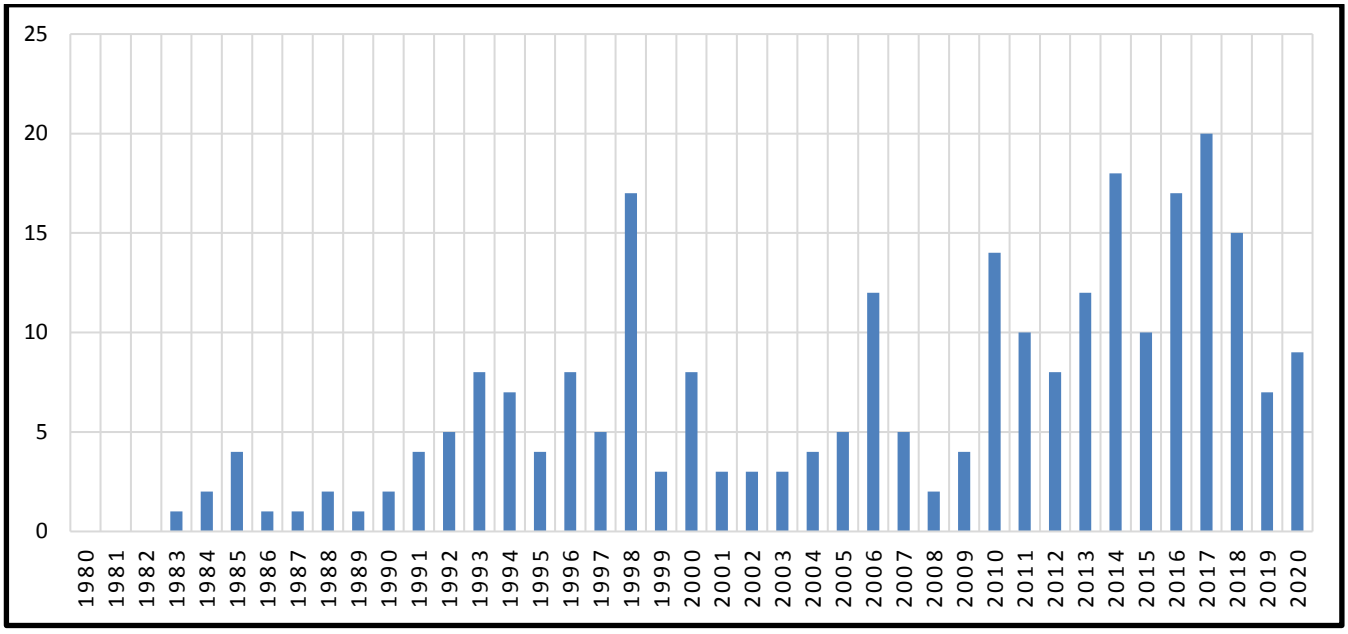

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتمادعلى: معطيات الملحق رقم (6)

من خلال الشكل أعلاه يمكن التمييز بين فترتين: الفترة الأولى (1980-1990م) حيث كان نشاط الاستكشاف والتنقيب خاملا وبطيئا، والفترة الثانية (1991-2020م) حيث ازدهرت فيها الاكتشافات وهذا ما يؤكد نجاعة السياسة المنتهجة للانفتاح نحو الشريك الأجنبي والمحاولات العديدة لإدخال اصلاحات على قانون المحروقات وجعله أكثر جاذبية للمستثمر الأجنبي الذي يمتلك التكنولوجيا والرأس المال اللازم لهذه العملية.

ثانيا: الإنتاج النفطي

تعتبر الجزائر من الدول الرائدة في إنتاج النفط وتصديره وخاصة على المستوى الافريقي، والشكل التالي يبين تطور الإنتاج الجزائري للنفط للفترة (1970- 2020م).

الشكل رقم (11): تطور الانتاج النفطي الجزائري للفترة (1970- 2020م).

الوحدة(ألف برميل/يوم)

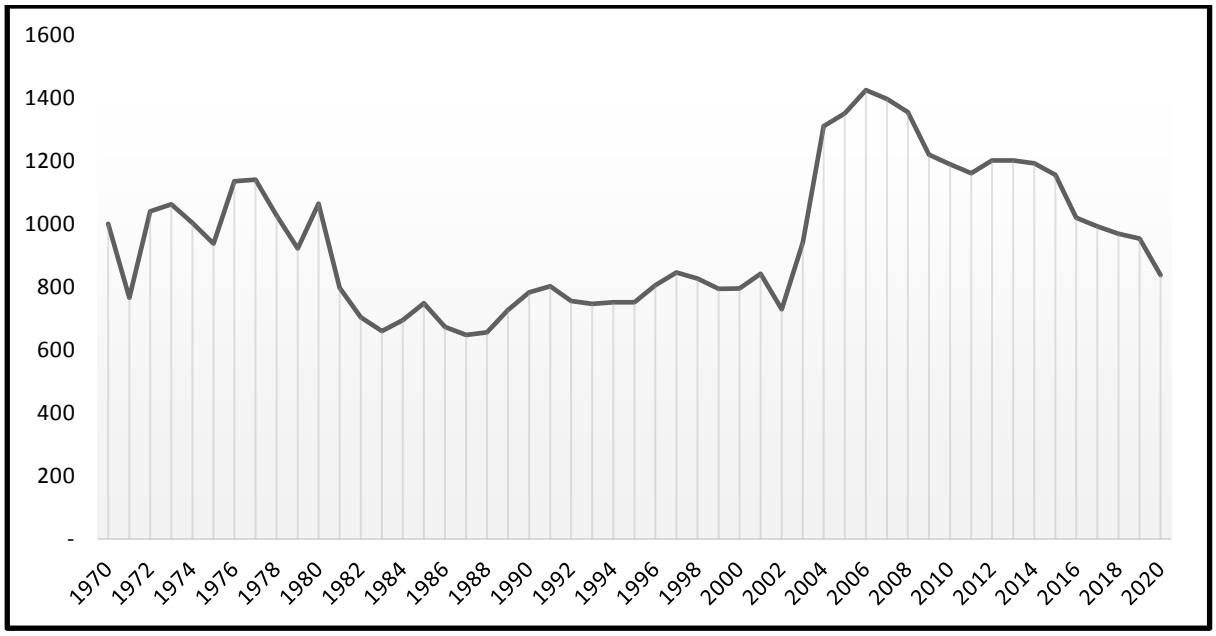

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتمادعلى: معطيات الملحق رقم (4)

يتبين لنا من خلال استقرائنا للشكل رقم (11) أن الانتاج النفطي عرف انخفاضا حادا سنة 1971م، لينتقل من حوالي مليون برميل إلى 0.76 مليون برميل/اليوم، وهذا بسب التضييق الذي عانت منه الجزائر خاصة بعد صدور قانون تأميم المحروقات سنة 1971م ليشهد بعد ذلك انتعاشا محققا سنة 1972م ما يقارب 1 مليون برميل/اليوم، ليبقى في تقلب بين 0.9 و 1.1 مليون برميل/اليوم، طيلة الفترة (1973- 1980م) بسبب ارتفاع الأسعار نتيجة الطفرة النفطية الأولى سنة 1973م والثانية سنة 1979م، الذي أدى إلى ضخ استثمارات هائلة في قطاع المحروقات للرفع من الطاقة الانتاجية.[1]

عرفت سنة 1981م انخفاضا ملحوظا للإنتاج النفطي حيث سجل مقدار 0.8 مليون برميل/اليوم، وليبقى في انخفاض وتذبذب طيلة الفترة (1982 -2002م) فقد قدر متوسط إنتاج تلك الفترة 0.75 مليون برميل/اليوم، وتعتبر سنة 2003م سنة التحول في الإنتاج النفطي، حيث حقق نموا معتبرا ليصل إلى 0.94 مليون برميل/اليوم بعد أن كان عند مستوى 0.73 مليون

[1]- حسنية مهيدي، المرجع السابق، ص169.

برميل/اليوم سنة 2002م، وقد استمر الإنتاج النفطي في تحقيق مستويات مرتفعة للإنتاج إلى غاية 2008م ويعزى هذا لأسباب عدة أهمها ارتفاع الطلب العالمي للنفط إضافة لارتفاع وتيرة الاكتشافات النفطية نتيجة للإصلاحات التي شهدها قانون المحروقات 07/05 والتي حسنت من المناخ الاستثماري.[1]

عانى الإنتاج النفطي من الانخفاض سنة 2009م حيث سجل مقدار 1.22 مليون برميل/اليوم بعدما كان عند مستوى 1.35 مليون برميل/اليوم سنة 2008م، وهذا نتيجة للأزمة المالية العالمية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي مما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي، إضافة إلى اتجاه الدول الصناعية إلى اعتماد سياسة تقليل استهلاك الطاقة من المصادر التقليدية والتوجه نحو الطاقات المتجددة وغيرها من أنواع الطاقة مثل الغاز الطبيعي، الكهرباء المائية إضافة للغاز الصخري.[2]

ليستقر الإنتاج الوطني للنفط عند مستوى 1.2 مليون برميل/اليوم إلى غاية سنة 2015م، حيث كانت بداية التراجع تحت ضغط أزمة انهيار أسعار النفط سنة 2014م واستمر هذا الانخفاض إلى غاية نهاية الفترة ليسجل انخفاضا كبيرا سنة 2020م ليصل إلى مستوى 0.83 مليون برميل/اليوم، بسبب جائحة كورونا وتداعياتها على الأسعار والطلب على النفط العالمي حيث أدت إلى تكبد هذا الأخير أكبر الخسائر على الاطلاق حيث انخفض الطلب على النفط وجميع المشتقات النفطية بشكل حاد.[3]

[1]– زهرة دريش وآخرون ،" **أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات االقتصاد الكلي في الجزائر –دراسة تحليلية للفترة (2016–2000–)**"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ABPR ، المجلد9، العدد2، 2020، ص19.

[2]– ياسين مصطفاي، المرجع السابق، ص145.

[3] - Opec, Annual Report, 2020, p23

ثالثا: تكرير النفط في الجزائر

تهدف صناعة تكرير النفط لتلبية الاحتياجات المحلية من المشتقات النفطية وتوجيه الفائض للتصدير إضافة لمحاولة تعظيم الاستفادة من النفط الخام من خلال تحقيق قيمة مضافة عالية وتخفيضا لفاتورة الواردات من المشتقات النفطية وتتم عملية تكرير النفط في الجزائر على مستوى ستة مصافي تتوزع الطاقة التكريرية عليها مثل ما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (12): توزيع الطاقة التكريرية للنفط في الجزائر لسنة 2020م.

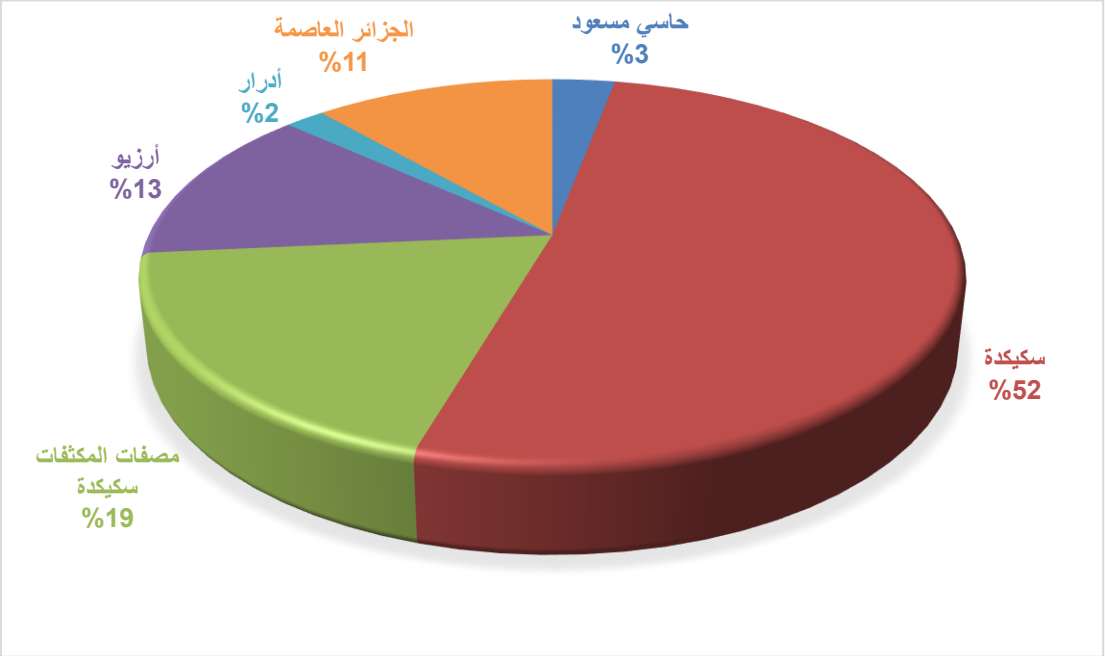

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتمادعلى: معطيات الملحق رقم (5)

تحوز مصفاة سكيكدة على الحصة الأكبر من الطاقة التكريرية للنفط بنسبة تفوق 51% تليها مصفاة المكثفات في سكيكدة بنسبة 18.95% ثم مصفاة أرزيو بنسبة 13.23% ثم مصفاة الجزائر العاصمة بنسبة تفوق 11.38% وتأتي في الأخير مصفاة حاسي مسعود وأدرار بنسبة 2.95% و1.88% على التوالي، ويمكن تتبع تطور الطاقة التكريرية للنفط في الجزائر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (13): تطور الطاقة التكريرية في الجزائر خلال الفترة (1970- 2020م)

الوحدة(ألف برميل/يوم)

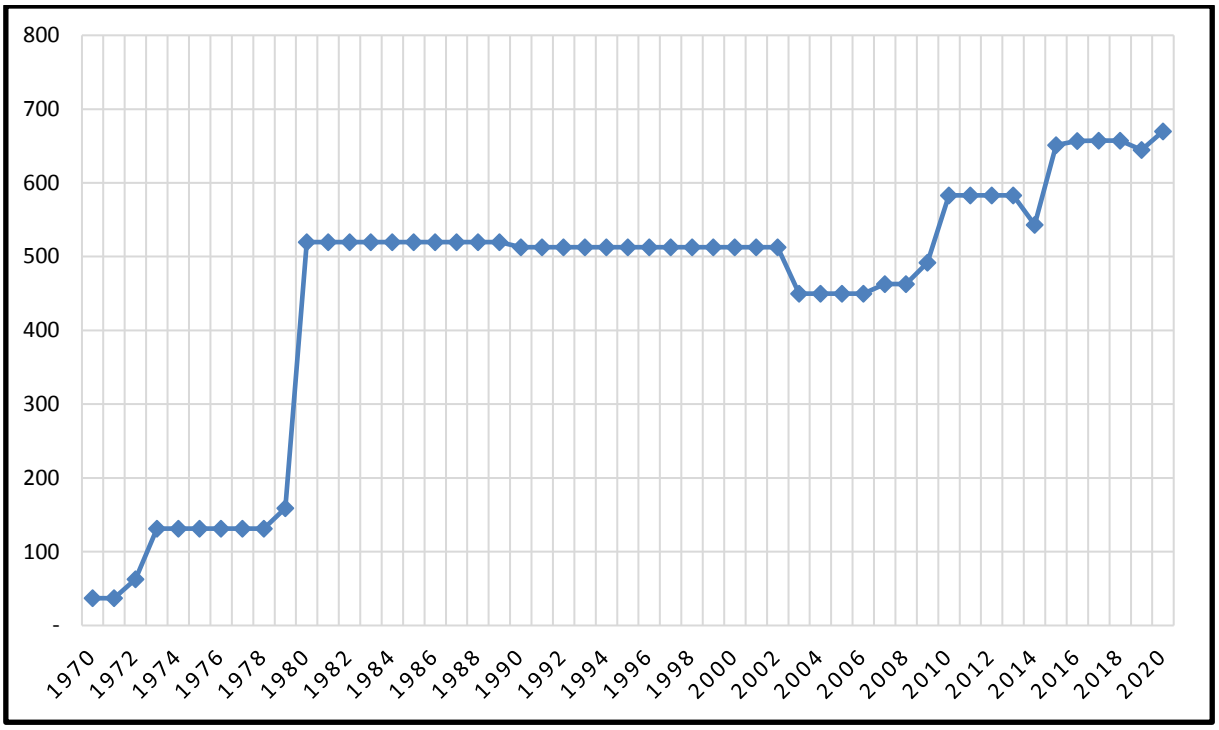

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتمادعلى: معطيات الملحق رقم (4)

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الطاقة التكريرية عرفت ارتفاعا ملحوظا سنة 1973م لتصل إلى 131 الف برميل/اليوم، لتستقر عند ذلك المستوى طيلة الفترة (1973- 1978م) ويعود ذلك لدخول مصفاة أرزيو التي أنشئت في سنة 1972م بطاقة تكريرية تقدر بـ 53.8 الف برميل/اليوم.[1]

وقد عرفت سنة 1979م ارتفاعا ملحوظا تلاها تحقيق أكبر ارتفاع بمعدل 300% سنة 1980م بسبب اتمام انجاز وحدة مصفاة سكيكدة وشروعها في الإنتاج حيث وصلت الطاقة التكريرية لمستوى 520 ألف برميل/اليوم.[2]

لقد شهدت الطاقة التكريرية للنفط ثباتا في مستوياتها طيلة الفترة (1980 -2002م) ويفسر هذا الثبات بغياب أي استثمارات في بناء وحدات للتكرير ولقد شهدت سنة 2003م انخفاضا في

[1]- عبد المومن قواوسي، رابح بلعباس، "**سياسة دعم أسعار المشتقات النفطية و إشكالية تحريرها في الجزائر خلال الفترة (2015-2017)** "، مجلة التواصل، عدد خاص، مجلد 27، 2021، ص267.

[2]- مهيدي حسنية، المرجع السابق، ص153.

الطاقة التكريرية حيث وصلت لـ 450 ألف برميل/اليوم، لتشهد ثباتا نسبيا إلى غاية 2008م ويعود ذلك بالأساس لتفضيل شركاء سوناطراك تصدير الخام على حاله دون تحويله للمصافي المحلية لتكريره، مع العلم أن معظم الإنتاج النفطي آنذاك كان من الحقول المشتركة.[1]

لقد عرفت الفترة (2009-2020م) ارتفاعا كبيرا للطاقة التكريرية حيث انتقلت من 492 ألف برميل/اليوم سنة 2009م إلى 670 ألف برميل/اليوم سنة 2020م محققة أعلى مستوى لها خلال فترة الدراسة بمعدل نمو يقارب 45%، ويعزى هذا الارتفاع للبرنامج الاستثماري الذي مس مصافي سكيكدة و أرزيو والجزائر لتحسين إنتاجيتها منذ بداية العقد الثاني للقرن الواحد والعشرين.[2]

رابعا : الصادرات النفطية في الجزائر

الشكل رقم (14): تطور صادرات النفط الخام في الجزائر (1970-2020م)

الوحدة (ألف برميل/يوم)

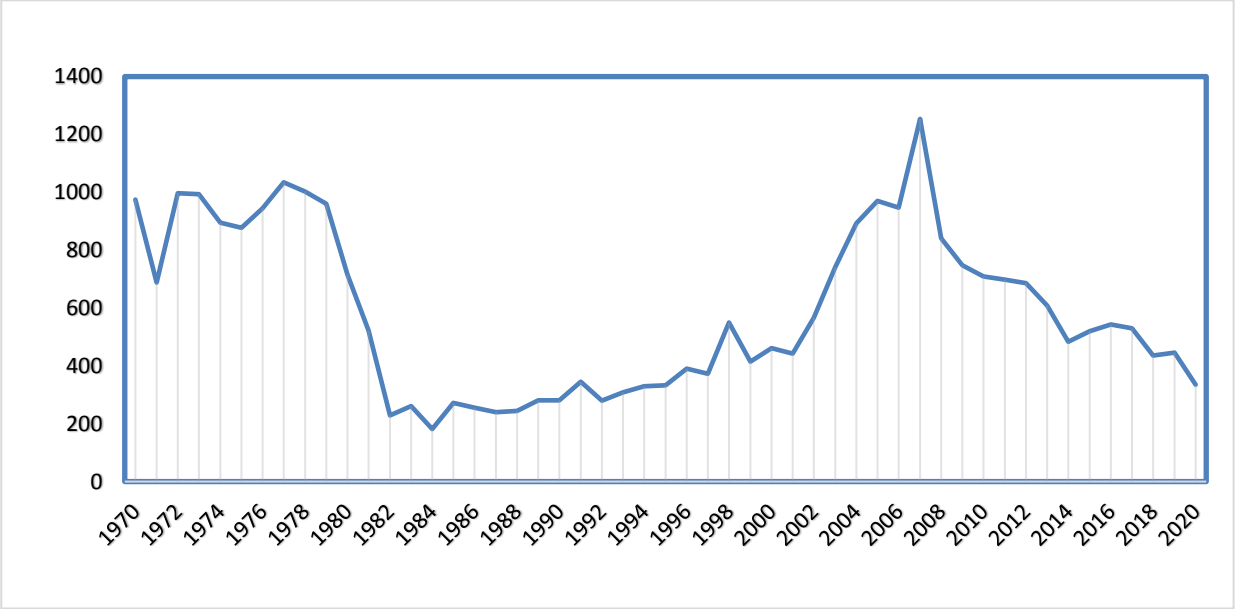

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتمادعلى: معطيات الملحق رقم (4)

يلاحظ من خلال الشكل رقم (14) أن حجم الصادرات قد شهد نوعا من الثبات خلال الفترة (1970 -1980م) وتذبذب طفيفا حول متوسط 0.9 مليون برميل/اليوم، عدا سنة 1971م التي

[1]-المرجع نفسه، ص270.

[2]- مولود بوعوينة، المرجع السابق، ص32.

شهدت انخفاضا حادا نتيجة تأميم المحروقات وهذا راجع لهيكل الصادرات النفطية الذي كان يتشكل أساسا من النفط الخام لكن مع بداية الثمانينات أولت الدولة الاهتمام بقطاع التكرير وحولت إليه الجزء الأكبر من الإنتاج النفطي واتجهت لتصدير المشتقات النفطية بنسبة أكبر من النفط الخام، وظل الوضع على ما هو عليه إلى غاية 2003م أين ارتفع تصدير الخام إلى أن وصل إلى أعلى المستويات سنة 2007م بمقدار 1.25 مليون/برميل في اليوم ويرجع ذلك لعدة أسباب منها تفضيل شركاء سوناطراك تصدير كميات النفط المتحصل عليه من الآبار المشتركة على ما هو عليه دون تكريرها في المصافي المحلية إضافة إلى ارتفاع الأسعار في السوق العالمية نتيجة ارتفاع الطلب العالمي على النفط واشتداد عمليات المضاربة في الأسواق الآجلة لعقود النفط.[1]

أدت الأزمة العالمية لسنة 2008م لانهيار أسعار النفط نتيجة تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي التي حصلت بشكل كبير على الطلب العالمي للنفط والذي يعتبر من بين المحددات الأساسية لسعر النفط ومن ثم انخفاض صادرات النفط لمختلف الدول المنتجة ومن بينها الجزائر حيث سجلت انخفاضا بنسبة 33% لتصل إلى 0.89 مليون برميل/اليوم، لتبدأ مرحلة تتسم بالانخفاض إلى غاية نهاية الفترة حيث قدرت الصادرات سنة 2020م بـ 0.33 مليون برميل/اليوم، مسجلة انخفاضا حادا نتيجة تداعيات جائحة كوفيد 19 حيث أدت إجراءات الغلق المنتهجة من عديد الدول إلى تخفيض الطلب العالمي على النفط.[2]

[1]- مولود بوعوينة، المرجع السابق، ص172.

[2]- Opec Annual Report , 2020, p 23.

المبحث الثاني: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1970-2020م).

يتسم الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على مورد وحيد في تمويله ألا وهو عوائد القطاع النفطي، مما جعله عرضة لهزات عديدة جراء التقلبات التي يتعرض لها سعر برميل النفط في السوق العالمية مما أثر على النشاط الاقتصادي منعكسا ذلك على معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1970-1985م)

يأتي السياق العام للاقتصاد الجزائري في هذه الفترة في إطار ما يسمى بالمخططات التنموية الاقتصادية التي انتهجتها الدولة وفق النمط الاشتراكي، حيث تبنت الدولة سياسة التصنيع وكانت الأولوية للاستثمار في الصناعات الثقيلة خاصة صناعة المحروقات والحديد والصلب.

وكان تمويل هذه المخططات يعتمد في الأساس على مداخيل قطاع المحروقات والشكل التالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي والتغيرات الحاصلة في سعر برميل النفط خلال هذه الفترة.

الشكل (15): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1970-1985م)

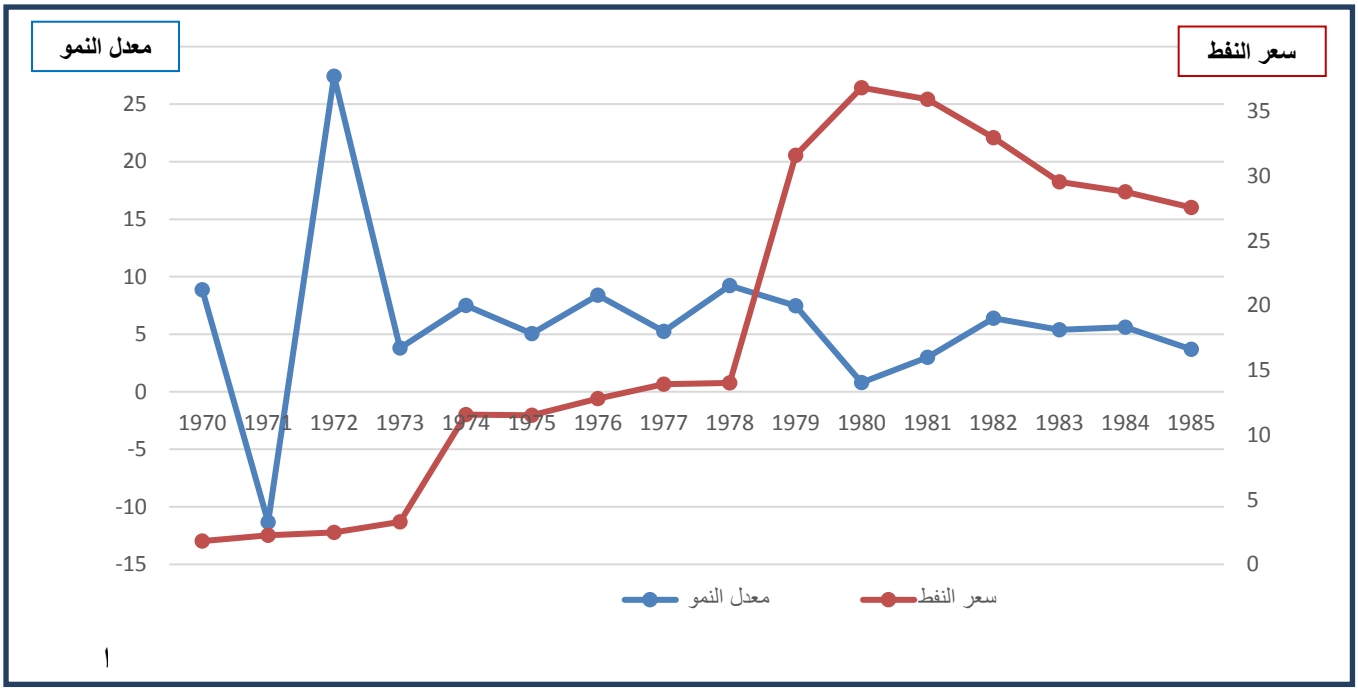

لمصدر: من إعداد الباحث بالاعتمادعلى: معطيات الملحق رقم (8).

يلاحظ من خلال الشكل رقم (15) أن النمو الاقتصادي الحقيقي في حالة من عدم الاستقرار والاستدامة، فقد انخفض سنة 1971م مسجلا معدل -11.3%، ويرجع السبب الرئيسي لذلك لتأميم المحروقات وما نتج عنه من عراقيل من قبل الحكومة الفرنسية والشركات الأجنبية لدفع الجزائر للعدول عن قرارها.[1]

ثم ارتفع بعد ذلك سنة 1972م ليصل إلى 27.4% وذلك نتيجة تخفيف القيود السابقة وقدرة الجزائر على تخطي تلك العقبات وتصريف إنتاجها النفطي، مما جعل الاقتصاد الجزائري يعود إلى أدائه السابق، بل واستفاد من مداخيل إضافية نتيجة استحواذ شركة سوناطراك على الحصة الأكبر من الاستثمارات في قطاع المحروقات، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع المتحقق في النمو أيضا كون المخطط التنموي الرباعي الأول كان قد انطلق وبدأت مكاسبه بالتجلي من خلال

[1]- سعاد بن مسعود، المرجع السابق، ص143.

تحقيق معدلات معتبرة، وقد عرفت سنة 1973م انخفاضا في معدلات النمو مسجلة معدل 3.8% نتيجة انتهاء المخطط السنوي الرباعي الأول.

لقد شهدت الفترة (1974-1977م) تحقيق معدلات نمو معتبرة تتراوح بين أدنى معدل 5% سجل سنة 1975م، وأعلى معدل 8.3% الذي سجل سنة 1976م، وقد حققت هذه المعدلات في إطار المخطط التنموي الرباعي الثاني والذي استفاد من ارتفاع مداخيل قطاع المحروقات نتيجة ارتفاع الأسعار عالميا بسبب الأزمة النفطية الأولى سنة 1974م، حيث انتقل سعر النفط من 3.5 دولار سنة 1973م إلى 11 دولار سنة 1974م مما سمح لهذا القرار آنذاك بالتوسع في سياسة التخطيط وتدعيم هذا المخطط بتخصيص مبالغ مالية معتبرة لإنجاحه عكس المخطط السابق الذي عرف نقص في الموارد التمويلية ويمكن استعراض الاعتمادات المالية المخصصة لاستثمارات المخططين الرباعي الأول والثاني في الجدول الآتي :

الجدول رقم (1): مبالغ الاستثمارات المخصصة للمخطط الرباعي الأول والثاني.

الوحدة: الوحدة (مليار دج)

القطاعات / الرباعيات		الرباعي الأول	الرباعي الثاني
القطاع المنتج		**17,34**	**64,72**
	القطاع الصناعي	**12,40**	**48,00**
	المحروقات	04,57	19,50
	باقي الصناعات	07,83	28,50
	القطاع الفلاحي	**04,94**	**16,72**
القطاع شبه المنتج		**01،87**	**10,50**
	النقل	0,8	06,49
	السياحة	0,7	01,50
قطاع الهياكل الأساسية		**08,54**	**32,27**
	السكن	01,52	08,30
	التربية والتكوين	03,31	05,95

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة التخطيط والتنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، 1999، ص251-341.

نلاحظ من خلال الجدول السابق تفاوت كبير في المبالغ المخصصة لكلا المخططين، وهذا راجع بالأساس للطفرة النفطية، وانتعاش الخزينة العمومية، إن ما يستدعي الانتباه هو الباقي الغير منجز أي أن المخططات كانت أكبر من أن تستوعبها الطاقة التشغيلية للاقتصاد الجزائري في تلك الفترة، مما جعل كل مخطط يعاني من تراكم المشاريع المنجزة وهو ما يفسر كون المعدل المنجز في المخطط الرباعي الأول والثاني كان أقل من المتوقع.[1]

[1]- عبد اللطيف بن أشنهو، "**التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980**"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1982،الجزائر، ص108.

وبمجرد انتهاء المخطط الرباعي الثاني كنتيجة للحجم الكبير للمشاريع المنجزة، كان لزاما من مرحلة تكميلية (1978-1979م) لهذا المخطط وإجراء عملية تقييمية نتج عنها تغيير في شكل التنمية من تنمية تعتمد على التسيير المركزي إلى تنمية تعتمد اللامركزية في التسيير، وهو ما يفسر معدلات النمو المرتفعة خلال تلك الفترة حيث سجل معدل نمو 9,2 % سنة 1978م و7,5% سنة 1979م، وبالرجوع للشكل رقم (15) يتضح الانخفاض الكبير في معدل النمو سنة 1980م، حيث سجلت معدل 0,7% وهذا نتيجة استهلاك وإتمام المشاريع المتأخرة سابقا، ونظرا لتوقف المشاريع التمويلية وبداية تنفيذ المخطط التنموي الخماسي ليعاود معدل النمو الانتعاش من جديد خلال الفترة (1981-1985م) حيث تراوحت بين 3% كأدنى معدل سنة 1981م وأعلى معدل 6,4 % سنة 1982م، متأثرة بدخول المخطط التنموي الخماسي الأول قيد التنفيذ.

سجلت الفترة (1970-1985م) تحقيق الاقتصاد الجزائري لمعدلات نمو مرتفعة لم يشهدها في تاريخه وهذا نتيجة المبالغ الضخمة الموجهة للاستثمارات العمومية وفي الأنشطة الانتاجية وكذا الرأسمال البشري وجل هذه المبالغ كان مصدرها المداخيل المرتفعة للقطاع النفطي، الأمر الذي أسس لبروز اقتصاد ريعي يعتمد على مورد وحيد لا تتسم أسعاره بالاستقرار في السوق العالمية مما جعل الاقتصاد الجزائري يعاني في الفترات اللاحقة وهو ما سنتطرق له في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة 1986-2000م.

وقّعت الجزائر على عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة من 1989م إلى 1998م، بهدف استعادة التوازنات الاقتصادية الشاملة، وجاء اللجوء الجزائري إلى صندوق النقد الدولي لعدة أسباب، منها ارتفاع نسبة الديون الخارجية وتسجيل عجز في الميزانية العامة والميزان التجاري، فضلاً عن عجز الاقتصاد الوطني عن مواجهة التحديات التنافسية في الأسواق الخارجية، وتمثلت هذه الاتفاقيات فيما يلي:

أولا: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول ماي 1989م:

لجأت الجزائر لصندوق النقد الدولي للحصول على أقساط ضمن إطار برنامج التثبيت في 30 ماي 1989م، ووافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، حيث تم استخدام المبلغ بالكامل كشريحة واحدة في 30 ماي 1990م، كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بقيمة 315.2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة وذلك نظرًا لانخفاض أسعار النفط في عام 1988م وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية.

يهدف الاتفاق إلى تقديم القروض والمساعدات تبعا للشروط التالية:[1]

- **انتهاج سياسة نقدية أكثر صرامة:** يشترط الاتفاق اتخاذ سياسة نقدية متشددة، وذلك من خلال رفع أسعار الفائدة وتقليص كمية النقد المتداول بهدف الحد من التضخم وتعزيز استقرار العملة الوطنية.

- **التقليل أو التخفيض من عجز الميزانية العامة للدولة:** يشترط الاتفاق تقليص عجز الميزانية العامة للدولة، وذلك من خلال تقليص النفقات العامة وزيادة الإيرادات سواء من خلال زيادة الضرائب أو تنفيذ إصلاحات في نظام الضرائب وتحسين جباية الضرائب.

- **الشروع في اعتماد سياسة مرنة للأسعار:** يتطلب الاتفاق اعتماد سياسة مرنة للأسعار، حيث يسمح بتحديد أسعار السلع والخدمات بحسب آليات العرض والطلب والمنافسة، مع الحفاظ على آلية للتدخل الحكومي عند الضرورة لحماية المستهلكين والحد من الانحرافات السوقية.

بعد مرور شهرين على توقيع الاتفاق، قامت الجزائر بإصدار قانون رقم 89-12 المتعلق بالأسعار، وأيضًا قانون رقم 90-10 المتعلق بالقرض والنقد، بهدف إحداث تحولات في القطاع المصرفي، بالإضافة إلى ذلك تم تنفيذ عملية تطهير مالي لعدة مؤسسات في القطاع العام، هدفت هذه الإجراءات إلى توفير آليات داخلية للمؤسسات للانتقال نحو اقتصاد السوق، ومع

[1]- بلقاسم زياني، المرجع السابق، ص403.

ذلك استمر تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة في عام 1990م حيث بلغ 725 مليون دولار، واستمر عجز الميزانية في نفس العام بمقدار-10 مليون دولار، وبناءً على ذلك تم تنفيذ أحد الشروط الرئيسية في برنامج صندوق النقد الدولي وهو تخفيض قيمة العملة الوطنية.[1]

ثانيا: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991م:

تم التوصل إلى الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991م، وتمت صياغة رسالة النية في 27 أفريل 1991م، ووفقًا لهذا الاتفاق تحصلت الجزائر على مبلغ قدره 300 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة حيث تم تقسيمها إلى أربعة شرائح، وكانت كل شريحة تبلغ 75 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، وتم تسليم الشريحة الأولى في جوان 1991م والشريحة الثانية في سبتمبر 1991م، والشريحة الثالثة في ديسمبر 1991م، وكان من المقرر تسليم الشريحة الرابعة في مارس 1992م، ولكن عدم احترام الحكومة الجزائرية آنذاك لشروط الاتفاق حال دون ذلك.[2]

ويتضمن هذا الاتفاق مجموعة من الشروط والأهداف المهمة من بينها:[3]

- **تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد:** يهدف الاتفاق إلى تقليص دور الدولة في التدخل المباشر في الاقتصاد، وذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص وتخفيض تأثير القوانين والتشريعات الحكومية على الأعمال الاقتصادية.

- **تحرير التجارة الخارجية:** يهدف الاتفاق إلى تحرير حركة التجارة مع الدول الأخرى، من خلال إزالة القيود والحواجز التجارية وتشجيع التبادل التجاري والاستثمارات الأجنبية.

- **تحرير الأسعار:** يهدف الاتفاق إلى تحرير الأسعار وتركها تتحدد بناءً على العرض والطلب دون تدخل حكومي مباشر، مما يعزز المنافسة ويحفز الإنتاجية.

---

[1]- امنة بوخاري، رشيد يوسفي،" **برامج الاصلاح الاقتصادي وأثرها على الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين (1989-2015)**"، مجلة دفاتر بوادكس العدد9، جوان 2018، ص88.

[2]- المرجع نفسه، ص89.

[3]- بلقاسم زياني، المرجع السابق، ص403-404.

- **التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وتخفيض النفقات العامة:** يهدف الاتفاق إلى الحد من التضخم عن طريق ضبط زيادة الأجور وتقليص النفقات الحكومية، مما يساهم في استقرار الأسعار وتعزيز الاستدامة الاقتصادية.

- **خوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية اقتصادية مقبولة:** يهدف الاتفاق إلى تحويل المؤسسات الحكومية غير الربحية إلى القطاع الخاص، من خلال عمليات الخوصصة بهدف زيادة الكفاءة وتحقيق مردودية أفضل.

- **تخفيض قيمة العملة الوطنية:** يهدف الاتفاق إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية بوسائل متعددة، بهدف تعزيز التنافسية الخارجية وتحفيز الصادرات.

- **إصلاح النظام الضريبي والجمركي:** يهدف الاتفاق إلى إصلاح النظام الضريبي والجمركي، من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل الضرائب والرسوم، بهدف تشجيع النشاط الاقتصادي وزيادة التجارة الداخلية والخارجية.

خلال هذه الفترة تحققت النتائج التالية:

- ✓ تم تحقيق فائض في رصيد الخزينة بقيمة 14 مليار دج نتيجة تطبيق سياسة التقشف في النفقات العامة وزيادة الإيرادات.
- ✓ سجل الميزان التجاري فائضًا بقيمة 4.70 مليار دولار حيث بلغت الواردات 8.03 مليار دولار والصادرات 12.73 مليار دولار.
- ✓ انخفضت المديونية الخارجية من 28.37 مليار دولار في عام 1990م إلى 27.67 مليار دولار في عام 1991م، ثم إلى 26.7 مليار دولار في عام 1992م، وارتفعت نسبة خدمة الدين من 73.8% في عام 1991م إلى 76.5% في عام 1992م.

ومع ذلك، في بداية عام 1993م، سجل رصيد الخزينة عجزًا قدره 100 مليار دينار جزائري، وتراجعت قيمة الإيرادات بسبب انهيار أسعار النفط حيث انخفض سعر النفط الخام من 21.07 دولار للبرميل في عام 1992م إلى 17.65 دولار في عام 1993م، إضافة الى ارتفاع سعر

الصرف، حيث ارتفع سعر الدولار من متوسط 21.82 دينار إلى 23.25 دينار خلال نفس الفترة، وبالتالي عاشت الجزائر خلال هذه الفترة حالة اقتصادية واجتماعية صعبة جعلتها في حاجة إلى تمويلات جديدة.[1]

ثالثا: برنامج التثبيت الاقتصادي: أفريل 1994م إلى مارس 1995م

بعد الفشل في الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية، اضطرت السلطات الجزائرية مرة أخرى إلى اللجوء إلى توقيع اتفاقية جديدة للحصول على قروض ومساعدات مشروطة، إلى جانب إعادة جدولة الديون الخارجية مع نادي باريس ولندن، يتضمن هذا الاتفاق رسالة نية تحتوي على عدة إصلاحات تعتزم الدولة تنفيذها عمليًا، بما في ذلك اعتماد استراتيجية اقتصادية جديدة تهدف إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق وتخفيف المشاكل الاجتماعية مثل الإسكان والبطالة.

يهدف هذا البرنامج إلى التركيز على مجموعة من القضايا الهامة نبرزها في الآتي: [2]

- **استعادة النمو الاقتصادي:** يهدف البرنامج إلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تنفيذ إصلاحات هيكلية وتحسين بيئة الاستثمار وتعزيز القطاعات الحيوية.

- **التحكم في البطالة عن طريق اختيار القطاعات ذات الأولوية:** يهدف البرنامج إلى مكافحة البطالة من خلال التركيز على القطاعات ذات الأولوية مثل الإسكان والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير فرص عمل جديدة وتحسين فرص العمل المتاحة.

- **التحكم في التضخم وتحسين فعالية الشبكة الاجتماعية:** يهدف البرنامج إلى السيطرة على التضخم وتحسين فعالية الشبكة الاجتماعية، من خلال تنفيذ سياسات نقدية ملائمة وتعزيز الخدمات الاجتماعية للمواطنين.

[1]- بوخاري امنة، يوسفي رشيد، المرجع السابق، ص 89-90.

[2]- بلقاسم زياني، المرجع السابق، ص405.

رابعا: برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998م):

وافق صندوق النقد الدولي على اعطاء قرض للجزائر ضمن إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض، والذي يمتد لمدة ثلاث سنوات من 22 ماي 1995م الى 21 ماي 1998م، حيث تم تحديد مبلغ الاتفاق بمقدار 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وهو يمثل 79.12% من حصة الجزائر في الصندوق.[1]

كان الهدف من اعتماد برنامج التعديل الهيكلي هو إرساء الاستقرار الاقتصادي واعتماد إجراءات أخرى للتأثير على العرض وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى المتوسط، تميز هذا البرنامج بتحديد نوعين من الإجراءات: إجراءات ذات طابع الاستقرار وإجراءات ذات الطابع الهيكلي، يمكن استعراض هذه الإجراءات على النحو التالي:[2]

أ- الإجراءات ذات طابع الاستقرار تتمثل أساسًا في:

1) استمرار رفع الدعم عن الأسعار حتى يتم تحرير أسعار جميع السلع والخدمات بالكامل؛
2) تحرير أسعار الفائدة ومنح البنوك التجارية الاستقلالية؛
3) تحرير أسعار الصرف والسماح لها بالتحديد وفقًا لقوانين السوق؛
4) العمل على القضاء على عجز الميزانية وتعزيز الادخار العام؛
5) التحكم في التضخم والسعي للحفاظ على مستوياته في مدى مقبول.

ب-الإجراءات ذات الطابع الهيكلي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، ويمكن تحديدها على النحو التالي:

1) فتح رأسمال المؤسسات العامة للاستثمار من قبل المستثمرين الأجانب والمحليين؛
2) العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات؛
3) إصلاح النظام المالي والبنكي؛

[1]- بوخاري امنة، يوسفي رشيد، المرجع السابق، ص91.

[2]- بلقاسم زياني، المرجع السابق، ص406.

4) تقديم طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وبدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لتحديد إطار للشراكة الأورو متوسطية.

خامسا: أداء النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة (1986-2000م).

يمكننا استعراض أداء النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة من خلال الشكل البياني الموالي:

الشكل (16): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1986-2000م).

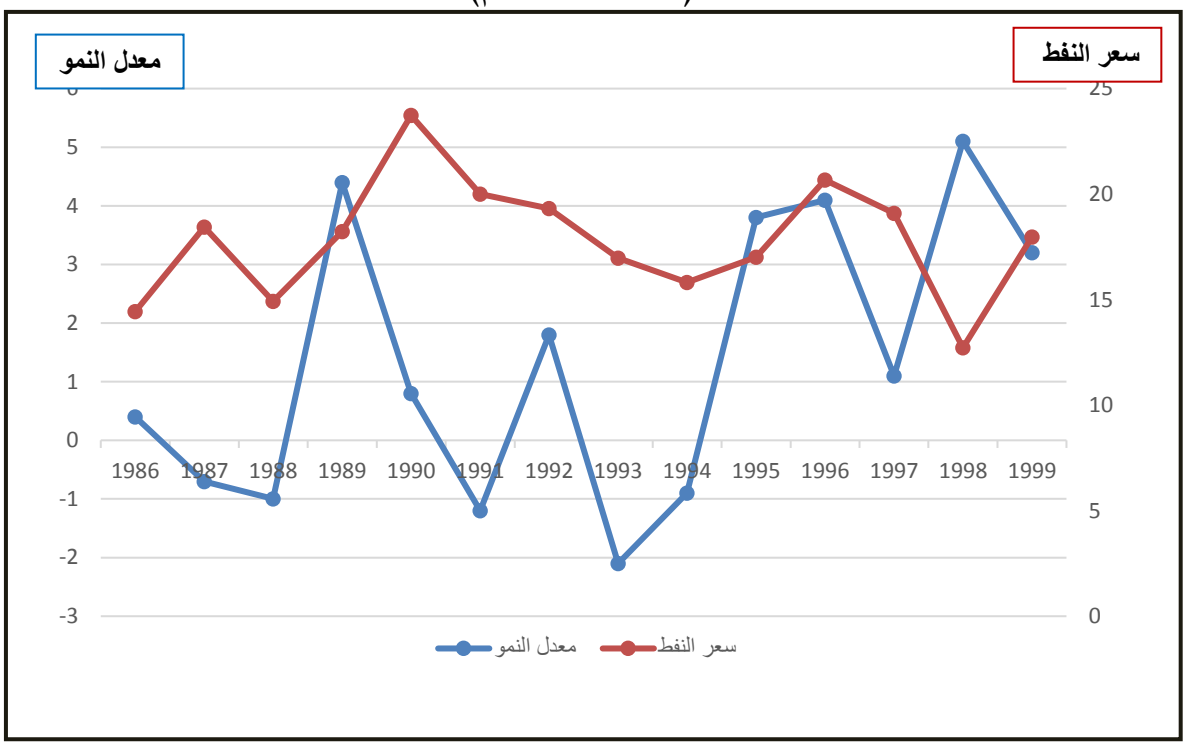

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتمادعلى: معطيات الملحق رقم (8).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (16) أن النمو الاقتصادي الحقيقي في الفترة من 1986م إلى 1994م قد شهد تذبذبا وتسجيل معدلات نمو سالبة في معظم سنوات هذه الفترة، وذلك نتيجة لتداعيات الأزمة الاقتصادية عام 1986م والتقلبات الحادة في أسعار النفط التي تلتها، بالإضافة إلى تحول الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ولم تكن الأوضاع الاجتماعية والأمنية مستقرة خلال تلك الفترة مما أثر على النمو الاقتصادي.

بالرجوع الى الشكل أعلاه يمكن القول إن الجزائر شهدت فترة تعافٍ في معدلات النمو خلال الفترة من 1995 إلى 1999م، وتعزى هذه الزيادة في معدلات النمو إلى تبني الجزائر برنامج الإصلاح الاقتصادي في الفترة من 1994 إلى 1998م بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، والذي تضمن مرحلتين: برنامج التثبيت الهيكلي من ماي 1994 إلى ماي 1995م، وبرنامج التعديل الهيكلي من ماي 1995 إلى ماي 1998م، وبفضل هذه الاتفاقية استفادت الجزائر من قروض ومساعدات مشروطة، بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها مع نادي باريس ونادي لندن، ومع بدء برنامج التعديل الهيكلي بدأ الاقتصاد الوطني في تحقيق معدلات نمو موجبة، ولكنها كانت متذبذبة، فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في عامي (1995 و1996م) على التوالي 3.8% و4.1%، وشهد عام 1997م انخفاضًا جديدًا في معدل النمو بنسبة 1.1% بسبب سوء الأحوال المناخية التي أدت إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 24% وتباطؤ النمو في قطاع الصناعة، وفي المقابل شهد عام 1998م زيادة ملحوظة في معدل النمو بلغت 5.1%، ويرجع ذلك إلى تحسن أسعار النفط وزيادة الإنتاج في القطاع الصناعي وتحسن الإنتاج الزراعي، ولكن في الفترة التالية أي من عام 1999 إلى 2000م، تراجعت معدلات النمو إلى مستوى 3.2% و3.8% على التوالي.[1]

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة (2001-2020م)

تعرض الاقتصاد الجزائري لتقلبات حادة في فترة (2001-2020م) نتيجة لتقلبات أسعار النفط، حيث يعتبر النفط مصدرًا رئيسيًا للإيرادات في الجزائر، وشهد الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة نموًا متقلبًا ومتناقصًا بفعل التحولات في سوق النفط العالمي.

تمتعت الجزائر في بداية هذه الفترة بارتفاع أسعار النفط وزيادة إيراداتها، وحاولت استغلال هذه الفرصة لتحقيق نمو اقتصادي قوي، حيث تم تنفيذ مشاريع تنموية واسعة النطاق في

[1]- عائشة عميش، هيبة سراج، "**قياس وتحليل اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1986 -2019) باستخدام نموذج ARDL**"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد1، جوان 2022، ص86.

مختلف القطاعات، وتم تحسين البنية التحتية وتعزيز الخدمات الاجتماعية وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة وتوفير فرص العمل، ومع ذلك فإن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد بشكل كبير على النفط كمورد رئيسي، مما يعرضه للتقلبات الناتجة عن تذبذب أسعار النفط.

شهد منتصف الفترة انخفاضًا في أسعار النفط العالمية، مما أثر سلبًا على الاقتصاد الجزائري حيث تضررت الإيرادات وتراجعت معدلات النمو الاقتصادي وزادت الضغوط على الموازنة الحكومية، وتأثرت القطاعات الأخرى بشكل مباشر أو غير مباشر بتراجع إيرادات النفط، مما تسبب في ضعف الاستثمارات وتقلص الأنشطة الاقتصادية.

أولا: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004م)

تعتبر زيادة أسعار النفط ابتداءً من عام 1999م السبب الرئيسي والحافز لبدء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي سادت في تلك الفترة، فقد كان معدل البطالة مرتفعًا إلى أعلى مستوى له 29.8%، وكان هناك نمو سالب في إنتاج قطاعات الزراعة -1.15% والصناعة -1.57%، وكان معدل التضخم منخفضًا بلغ 0.3% في عام 2000م، وهو معدل مناسب لتطبيق سياسة إنفاقية توسعية، وقد ساعدت جميع هذه الظروف في تنفيذ البرنامج الإنفاقي، حيث تم تخصيص 525 مليار دينار جزائري أساسًا لدعم نفقات التجهيز خلال فترة التنفيذ.

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من بينها:[1]

1) تحسين مستوى النمو الاقتصادي؛
2) القضاء على الفقر وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين؛
3) تدعيم البنية التحتية وتطويرها؛
4) تأهيل وتطوير منافسة المؤسسات الاقتصادية؛

[1]- محمد بن عزة، "**أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر**"، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001- 2014)، جامعة سطيف1، 11-12 مارس 2013، ص14.

5) مكافحة البطالة.

1- خصائصه:

تم بناء هذا البرنامج على مجموعة من السمات التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

- يتبنى البرنامج الرؤية الاقتصادية الكينزية المتعلقة بتعزيز الطلب الكلي.

- لا يمكن اعتبار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كمخطط رباعي مشابه للمخططات التي شهدتها الجزائر في السبعينات، حيث تخلت الجزائر تمامًا عن الاقتصاد الموجه وتمسكت بشكل كامل باقتصاد السوق الذي يتعارض مع فكرة التخطيط المركزي.

- يتوقف نجاح هذا البرنامج على تنفيذ إصلاحات رئيسية تشمل إصلاح القطاع المصرفي والمالي وقطاع الطاقة والنقل الكهربائي والاتصالات والقطاع العام الاقتصادي.

- يمكن تكييف وضبط البرنامج وفقًا للظروف الحالية، حيث يتم إعداد البرنامج بناءً على الإمكانيات المالية الفعلية للجزائر.

2-مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج متوسط الأجل يشمل أربع سنوات، تمتد من سنة 2001م إلى سنة 2004م خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري، موزع على أربعة قطاعات كما يلي:

[1]- أحمد ضيف ، نسيمة بن يحي، "**تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962- 2019**"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 2، العدد7، أفريل 2017، ص169.

الجدول رقم (2): هيكل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004م).

الوحدة (مليار دج)

السنوات / البيان	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة من المجموع
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30	15	/	/	45	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525	%100
النسبة من المجموع	%39.13	%35.4	%21.56	%3.91	%100	/

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (C.N.E.S)، "**تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر**، السداسي الثاني 2001، ص87.

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاع الأكبر استفادةً من البرنامج هو قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بنسبة 40.1%، يُعزى ذلك إلى حالة الركود التي كان يعاني منها هذا القطاع خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، حيث توقفت معظم المشاريع الاستثمارية العامة في مجال الأشغال الكبرى والبنية التحتية بسبب سياسة التقشف التي تم تنفيذها في تلك الفترة، وبناءً على ذلك قررت الحكومة إعادة تنشيط هذه المشاريع لتوفير بيئة استثمارية أفضل، ثم يأتي بعدها قطاع التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38.8%، ويهدف هذا القطاع إلى تقليص عدد النازحين إلى المدن من خلال تعزيز التنمية المحلية في جميع أنحاء البلاد دون تمييز، بالإضافة إلى دعم التنمية البشرية من خلال توفير التعليم والرعاية الصحية والمراكز الثقافية وغيرها، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم يتلقى سوى نسبة 12.4% من البرنامج، بينما تم تخصيص الباقي من البرنامج 8.6% لدعم الإصلاحات، حيث تم توجيه التمويل لتنفيذ إجراءات وسياسات تعزز القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة على الصعيد الوطني بالإضافة إلى تحسين وتحديث الإدارة الضريبية وغيرها، أما فيما يتعلق بمدة تنفيذ المشروع فقد استغرقت أربع سنوات، ومع ذلك نجد أن أكثر من 75% من البرنامج تم تنفيذه في السنة الأولى والثانية من

المشروع، حيث يُؤكد ذلك التركيز الذي أولته الحكومة لإنجاز البرنامج في أقصر وقت ممكن بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

3- انعكاسات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي (2001-2004م).

يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي أحد أهم أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة من عام 2001 إلى عام 2004م، فقد بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة حوالي 4.8%، وهو أعلى بالمقارنة مع معدل النمو البالغ 3.2% الذي تم تحقيقه خلال فترة التسعينيات، ويوضح الجدول التالي تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004).

الشكل رقم (17): تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2004م).

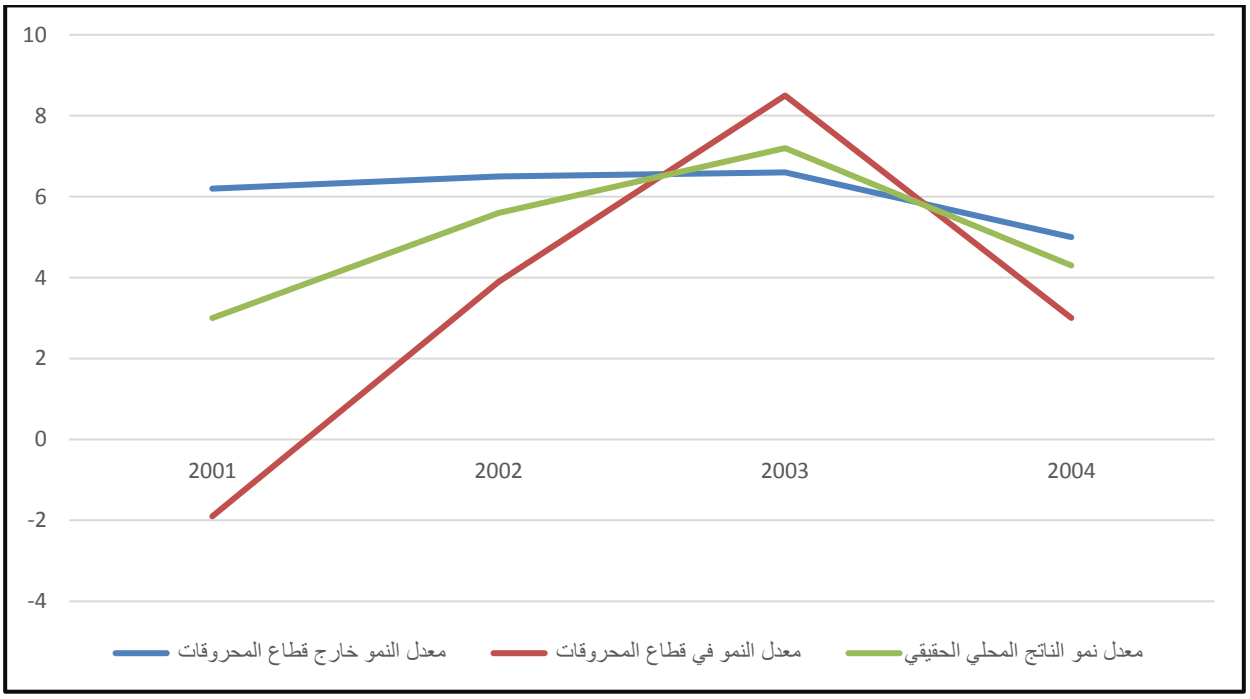

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتمادعلى: معطيات الملحق رقم (7).

نلاحظ من الشكل السابق تحسنًا ملحوظًا في معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة من عام 2001م إلى عام 2004م، وقد وصلت هذه المعدلات إلى أعلى مستوى في عام 2003م بنسبة 7,2%، ويرجع سبب هذا التحسن بشكل أساسي إلى ارتفاع معدلات النمو في قطاع

المحروقات بين عامي (2001 و2003م) بنسبة جيدة بلغت حوالي 5%، وفي المقابل شهدت معدلات النمو خارج قطاع المحروقات استقرارا طوال فترة (2001-2004م) بمتوسط يقدر بـ 6%.

4- تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

تلخص حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة من سبتمبر 2001م إلى ديسمبر 2003م على النحو التالي:[1]

- تم استهلاك 96.22% من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج.
- تم إنجاز حوالي 73% من المشاريع، أي ما يقرب من 1181 مشروع.
- هناك حوالي 26% من المشاريع قيد التنفيذ، ويبلغ عددها حوالي 4093 مشروع.
- عدد المشاريع التي لم يتم بدء تنفيذها يصل إلى حوالي 195 مشروع، أي 1% من الإجمالي.
- بلغ معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات للفترة 5%.
- لم يكن الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات ذا أهمية كبيرة، في المقابل كان هناك طلب عمومي كبير استفادت من غالبيته المؤسسات الأجنبية، حيث بلغت قيمة الخدمات المدفوعة 11 مليار دولار في عام 2009م.

يتبين لنا من خلال استقرائنا لحصيلة برنامج دعم النمو أنه اتسم بعدة جوانب إيجابية كمساهمته في تحقيق تحسن في معدلات النمو الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل ومساهمته في تحسين الوضع المالي للأفراد وزيادة القدرة الشرائية للمواطنين، مما أدى إلى تحسين مستوى المعيشة، إضافة الى أن البرنامج قدم دعمًا لتحسين وتطوير البنية التحتية في البلاد، مما ساهم في تحسين الخدمات العامة وتعزيز النشاط الاقتصادي، كما لا يمكننا اغفال الجوانب السلبية التي شابت تنفيذ هذا البرنامج وعلى رأسها الفساد الكبير، والمتتبع لسير هذا البرنامج يلمس وجود أمر متعمد لعرقلة أي توجه لدعم المنتج الوطني والتوجه نحو

[1]- مبارك بوعشة ،"**الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية -مقارنة نقدية**"، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001- 2014)، جامعة سطيف1، 11-12 مارس 2013، ص 12-13.

الاستيراد المتوحش وهذا رغم معدل النمو المصرح به خارج المحروقات، كما يعتبر من أهم النتائج السلبية لهذا البرنامج عدم قدرته على إخراج الاقتصاد الوطني من الطبيعة الريعية وتبعيته الشبه كلية لقطاع المحروقات.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009م)

استمرارا في السياسة الانفاقية التوسعية وفي إطار استمرارية جهود الدولة في دعم النمو الاقتصادي، تم إقرار برنامج آخر يسمى "البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009م)"، حيث تم تخصيص مبلغ ضخم لهذا البرنامج بقيمة تعادل 8 أضعاف مبلغ البرنامج السابق، حيث بلغت قيمته 4202.7 مليار دينار جزائري نتيجة لتحسن احتياطي الصرف من العملة الصعبة بفضل استمرار ارتفاع أسعار النفط، حيث يهدف البرنامج التكميلي إلى دعم النمو الاقتصادي وتعزيز القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني.

1- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو

يمكننا تلخيص مجمل أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009م) في: [1]

- تحسين مستوى المعيشة وتوفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والأمن؛
- تعزيز الاستثمار وتوفير بيئة ملائمة للأعمال؛
- زيادة الإنتاجية وتحسين الكفاءة من خلال تقليص الوقت المخصص للإجراءات الإدارية؛
- تطوير الموارد البشرية وتعزيز المعرفة والتكنولوجيا؛
- تطوير البنية التحتية وتحسين وسائل المواصلات والاتصالات؛
- رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة؛

[1]- ضيف أحمد، "**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم-الجزائر (1989-2012)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014- 2015، ص254.

يهدف البرنامج التكميلي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الحياة للمجتمع من خلال تحسين البنية التحتية وتنمية الموارد البشرية وتعزيز الاستثمار والإنتاجية الاقتصادية.

2-مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

كما ذكرنا سابقاً تم تخصيص مبلغ قدره 4202.7 مليار دينار جزائري للبرنامج التكميلي، وتم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية على النحو التالي:

- **قطاع التنمية المحلية والبشرية:** استفاد من برنامج خاص بقيمة 1908.5 مليار دينار جزائري ويمثل 45.5% من إجمالي البرنامج التكميلي.
- **قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية:** تم تخصيص مبلغ قدره 1073.1 مليار دينار جزائري لهذا القطاع، ما يعادل 40.5% من إجمالي البرنامج.
- **قطاعات الصناعة والفلاحة والصيد البحري:** استفادت من برنامج بقيمة 337.2 مليار دينار جزائري وهو ما يمثل 8% من إجمالي البرنامج.
- **القطاع الإداري الحكومي:** تم تخصيص برنامج خاص لتطوير وإصلاح الهيئات الحكومية الرئيسية مثل الداخلية والعدالة والمالية، ويبلغ قيمته 203.9 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 4.8% من البرنامج التكميلي.
- **قطاع التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال:** استفاد من برنامج قيمته 50 مليار دينار جزائري ويمثل 1.2% من البرنامج التكميلي.

وقد كانت المبالغ المخصصة للبرنامج خلال الفترة (2005-2009م) مقسمة كما يلي:

الجدول رقم (3): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي للنمو الاقتصادي (2005-2009م).

الوحدة (مليار دج)

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	%
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	**1908.5**	**%45.5**
- السكن.	555	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	399.5	
- البرامج البلدية للتنمية.	200	
- تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية.	250	
- تزويد السكان بالماء ،الكهرباء، الغاز.	192.5	
- باقي القطاعات.	311.5	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	**1703.1**	**%40.5**
- قطاع الأشغال العمومية والنقل.	1300	
- قطاع المياه.	393	
- قطاع التهيئة العمرانية.	10.15	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	**337.2**	**%8**
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.	312	
- الصناعة وترقية الاستثمار.	18	
- السياحة والمؤسسات الصفرية والمتوسطة والحرف.	7.2	
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية:	**203.9**	**%4,8**
- العدالة والداخلية.	99	
- المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية.	88.6	
- البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال.	16.3	
5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.	**50**	**%1.2**

المصدر: نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010م)**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد9، 2013، ص47.

3- انعكاسات البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي (2005-2009م)

تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009م) بهدف استمرار معدل النمو الاقتصادي الذي نشأ نتيجة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004م)، ويتميز هذا البرنامج عن سابقه من حيث المدة الممتدة وقيمته الإجمالية، حيث تفوق قيمته مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي السابق بما يقرب من ستة أضعاف، ويعود ذلك أساسًا إلى الحاجة لتغطية النقائص التي ظهرت بعد تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، وأيضًا نتيجة تراكم الادخار الوطني بسبب ارتفاع أسعار النفط منذ بداية الألفية الثالثة.

والشكل الموالي يوضح تطور مؤشرات النمو الاقتصادي الحقيقي خلال هذه الفترة.

الشكل(18): تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2009م.)

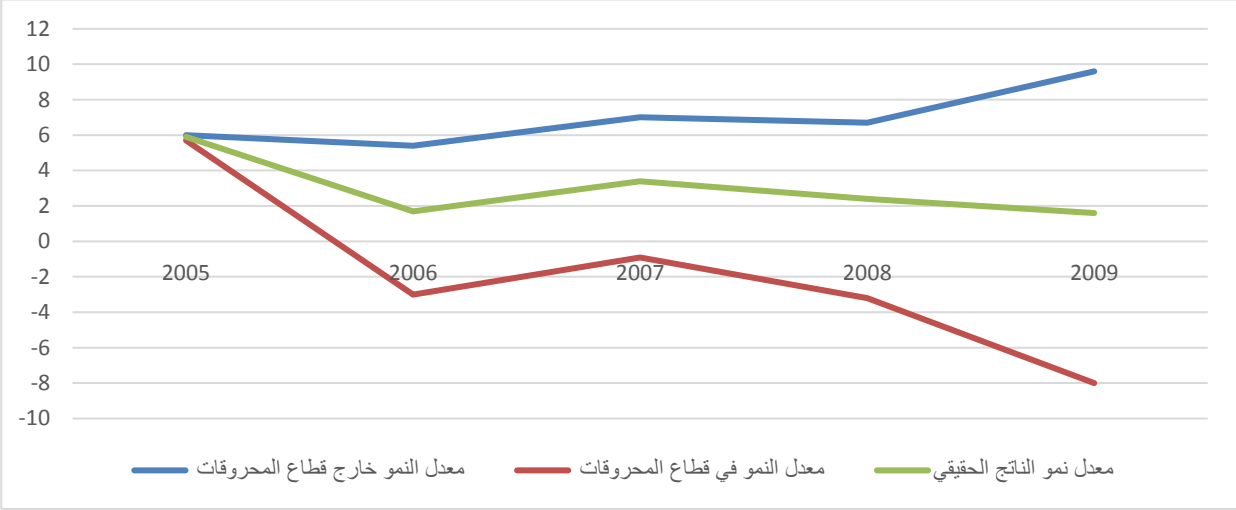

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتمادعلى: معطيات الملحق رقم (7)

وفقًا للشكل السابق يتضح أن معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009م) قد تراجعت بشكل متتالٍ، ويعزى هذا التراجع بشكل أساسي إلى انخفاض معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار النفط نتيجة انخفاض الطلب العالمي، وخاصة مع بداية الأزمة المالية العالمية في أواخر عام 2007م، إضافة إلى انخفاض حصة الجزائر من الإنتاج بسبب عوامل تتعلق بمنظمة أوبك، وفي المقابل شهدت معدلات النمو في قطاعات أخرى غير المحروقات تحسنًا ملحوظًا، وبلغت أعلى معدلاتها في عام 2009م حيث وصلت إلى 9,6%،

ويعود هذا التحسن بشكل رئيسي إلى الأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وخاصة في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية.

4- تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009م)

تُوضِح حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ما يلي[1]:

- شهدت معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009م) انخفاضًا، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع أسعار المحروقات نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على المحروقات بسبب الأزمة المالية العالمية عام 2008م.

- حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو إيجابية ولكنها لا تزال دون المستوى المطلوب، بينما سجل القطاع الصناعي العمومي معدلات نمو سالبة خلال الفترة (2005-2007م).

- ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تخفيض معدل البطالة من 17.7% عام 2004م إلى 10.3% عام 2009م.

- تم اكتشاف تأخر في تنفيذ المشاريع المعتمدة في برنامج دعم النمو وبلغت قيمتها 130 مليار دولار عام 2008م، ويرجع ذلك إلى:

✓ تأخر المشاريع بسبب ضخامة البرنامج نفسه مما أدى إلى ندرة الموارد العقارية وتأخر مكاتب الدراسات وصعوبة الموافقة على الصفقات العمومية.

✓ ثقل العبء المالي للبرنامج بسبب تقييم المشاريع التي عانت من:

- نقص في نضج الدراسات؛
- ارتفاع أسعار المواد والمدخلات الأخرى؛
- غياب استراتيجية واضحة ونقص مكاتب دراسات مؤهلة لتنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية التقنية؛

[1]- مبارك بوعشة، المرجع السابق، ص15-16.

- إهدار الموارد المالية الذي أثر سلبًا على فعالية الإنفاق العام وتأثيره على النمو الاقتصادي؛
- سيطرة الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية ومشاريع البنية التحتية وتهميش الشركات الوطنية.

ثالثا: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014م)

برنامج التنمية الخماسي (2010-2014م) هو برنامج طموح وشامل وضعته الحكومة بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ويهدف البرنامج إلى تحقيق نمو مستدام وشامل يعزز التنمية في جميع القطاعات الحيوية، بما في ذلك الصناعة والزراعة والسياحة والتعليم والصحة وغيرها، حيث تضمن البرنامج مجموعة واسعة من الإجراءات والمشاريع التي تهدف إلى تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز البنية التحتية وتعزيز الابتكار والبحث العلمي وتحسين الخدمات الاجتماعية، وفي هذا الصدد تم تخصيص موارد مالية كبيرة لتنفيذ هذا البرنامج وتحقيق أهدافه المحددة.

1- أهداف برنامج التنمية الخماسي:

تتمثل أهم أهداف برنامج التنمية الخماسي في:[1]

-**تعزيز التنمية البشرية:** تهدف إلى تحسين مستوى التعليم، وتطوير المهارات والقدرات البشرية، وتعزيز الرعاية الصحية للمواطنين.

-**الاستمرار في تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية:** يهدف إلى تعزيز البنية التحتية للبلاد، وتحسين الخدمات العامة مثل النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي.

-**دعم تنمية الاقتصاد الوطني:** يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين بيئة الأعمال وزيادة الاستثمارات وتعزيز التجارة والصناعة والقطاع المالي.

[1]- العيد صوفان، عبد المالك بوركوة، " **تقييم الاستثمارات العامة ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج من خلال الفترة 2000-2014**"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد1، 2017، ص56.

-**التنمية الصناعية:** يهدف إلى تطوير الصناعات المحلية وتعزيز التصنيع والإنتاج المحلي، وزيادة التنافسية في السوق العالمية.

-**تطوير اقتصاد المعرفة:** يهدف إلى تعزيز البحث العلمي والابتكار وتطوير قدرات الاستدامة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز قطاع التكنولوجيا والابتكار.

2-مضمون برنامج التنمية الخماسي

الجدول رقم (4): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014م).

الوحدة: (مليار دج)

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	%
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	**9903**	**45.42**
- السكن.	3700	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	1898	
- الصحة.	619	
- تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية.	1800	
- باقي القطاعات.	1886	
2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	**8400**	**38,52**
- قطاع الأشغال العمومية والنقل.	5900	
- قطاع المياه.	2000	
- قطاع التهيئة العمرانية.	500	
3-برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	**3500**	**16.5**
- الفلاحة والتنمية الريفية.	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي.	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل.	500	

المصدر: نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010م)**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد9، 2013، ص48.

يظهر الجدول السابق أن القطاعات المستفيدة من البرنامج الخماسي تشمل:

- **قطاع التنمية المحلية والبشرية:** تلقى برنامجًا خاصًا بتمويل قدره 9903 مليار دينار جزائري، ويمثل نسبة 45% من إجمالي البرنامج.

- **قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية:** تم تخصيص مبلغ 8400 مليار دج لهذا القطاع، ما يعادل نسبة 38.52% من إجمالي البرنامج.
- **قطاعات الصناعة، الفلاحة والتشغيل:** تستفيد من 3500 مليار دج، وتمثل نسبة 16.05% من إجمالي البرنامج.

بشكل عام يمكن القول إن التوزيع القطاعي للبرنامج يعكس رغبة الحكومة في استهداف القطاعات الرئيسية التي تؤثر مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل.

3- أثر برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2010-2014م)

شهدت معدلات النمو الاقتصادي تقلبا واضحًا عند مستويات منخفضة خلال الفترة (2010-2014م)، حيث لم تتجاوز 3.4% ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات نظرا لانخفاض الإنتاج والطلب على المحروقات نتيجة عدم تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة الاقتصادية، إضافة إلى التوجهات العالمية الجديدة نحو الطاقات البديلة، وفي حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات حافظت على مستواها المتدني مقارنةً مع الأموال التي تم ضخها لتعزيزها، ويوضح الشكل المرفق تطور مؤشرات النمو الاقتصادي للجزائر لهذه الفترة.

الشكل رقم (19): تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2010-2014م).

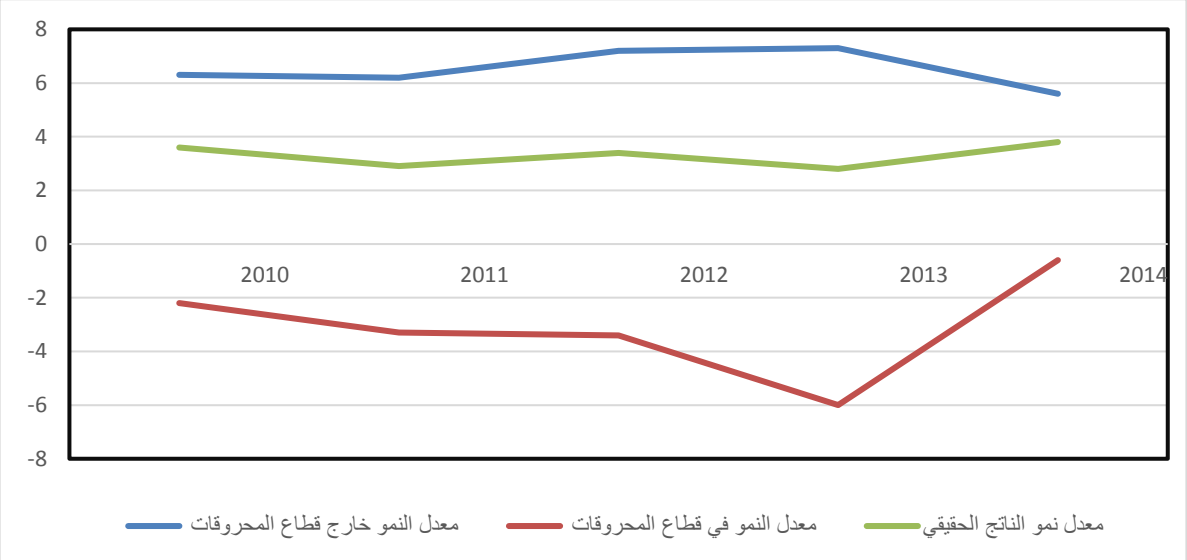

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتمادعلى: معطيات الملحق رقم (7).

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي كانت إيجابية إلا أنها لم ترقى إلى المستويات التي تترجم الحجم الهائل للاستثمارات العمومية التي ضختها الدولة لتعزيز النمو الاقتصادي، وتزامن ذلك مع تسجيل انخفاض مستمر في قطاع المحروقات حيث سجل معدلات نمو سالبة تقدر بـ -3.85% في المتوسط للفترة، وهذا يؤكد الارتباط القوي الذي يتواجد بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو قطاع المحروقات، وبناءً على ذلك يمكننا التأكيد أن انخفاض معدلات نمو قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي وراء تدهور معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (2010-2014م).

4- تقييم برنامج التنمية الخماسي (2010-2014م)[1]

أدى برنامج توطيد النمو (2010-2014م) دورًا حاسمًا في تحقيق نتائج إيجابية، أحد أهم تلك النتائج هو تحقيق معدلات نمو مقبولة خلال فترة البرنامج والتي كانت إيجابية في جميع السنوات، حيث تمكنت الجزائر من خفض ديونها الخارجية إلى أدنى مستوياتها وتحقيق احتياطيات نقدية معتبرة، ومن جانب آخر نجحت السلطات في ضبط الأوضاع المالية إلى حد كبير نظرا للتخصيصات المالية الكبيرة لبرنامج التنمية الخماسي، وسجلت الجزائر أيضًا نتائج جيدة فيما يخص رصيد الميزان التجاري ومعدلات التضخم المقبولة، ولا يمكن نسيان المكاسب الاجتماعية التي تحققت في معظم القطاعات وبدأت تظهر نتائجها من خلال التحسن الكبير في مؤشرات التنمية الاجتماعية، ومع ذلك وعلى الرغم من كل هذه النتائج الإيجابية الهامة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فإن الاقتصاد الجزائري لا يزال هشًا ولا يعول عليه كثيرًا في مجالي التشغيل والتنمية الشاملة، ويمكن الإشارة الى أن نقطة الضعف الرئيسية في أداء الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات متمثلة في القطاع الصناعي، حيث كانت نسبة نموه متواضعة، وبالتالي كانت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي غير مستقرة وضعيفة نسبيًا، وقد يعد ذلك فشلاً لسياسة الإنفاق العام التوسعية التي تم تنفيذها في الجزائر، نظرًا لعدم قدرتها على تنشيط القطاع الصناعي الذي يُعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في الاقتصادات

[1]- شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، "**أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا** "، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 2011، ص 107.

المعاصرة، علاوة على ذلك وبغض النظر عن الأثر الإيجابي لبرامج دعم النمو في البنية التحتية والهياكل الأساسية، فإن باقي القطاعات لم تبني لنفسها قاعدة صلبة يمكن الاعتماد عليها في حالة غياب دعم الدولة، وهذا قد يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي في حالة تخفيض الدولة لإنفاقها العام مقارنة بالوضع الحالي، وهذا ما قد يعرض الجزائر للتأثر بسرعة بأي هزات في أسواق النفط العالمية وتحت وطأة ارتفاع أسعار المواد الأساسية، وهذا ما يشكل أكبر تهديد للأمن والسلم الاجتماعي في الجزائر.

رابعا: تحليل النمو الاقتصادي الحقيقي للجزائر للفترة (2015-2020م)

شهد أداء النمو الاقتصادي في الجزائر تباطؤا مدفوعا بتقلص قطاع المحروقات، ونتيجة لاتباع نموذج نمو منهك يقوده القطاع العام وقطاع خاص متخلف، وقد بلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الخام الحقيقي للفترة (2015-2020م) 2% قبل أن ينخفض إلى -5,1% سنة 2020م تحت تأثير تداعيات جائحة كورونا، والشكل الموالي يوضح تطور مؤشرات النمو الاقتصادي للجزائر للفترة (2015-2020م).

الشكل رقم (20): تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2015-2020م).

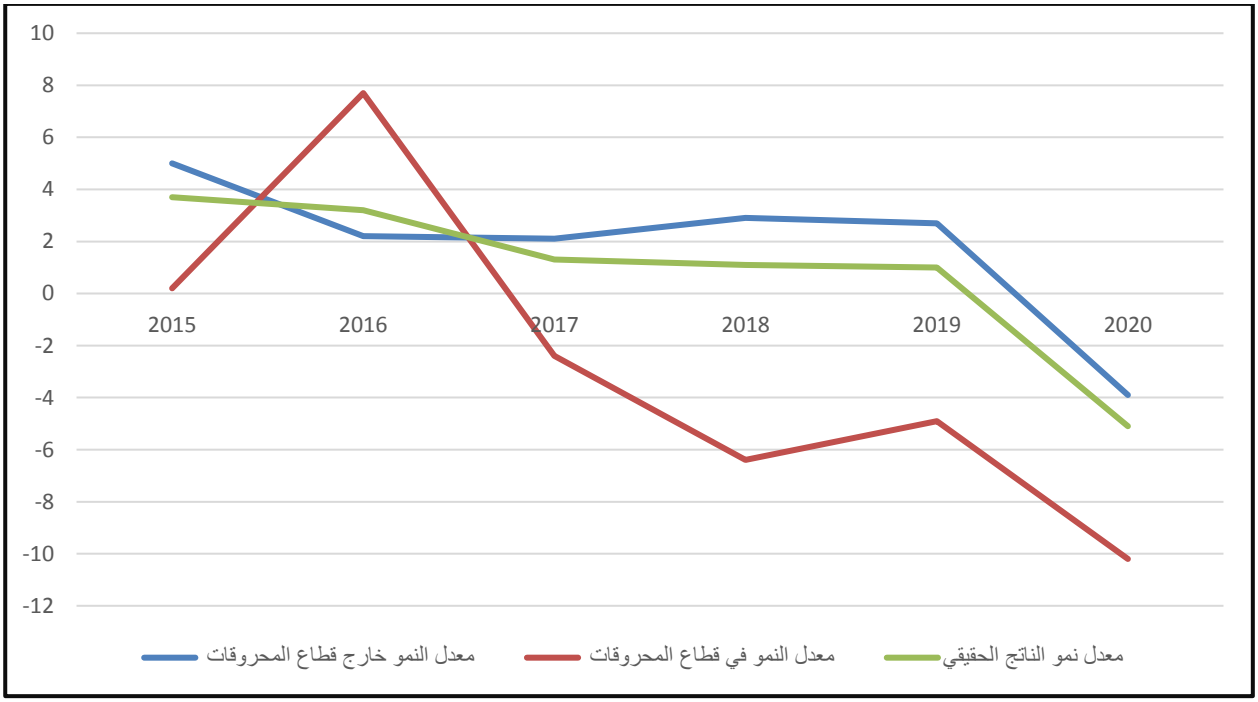

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتمادعلى: معطيات الملحق رقم (7)

من خلال الشكل أعلاه يظهر بأن النمو الاقتصادي قد تعزّز في 2015م بوتيرة عالية، حيث بلغ معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي3,7 ٪، ومن جهة أخرى فقد النمو خارج قطاع المحروقات 0,7 نقطة مئوية ليبلغ 5٪، بينما شهد قطاع المحروقات تعافيا طفيفا بمعدل نمو قدر بـ 0,2% بعد عشر سنوات من الانكماش المستمر، وفي سنة 2016م حافظ النمو الاقتصادي على معدل نمو معتبر رغم الانخفاض النسبي حيث سجل معدل نمو 3,2% مدعوما بالنمو الكبير الذي حققه قطاع المحروقات حيث بلغ 7,7%، بينما عرف النمو خارج المحروقات تدهورا مسجلا معدل 2,2% في جميع القطاعات لاسيما الفلاحة التي انخفض معدل مساهمتها في نمو اجمالي الناتج المحلي من 16,7% سنة 2015م إلى 6,3% سنة 2016م.[1]

شهد النمو الاقتصادي لسنة 2017م تراجعا بشكل ملحوظ حيث قدر بـ 1,3% بسبب التراجع الكبير لوتيرة توسع قطاع المحروقات، بينما بقي النمو خارج قطاع المحروقات يسجل معدلات متواضعة في حدود 2,1% وكانت أغلب القطاعات التي شهدت ارتفاعا في معدلات نموها كل من الصناعة والخدمات المسوقة والغير مسوقة،[2] ولقد عرف الناتج المحلي الاجمالي نموا ضعيفا نسبيا في سنة 2018م بمعدل 1,1% ويرجع ذلك بالأساس إلى ضعف أداء قطاع المحروقات الذي يندرج ضمن فترة الركود الطويلة التي يشهدها هذا القطاع منذ سنة 2006م مع استثناء سنة 2016م حيث حقق معدل نمو 7,7%، أما فيما يخص النمو خارج المحروقات فقد تحسن نوعا ما حيث انتقل من 2,1% سنة 2017م إلى 2,9% سنة 2018م ويرجع ذلك للأداء الجيد لقطاع الفلاحة، الذي استفاد من الظروف الجوية المناسبة ولارتفاع نمو قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات المسوقة وغير المسوقة رغم تراجع نمو قطاع الصناعة.[3]

يلاحظ فيما يخص سنة 2019م تسجيل معدل نمو اقتصادي متواضع قدر بـ 1% نتيجة الانخفاض المستمر في قطاع المحروقات إضافة الى التراجع الطفيف في معدل النمو خارج

[1]– التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص22.

[2]– التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص15.

[3]- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص14.

قطاع المحروقات حيث سجل معدل 2,7% بعد أن كان 2,9% في السنة السابقة، ويذكر أن هذا التراجع قد مس جميع القطاعات الخمس خارج قطاع المحروقات.[1]

تعتبر سنة 2020م استثنائية للعالم ككل وهذا نتيجة لجائحة كورونا وتداعياتها على الاقتصاد العالمي فبالنسبة للاقتصاد الجزائري فقد سجل معدل نمو سالب بقيمة -5,1% والذي يعتبر أدنى معدل نمو منذ عقود، ففي خضم تفشي جائحة كورونا والانهيار المتزامن في الطلب على النفط وأسعاره، واجه الاقتصاد الجزائري ضغطا هائلا، وقد تسببت تدابير الاغلاق في تأثير واسع النطاق وطال هذا التأثير على وجه الخصوص قطاع الخدمات والبناء، فضلا عن القطاعات كثيفة العمالة والمتمركزة في شريحة العاملين في القطاع الغير الرسمي، وقد أغلقت الحدود الجزائرية لمدة عام، تراجعت خلالها التدفقات التجارية بحدة، وفي الوقت نفسه كان الهبوط المفاجئ في أسعار النفط في فيفري 2020م، حيث تراجعت صادرات المحروقات، الأمر الذي كان شديد التأثير على إيرادات الدولة، ومن جهة أخرى اعتمدت الحكومة خطة إنعاش اجتماعي واقتصادي في 2020م محاولة تلافي أو التقليل من تداعيات هذه الجائحة على مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لآثار تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2020م).

المطلب الأول: متغيرات ونموذج الدراسة

تركز هذه الدراسة في قياسها على الاقتصاد الجزائري باستخدام البيانات السنوية التي تغطي الفترة (1970-2020م)، وذلك للإجابة على فرضية الدراسة الثانية والثالثة والتي تشير إلى إمكانية وجود علاقة موجبة أو سالبة طويلة الأجل بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي، حيث سيتم الاعتماد على منهجية حديثة في القياس الاقتصادي وهي منهج ARDL للتكامل المشترك ويسمى ايضا بمنهج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع، وتم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات أحدها تابع والبقية مستقلة، والتي تمكننا من بناء

[1]- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2019، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص24.

نموذج تفسيري للعلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر، والجدول التالي موضح للمتغيرات المعتمدة في الدراسة.

جدول رقم (5): يوضح متغيرات الدراسة ومصدرها.

مصدر البيانات	الترميز	المتغيرات	الصفة
قاعدة بيانات البنك الدولي	**GDPPC**	نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي	تابع
بيانات شركة بريتيش بيتروليوم	**OP**	سعر برميل النفط	مستقل
الديوان الوطني للإحصاء، موقع وزارة المالية، موقع صندوق النقد العربي، البنك الدولي	**NE**	اجمالي الانفاق الوطني(% من اجمالي الناتج المحلي)	مستقل
قاعدة بيانات البنك الدولي	**EXCH**	سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي لمتوسط الفترة)	مستقل
قاعدة بيانات البنك الدولي	**INF**	معدل التضخم	مستقل
قاعدة بيانات البنك الدولي	**M2**	الكتلة النقدية	مستقل

المصدر: من إعداد الطالب بناء على: معطيات الملحق (8).

يمكن صياغة النموذج في شكله الرياضي على النحو التالي:

$$GDP - PC = f(OP, NE, EXCH, INF, M2)$$

قبل البدء في تقدير نموذج ARDL وتحليل نتائجه، عملنا على إدخال اللوغاريتم النيبيري على طرفي المعادلة لتفادي ضغوطات الاتجاه العام والتخلص من تجانس وحدات القياس، وتستخدم البيانات في شكلها أللوغاريتمي لجعلها أكثر تجانسا وملائمة ومنه أكثر صلاحية[1]، وبالاعتماد على منهج ARDL للتكامل المشترك تصبح صيغة النموذج كالتالي:

[1]- علاوة لعلالي، **سياسة الظبط والاستقرار حسب منظور المنهجية غير الهيكلية – حالة الاقتصاد الجزائري**–، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص125.

$$LGDPPC = B_0 + B_1 LGDPPC_{t-1} + B_2 LOP_{t-1} + B_3 \mathrm{LNE}_{t-1} + B_4 LEXCH_{t-1} + B_5 LINF_{t-1} + B_6 LM2_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} y_1 \Delta LGDPPC_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_2 \Delta LOP_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_3 \Delta \mathrm{LNE}_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_4 \Delta LEXCH_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_5 \Delta LINF_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_6 \Delta LM2_{t-p} + \varepsilon i$$

حيث أن: εi : حد الخطأ،Δ: الفرق الأول،المعاملات (B_1, B_2, B_3, B_4)تقيس العلاقة طويلة الأجل، المعاملات(y_1, y_2, y_3, y_4) تقيس حركية المدى القصير للنموذج، ***LGDPPC*:** اللوغاريتم النيبيري لنصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ، ***LOP*:** اللوغاريتم النيبيري لسعر برميل النفط، ***LNE*:** اللوغاريتم النيبيري لاجمالي الانفاق الوطني(% من اجمالي الناتج المحلي)، ***LEXCH*:** اللوغاريتم النيبيري لسعر الصرف الرسمي، ***LINF*:** اللوغاريتم النيبيري لمعدل التضخم، ***LM2*:** اللوغاريتم النيبيري للكتلة النقدية.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة) لمتغيرات النموذج

ان اختبار استقرار السلاسل الزمنية يعتبر شرط رئيسي من شروط التكامل المشترك، وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة لمعرفة خصائص السلاسل الزمنية من حيث درجة تكاملها، اذ أنه يجب أن تكون مستقرة من الدرجة I(0) أوI(1) أو مزيج بينهما أي I(0) وI(1) حتى يتحقق شرط تقدير نموذجARDL ، فإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة أو مستقرة من الدرجةI(2) فلا يمكن تقدير نموذج ARDL[1].

هذا ويعد اختبار اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس–بيرون (PP) من أهم الاختبارات للتأكد من وجود الاستقرارية أو جذر الوحدة، وبالاستعانة ببرنامجEviews 12،

[1]- بدر الدين طالبي، إبراهيم برقوقي، **نمذجة قياسية لتأثير سعر الصرف على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (ARDL) للفجوات الزمنية خلال الفترة(1980-2014)**، مجلة العلوم التجارية، المجلد15، العدد02، ص: 13.

قمنا باختباري (ADF) و(PP) على السلاسل الزمنية لنموذج دراستنا، والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (6): يوضح نتائج اختبار ADF و PP.

المتغيرات	اختبار ADF			اختبار PP			متكامل من الدرجة
	T- Statistic	Prob.*	Critical Value 5%	T- Statistic	Prob*	Critical Value 5%	
LGDPPC	-4.689794	0.0004	-2.922449	-4.913113	0.0002	-2.922449	I(1)
LOP	-6.136736	0.0000	-2.922449	-6.383373	0.0000	-3.504330	I(1)
LNE	--7.403450	0.0000	-2.922449	-7.764485	0.0000	-2.922449	I(1)
LEXCH	-4.415019	0.0009	-2.922449	-4.552071	0.0006	-2.922449	I(1)
LINF	-9.853303	0.0000	-2.922449	-9.899368	0.0000	-2.922449	I(1)
LM2	-5.224802	0.0001	-2.922449	-5.331050	0.0000	-2.922449	I(1)

*Prob: تعبر عن القيمة الاحتمالية لـ (P-value)

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق(9-10).

بناء على النتائج في الملحق رقم (9-10) ومن خلال النتائج في الجدول أعلاه وبمقارنة قيمة t المحسوبة بـ t الجدولية (قيم Mackinnon) عند مستوى معنوية 5% =α نلاحظ بأن السلاسل LGDPPC، LOP، LNE، LEXCH، LINF، LM2 غير مستقرة لأن قيم الاحتمالات هي أكبر من 5%، وذلك حسب اختباري ADF و PP، لكن السلاسل D(LGDPPC)، D(LOP)، D(LNE)، D(LEXCH)، D(LINF)، D(LM2) مستقرة لأن الاحتمالات هي أقل من 5% في كلتا الاختبارين لـ ADF و PP، وبالتالي يمكن القول أن كل السلاسل الزمنية لمتغيرات دراستنا متكاملة من الدرجة I(1)، وبهذا تأخذ السلاسل السابقة الأشكال الآتية والمعبرة عن استقراريتها:

الشكل رقم (21): يوضح سلاسل الدراسة المستقرة.

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برمجية EVIEWS 12.

المطلب الثالث: تقدير نموذج ARDL

حسب نتائج دراسة Pesaran و Shin و Smith سنة 2001م الذين طوروا مقاربة جديدة لا تتقيد بشرط أن تكون كل السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة حتى يتم استخدام منهجية شعاع تصحيح الخطأ، وتدعى هذه الطريقة بمقاربة الحدود لنموذج ARDL، ويمكن تطبيق هذه المنهجية في حالة ما إذا كانت السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة صفر أو من الرتبة الأولى أو مزيج من درجات التكامل صفر وواحد، وهو ما يتوافق مع دراستنا في هذا النموذج، باعتبار أن السلاسل الزمنية المعنية متكاملة من الدرجة واحد.

لتنفيذ ذلك نتبع الخطوات الاتية:

✓ **أولا: تحديد درجات التأخير المثلى:**

بعد التحقق من اختبار جذر الوحدة، فإن المرحلة التالية ضرورية لاختيار طول التأخر المناسب، وهذا قبل تطبيق اختبار حدود ARDL، ولتوضيح درجة التأخير المثلى استخدمنا معيار أكايك AIC (Akaike Information Criteria).

وتشير نتائج هذا الاختبار الموضحة في الشكل رقم (22) إلى أنه بعد تقدير 277 نموذجاً، كان طول التأخر الأمثل عند (2،2،0،2،1،2) وهي تمثل قيمة التأخير لكل متغير.

شكل رقم (22): يبين مخرجات أفضل عدد حدود التباطؤ في المتغيرات المدرجة في النموذج.

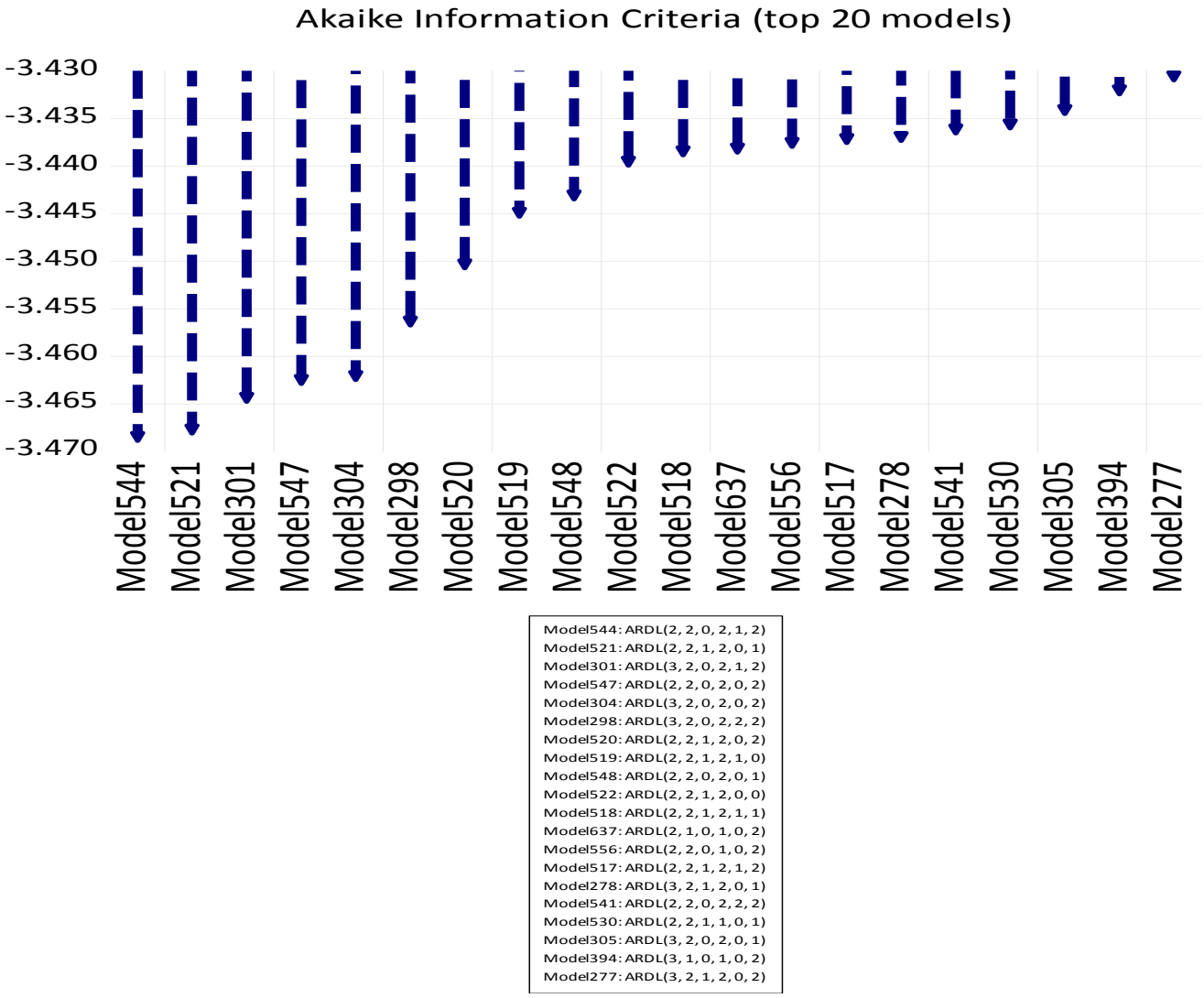

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برمجية EVIEWS 12.

✓ ثانيا: اختبار الحدود لنموذج ARDL (bounds test)

يهدف هذا الاختبار الى الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، لأجل هذا يتم اختبار فرضية العدم القائلة: عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي $H_0: \beta_1=\beta_2=\beta_3= 0$ ، مقابل الفرضية البديلة: التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج أي$H1: \beta1\neq\beta2\neq\beta3\neq0$. [1]

الجدول الآتي يوضح نتائج اختبار الحدود.

جدول رقم (7): يوضح اختبار Bounds Test .

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	10.01318	10%	2.08	3
K	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق(10).

تبين النتائج في الجدول أعلاه أن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود عند مقارنتها مع القيمة الجدولية المقابلة لها والمحسوبة من طرف Pesaran and al 2OO1 وفي حالة وجود حد ثابت وبدون اتجاه عام K=5، فنجد أن قيمة F المحسوبة هي 10.01318 وهي أكبر من جميع الإحصاءات عند الحدين الأدنى والأعلى وعند مستويات معنوية 10%، 5%، 2.5%، 1%، ونتيجة لهذا فإنها تقبل الفرضية البديلة ،أي وجود تكامل متزامن في الأجل الطويل بين كل من سعر النفط واجمالي الانفاق الوطني من الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف الرسمي ومعدل التضخم اضافة الى الكتلة النقدية مع المتغير التابع المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

[1]- عبد الاله خلاصي، باركة محمد الزين، **تحليل وقياس العلاقة بين نفقات الصحة ومصادر التمويل في الجزائر باستخدام مقاربة ARDL للفترة 1990-2018**، مجلة الباحث بجامعة ورقلة، المجلد19، العدد01، ص 271.

✓ **ثالثا: نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل**

- نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل:

من أجل معرفة مدى معنوية نموذج شعاع تصحيح الخطأ لابد من التحقق في بادئ الأمر من إشارة ومعنوية معامل تصحيح الخطأ لشعاع التكامل المشترك، ولتحديد معنوية هذه المعلمة لابد من تقدير العلاقة قصيرة الأجل، وبالتقدير باستخدام برمجية Eviews12 تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (8): يوضح معلمات الاجل القصير لنموذج الدراسة.

ECM Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDPPC(-1))	-0.344480	0.098064	-3.512822	0.0013
D(LOP)	0.195376	0.018390	10.62411	0.0000
D(LOP(-1))	0.084229	0.026413	3.188918	0.0031
D(LNE)	-0.430901	0.082215	-5.241174	0.0000
D(LEXCH)	-0.662197	0.038855	-17.04291	0.0000
D(LEXCH(-1))	-0.195909	0.075903	-2.581067	0.0143
D(LINF)	0.040777	0.008889	4.587597	0.0001
D(LM2)	-0.065084	0.071340	-0.912304	0.3680
D(LM2(-1))	-0.137527	0.069929	-1.966665	0.0574
CointEq(-1)*	**-0.283682**	**0.031240**	**-9.080828**	**0.0000**

R-squared	0.952795	Mean dependent var	0.045558
Adjusted R-squared	0.943354	S.D. dependent var	0.141822
S.E. of regression	0.033754	Akaike info criterion	-3.775013
Sum squared resid	0.045574	Schwarz criterion	-3.427535
Log likelihood	101.4878	Hannan-Quinn criter.	-3.643180
Durbin-Watson stat	2.028691		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق(11).

تظهر نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل أن معامل تصحيح الخطأ سالب (-0.28) وذو دلالة إحصائية لأن قيمة Prob<0.05، وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يستغرق فترة واحدة حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، كما يظهر من النتائج أن 28% من مستوى التوازن في المدى الطويل يتم تصحيحه كل سنة، كما نلاحظ من النتائج في الجدول أعلاه أيضا أن معامل التحديد R2 أعطى قوة تفسيرية مرتفعة للنموذج بلغت 95.33% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (LGDPPC) بدلالة المتغيرات التفسيرية، أما القيمة المتبقية 4,67% فترجع إلى الخطأ العشوائي والذي يضمن العوامل الأخرى المؤثرة في المتغير التابع.

- **شكل العلاقة طويلة الأجل:**

نقوم بتقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل لمعرفة التفاعلات بين المتغيرات في الأجل الطويل، وبعد إجراء عملية التقدير تم التحصل على المخرجات التالية:

جدول رقم (9): يوضح معلمات الأجل الطويل المتعلقة بنموذج الدراسة.

Long Run Coeffiicients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOP	0.246992	0.087158	2.833839	0.0077
LNE	-1.518957	0.526940	-2.882599	0.0068
LEXCH	-0.382894	0.098786	-3.876009	0.0005
LINF	0.199436	0.079290	2.515270	0.0168
LM2	0.314745	0.099713	3.156525	0.0033
C	10.86090	2.969023	3.658072	0.0009

EC = LGDPPC - (0.2470*LOP -1.5190*LNE -0.3829*LEXCH + 0.1994

*LINF + 0.3147*LM2 + 10.8609)

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق(12).

من الجدول أعلاه نستخرج معادلة الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، وهي:

LGDPPC= 0.2470*LOP - 1.5190*LNE - 0.3829*LEXCH
+ 0.1994*LINF + 0.3147*LM2 + 10.8609

من نتائج الجدول أيضا يتبين وجود علاقة معنوية ذات أثر ايجابي بين كل من المتغير (LOP) أسعار النفط والمتغير التابع (LGDPPC)، ذلك لأن الاحتمال أقل من 5%، حيث أن ارتفاع سعر النفط بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بـ 0.24 في الأجل الطويل، وهذه النتيجة تتوافق مع الطرح النظري القائل بأن أي زيادة في أسعار النفط ستفضي إلى زيادة مطردة في معدلات النمو الاقتصادي لدى البلدان ذات الطبيعة الريعية، حيث من المعلوم أن الجزائر دولة ريعية، اذ يعتمد اقتصادها بشكل كبير على الإيرادات الناتجة من الصادرات النفطية، وتحظى البلاد بموارد طبيعية هائلة، وتعتبر الصناعة النفطية قطاعًا حيويًا يسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي للبلاد، إذ تعززت الخزينة العمومية طيلة الفترة (1970-2020م) وخاصة في فترات ارتفاع أسعار النفط بمبالغ مالية هائلة مما أدى لارتفاع الاستثمارات العمومية وتمويل المشاريع الحكومية وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين مما عزز النمو في تلك الفترات، وهذه النتائج تتفق مع دراسة كل من "مولود بوعوينة"[1] و " لمياء مومني"[2] و"سعاد بن مسعود"[3] و"عبد الله نعمي، عبد العزيز شيخاوي"[4].

إضافة إلى الأثر الموجب بين أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر هناك مرونات أخرى للمتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج تتراوح ما بين مرونات موجبة وسالبة سنحاول تفسيرها في النقاط الاتية:

[1]- مولود بوعوينة، المرجع السابق.

[2]- لمياء مومني، المرجع السابق.

[3]- سعاد بن مسعود، المرجع السابق.

[4]- عبد الله نعمي، عبد العزيز شيخاوي ، "**أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر خلال الفترة 199-2020 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)**"، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد7، العدد1، جوان 2022.

_ بالنسبة لمتغير اجمالي الانفاق الوطني(% من اجمالي الناتج المحلي) (LNE): تظهر النتائج أن هناك علاقة معنوية لأن الاحتمال أقل من 5%، إلا أنها عكسية بين النمو الاقتصادي وإجمالي النفقات الوطنية حيث أنه إذا ارتفع متغير اجمالي الانفاق الوطني بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بمستوى يقدر بـ 1.51% في الأجل الطويل، وهذه العلاقة العكسية بين اجمالي النفقات الوطنية والنمو الاقتصادي في الجزائر تبين سوء التوجيه والاستخدام الأمثل للإنفاق وعدم توجيهه نحو المشاريع الإنتاجية التي تدعم النمو الاقتصادي، وتوجيهه نحو الاستهلاك بدرجة عالية.

_ بالنسبة لمتغير سعر الصرف الرسمي (LEXCH): تظهر نتائج التقدير أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة معنوية كون الاحتمال أقل من 5%، هذا ما يوضح التأثير السلبي لسعر الصرف على النمو الاقتصادي، اذ تبين من النتائج أن ارتفاع متغير سعر الصرف الرسمي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بمقدار 0.38 في الأجل الطويل، وقد جاءت هذه النتيجة مخالفة للنظرية الاقتصادية، إلا أنها متوافقة مع طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على الاستيراد وليس الانتاج المحلي للسلع والخدمات، وبالتالي فان ارتفاع سعر الصرف يؤدي الى ارتفاع تكلفة الاستيراد مما يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي عمليا في الجزائر.

_ بالنسبة لمتغير التضخم (LINF): تظهر النتائج أن هناك علاقة موجبة بين النمو الاقتصادي والتضخم وهو ما يوافق الطرح النظري، إذ تظهر النتائج أن ارتفاع التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو بـ 0.19، فضلا على أنها جاءت معنوية إحصائيا حيث أنه من المعلوم نظريا أن ارتفاع الأسعار يحفز قطاع الأعمال على الاستثمار من أجل تعظيم الأرباح من خلال تحقيق معدلات إنتاج أعلى تواكب الطلب المتزايد، لكن في حالة الجزائر نجد أن هذه النتيجة تخالف الواقع العملي فيها، كون أن التضخم يكبح عن طريق الاستيراد والذي يقلص معدلات النمو الاقتصادي في نهاية المطاف.

_ بالنسبة لمتغير الكتلة النقدية (LM2): تظهر النتائج أن هناك علاقة معنوية إحصائيا بين النمو الاقتصادي والكتلة النقدية فالاحتمال جاء أقل من 5%، فضلا على أنها طردية بحيث الزيادة في الكتلة النقدية تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار 0.31، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وخصوصية الاقتصاد الجزائري.

✓ رابعا: اختبارات تشخيص النموذج

لاختبار جودة النموذج من الناحية القياسية استخدمنا عدة اختبارات منها اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء من خلال اعتماد اختبار LM، أيضا اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ بحيث استخدمنا اختبار ARCH، وأخيرا اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية استعملنا اختبار Jarque-Bera، ولقد تم إجراء الاختبارات والنتائج موضحة في الجدول والشكل المواليين:

جدول رقم (10): يوضح جودة النموذج القياسية.

الاختبارات التشخيصية Diagnostic Test			
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.346793	Prob. F(1,46)	0.5588
Obs*R-squared	0.359163	Prob. Chi-Square(1)	0.5490
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.411676	Prob. F(2,32)	0.6660
Obs*R-squared	1.229133	Prob. Chi-Square(2)	0.5409

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق(13).

شكل رقم (23): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

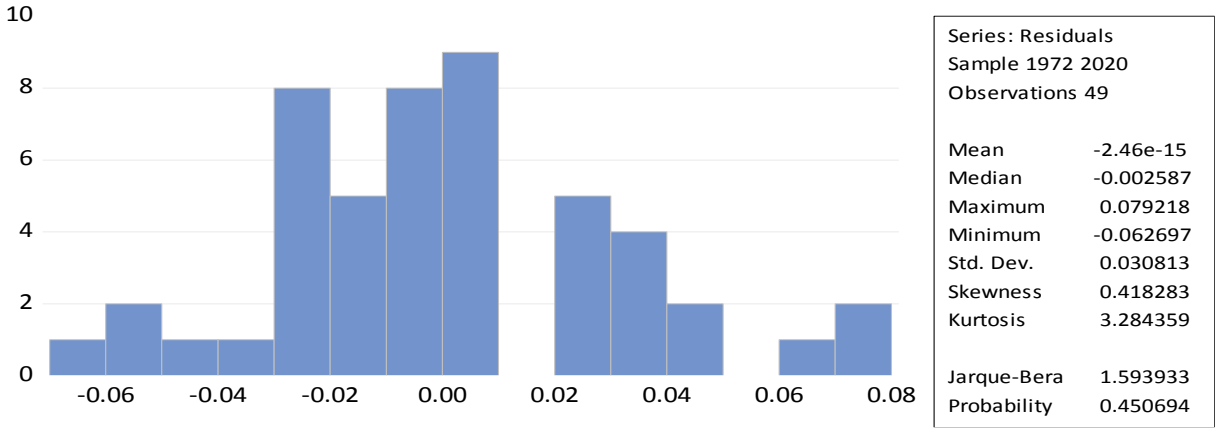

المصدر: مخرجات برمجية EVIEWS 12.

من الجدول يبين اختبار ARCH المتعلق بالكشف عن تباين سلسلة حد الخطأ عدم وجود هذا المشكل في النموذج وذلك لأن قيمة F المحسوبة قدرت بـ0,34 وباحتمال 0,55 وهو أكبر من 5%، وهذا ما قادنا إلى قبول فرضية العدم لثبات سلسلة حد الخطأ، كما أن احتمالObs*R-squared هو 0,54 وبالتالي أكبر من 5% ومنه نستنتج أن البواقي خالية من مشكل اختلاف التباين، كما يشير اختبار Lagrange Multiplier (LM) إلى أن النموذج المقدر خال من مشكل الارتباط الذاتي ، أي يدعم هذا الاختبار فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ذلك لأنF المحسوبة هي0,41 وباحتمال 0,66 وهو أكبر من 5% ما يدل على عدم معنوية F، ومن جهة أخرى يبين الشكل أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera هي 0.45 وهي أكبر من 5% ومنه البواقي تتوزع بشكل طبيعي.

✓ خامسا: اختبار استقرار النموذج (Stabilité Test)

بالنسبة لاختبار استقرار المعلمات نعتمد على اختبارين هما اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM واختبار CUSUM SQ وهو اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي، ونتائج الاختبارين موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (24): يوضح التمثيل البياني للمجموع التراكمي للبواقي، ومربعات البواقي.

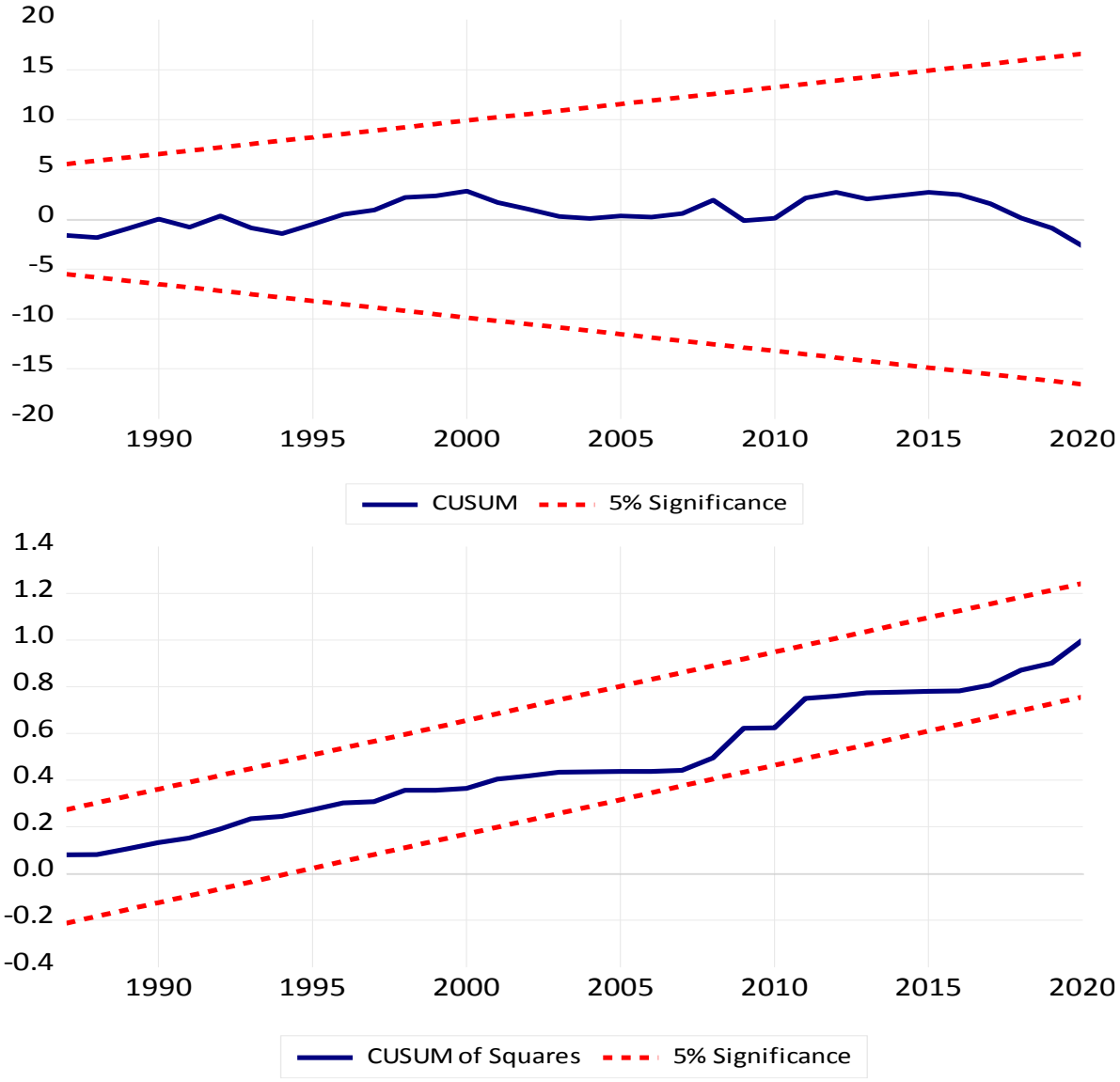

المصدر: مخرجات برمجية EVIEWS 12.

يتضح من الشكل أن الأخطاء من خلال الرسم البياني أدناه تتحرك ضمن حدود مجال محدد عند مستوى معنوي 5%، وهذا يعني أن هناك انسجام واستقرار للنموذج بين نتائج الأجلين الطويل والقصير، ومنه انعدام أي وجود لتغيير هيكلي لبيانات متغيرات النموذج، وبالتالي يتضح أن هذا النموذج يصلح لتمثيل العلاقة بين النمو الاقتصادي وتقلبات أسعار النفط في الجزائر.

خلاصة الفصل

تم التطرق في هذا الفصل المعنون بـ دراسة تحليلية قياسية لتطور النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة (1970–2020م) من خلال توضيح واقع قطاع النفط في الجزائر وتحليل تطور النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال فترة الدراسة وفي الأخير قمنا بدراسة قياسية لتطور النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط لنفس الفترة وسنورد أهم النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل:

– أبانت الدراسة عن الإمكانيات النفطية الهائلة التي تزخر بها الجزائر سواء من جانب الاحتياطيات المؤكدة فقد قدرت بـ 12.2 مليار برميل أو من جانب الطاقة الإنتاجية حيث فاقت في بعض السنوات حاجز 1.3 مليون برميل/اليوم ومن جانب الطاقة التكريرية التي عرفت نموا متصاعدا لتصل سنة 2020م إلى 670 ألف برميل/اليوم وشبكة النقل المنتشرة على طول البلاد وعرضها إضافة إلى البنية التحتية لهذه الصناعة ونذكر أيضا ميزة القرب من أسواق الاستهلاك ونقصد بالخصوص السوق الأوروبية.

– تم الاثبات في هذا الفصل أن تقلبات أسعار النفط لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث تم تحليل البيانات وتوثيق العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومؤشرات النمو الاقتصادي، وتبين أن التغيرات في أسعار النفط ترتبط بعلاقة طردية طويلة الأجل مع النمو الاقتصادي.

– توصلنا في هذا الفصل إلى أن الاقتصاد الجزائري معرض بشدة للتقلبات في أسعار النفط بسبب اعتماده الكبير على النفط كمورد رئيسي، ويعزى ذلك إلى التأثير الكبير لإيرادات النفط على الناتج المحلي الإجمالي والميزانية العامة.

–أظهرت نتائج هذا الفصل القصور الكبير في استغلال الفوائض النفطية خلال فترات انتعاش الأسعار في الأسواق العالمية والذي يعزى في غالبيته للفساد المنتشر الذي نخر الاقتصاد الوطني وما يؤكد ذلك فضائح الفساد التي طالت علية القوم من وزراء ورؤساء حكومات.

الخاتمة

تؤثر تقلبات أسعار النفط بشكل كبير على النمو الاقتصادي للدول، فعندما ترتفع أسعار النفط فإن الدول المصدرة تستفيد من زيادة في الإيرادات والعائدات التي تأتي من صادرات النفط، تتيح لها زيادة فرص التنمية الاقتصادية وتحقيق نمو مستدام، ومن ناحية أخرى عندما تنخفض أسعار النفط، تواجه الدول المصدرة تحديات كبيرة وتنخفض إيراداتها وتتراجع معدلات النمو الاقتصادي، خاصة إذا كانت تعتمد على العائدات النفطية بشكل أساسي في مداخيلها ولم تجد لها بعد منافذ أخرى لتمويل اقتصاداتها.

ونظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري واعتماده الكبير على القطاع النفطي الذي يسهم بشكل كبير في الإيرادات الحكومية وصادرات البلاد، فعندما تنخفض أسعار النفط يتأثر الاقتصاد الجزائري سلبًا، فتنخفض الإيرادات والعائدات مما يتسبب في تحديات اقتصادية تشمل تباطؤ معدلات النمو وارتفاع البطالة وتدهور الميزانية العامة، فبعد الدراسة والتحليل توصلت الدراسة لجملة من النتائج تم تقسيمها إلى نتائج الدراسة النظرية ونتائج الدراسة العملية والمتمثلة في:

نتائج الدراسة النظرية:

– يتم تسعير النفط من خلال عدة أنواع تم ذكرها في الفصل الأول، وأهم العوامل المؤثرة في التسعير هي العرض والطلب، إضافة للتطورات السياسية والاقتصادية.

–توصلت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي هو هدف رئيسي للدول في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة، وتشمل العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، الاستثمار في الرأسمال البشري والبنية التحتية والتقدم التكنولوجي والإطار المؤسسي والاستقرار السياسي والاقتصادي، حيث يترتب على النمو الاقتصادي فوائد مثل زيادة فرص العمل وتحسين مستوى الدخل الفردي وتمويل الخدمات العامة وتحقيق التقدم الاجتماعي والثقافي، كما توجد عدة نظريات تشرح وتفسر آليات النمو الاقتصادي مثل النظرية الكلاسيكية والنظرية الكنزية والنظرية النيوكلاسيكية والنظرية الحديثة.

نتائج الدراسة العملية:

بعد استعراض الإمكانات النفطية الجزائرية اتضح لنا أن الجزائر تمتلك احتياطات هامة من النفط الخام تقدر ب 12.2 مليار برميل إضافة لكونها من بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط والتي لها باع طويل في صناعة النفط من خلال شركة سوناطراك حيث لم يتم استغلال الفوائض النفطية في فترات انتعاش الأسعار بالشكل الذي يسمح بصناعة معدلات نمو مرتفعة ومستديمة، هذه النتيجة تنفي ما جاء في الفرضية الثانية والقائلة "**الجزائر لديها إمكانيات نفطية هامة، بما في ذلك احتياطات ضخمة من النفط وبنية تحتية قوية وخبرة فنية في صناعة النفط، لعلها تساهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستديمة**"

-كان للانخفاضات الحادة في أسعار النفط التي شهدتها بعض فترات الدراسة آثارا سلبية على النمو الاقتصادي الجزائري، بما في ذلك انخفاض الإيرادات الحكومية والضغوط المالية والقيود على الإنفاق العام، مما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.

-أثبتت الدراسة أن فترات الانتعاش في أسعار النفط لم تستغل كما يجب ودائما يعقبها تدهور اجتماعي نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي وهذا يدل لعدم رضى المجتمع على سلوك الطبقة الحاكمة وكيفية تعاملها مع الفوائض البترولية وهذا ما تبين في فضائح الفساد التي ظهرت عقب انتهاء كل فترة انتعاش.

-توصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية واقتصادية بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي أين تصل حساسية النمو الاقتصادي لتقلبات أسعار النفط إلى مقدار 24% وهو مقدار يعبر عن خصوصية الاقتصاد الجزائري وارتباطه الوثيق بتقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1970-2020م، خاصة في فترات انتعاش الأسعار في السوق العالمية فضلا على أن العلاقة طردية (موجبة) في الأجل الطويل، وهذه النتائج تعزز الفرضية الثانية تأكيدا والقائلة بـ "**يحتمل أن ترتبط تقلبات أسعار النفط بعلاقة موجبة طويلة الأجل مع النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1970-2020م)**"، وتنفي ما جاءت به الفرضية الثالثة والقائلة بأنه: "**يحتمل**

أن ترتبط تقلبات أسعار النفط بعلاقة سالبة طويلة الأجل مع النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1970-2020م)"

التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة يمكن تقديم بعض التوصيات التالية:

- تعزيز تنويع الاقتصاد الجزائري بعيدًا عن الاعتماد الشديد على النفط، بتطوير وتدعيم القطاعات الأخرى مثل التصنيع والزراعة والخدمات والطاقة المتجددة حيث يتطلب ذلك تحفيز الاستثمار وخلق بيئة ملائمة للأعمال وتعزيز التكنولوجيا والابتكار.

- تحسين إدارة إيرادات النفط بطرق فعالة وشفافة من خلال إنشاء صناديق ثروة سيادية واحتياطات استراتيجية للحد من التأثيرات الغير مرغوبة لتقلبات أسعار النفط.

- زيادة الاستثمار في تطوير البنية التحتية الاقتصادية في الجزائر، ويشمل ذلك تحسين البنية التحتية للنقل والطاقة والاتصالات وتطوير المناطق الصناعية والمناطق الحرة وتعزيز القدرات اللوجستية والتجارية لدعم النمو الاقتصادي.

- دعم دور القطاع الخاص في تعزيز النمو الاقتصادي، بتوفير بيئة قانونية وضريبية ملائمة وتحسين ظروف الأعمال لدعم الاستثمار وتشجيع ريادة الأعمال.

- تعزيز التعليم والتدريب المهني لتأهيل القوى العاملة وتنمية المهارات اللازمة للتحول الاقتصادي وتلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة.

- تعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري مع الدول الأخرى في المنطقة لتعزيز فرص التبادل التجاري والاستثمار وتنمية قطاعات اقتصادية مشتركة.

- محاربة الفساد عن طريق تعزيز الشفافية وتطوير نظم المراقبة وتعزيز العدالة وتطبيق القانون.

– انشاء قاعدة بيانات عن طريق تجميع وتحليل البيانات الضخمة وإدخالها في قاعدة بيانات مركزية، حيث يمكن لصناع القرار في الجزائر الاستفادة من معلومات دقيقة ومحدثة لاتخاذ قرارات أفضل وأكثر فاعلية، ويمكن استخدام هذه البيانات في تحليل الاتجاهات والتوقعات الاقتصادية، وتقدير احتياجات المجتمع في مجالات مختلفة، وتحديد الأولويات وتوجيه الاستثمارات العامة.

– تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز الوصول إلى الإنترنت وتوفير الخدمات الرقمية للمواطنين والشركات وتحقيق التحول الرقمي في مختلف القطاعات خاصة القطاع المالي بتعزيز دور الشمول المالي.

ويتطلب تحقيق هذه التوصيات التعاون بين القطاعين العام والخاص وتنفيذ سياسات فعالة وإصلاحات هيكلية لتعزيز نمو الاقتصاد الجزائري والحد من الاثار السلبية لتقلبات أسعار النفط عليه.

آفاق الدراسة:

تتيح هذه الدراسة على غرار باقي الدراسات إمكانية لكل باحث في هذا الميدان بالاستمرار في معالجة هذا الموضوع من عدة زوايا، ومن هنا نقترح:

- دراسة أثار تقلبات أسعار المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر: مقاربة **MSVAR**.
- دراسة أثار تقلبات أسعار المحروقات على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول المصدرة للنفط (دراسة قياسية).

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. أحمد رمضان شقلية، "**النفط العربي وصناعة تكريره**"، تهامة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، ط1، 1980.
2. أحمد محمد أبو طه، "**الثروات الطبيعية وأثرها في حل الأزمات والمشاكل الاقتصادية تملكا واستثمارا**"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ط1، 2014.
3. اسماعيل محمد بن قانة، "**اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج- استراتيجيات)**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1،2012.
4. خالد أمين عبد الله، "**محاسبة النفط**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2001.
5. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط8، 2006.
6. زياد جلال الدماغ، "**الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012.
7. سالم توفيق النجفي، "**أساسيات علم الاقتصاد**"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000.
8. سعيد خليفة الحموي، "**أساسيات إنتاج الطاقة (البترول-الكهرباء-الغاز)**"، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016.
9. سمير التنير، "**استراتيجية النفط العربي**"، **مركز الدراسات الاقتصادية**"، بيروت، 1981.
10. سيد فتحي أحمد أحمد الخولي، "**اقتصاد النفط الموارد والبيئة والطاقة**"، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، ط8، 2014.
11. صلاح مصري محمد مهدي، عبد المنعم عبد العزيز الشيخ، "**اقتصاديات البترول**"، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2018.

12. صلاح يحياوي، فاروق الصوفي، "**أساسيات في تصنيع النفط**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

13. ضياء مجيد الموسوي، "**ثورة أسعار النفط**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

14. عبد الخالق مطلك الراوي، "**محاسبة النفط والغاز**"، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010.

15. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "**اتجاهات حديثة في التنمية**"، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 1999.

16. عبد اللطيف بن أشنهو، "**التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980**"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1982، الجزائر.

17. عبد الله غانم، عبد الحفيظ خزان، "**الوجيز في أسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي**"، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ط1، 2017.

18. عقيل خير الله نهار الشويلي، "**دليل المبتدئين في إنتاج النفط**"، دار صفحات للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2016.

19. فليح حسن خلف، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ط1، 2006.

20. لطيفة بهلول وآخرون "**محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**"، منشورات ألفا للوثائق، عمان، الأردن، ط1، 2021.

21. محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

22. محمد أحمد بدر الدين، "**استراتيجيات النمو الاقتصادي**"، طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2017.

23. محمد حربي موسى عريقات، "**مبادئ الاقتصاد – التحليل الكلي**-"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2002.

24. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، "**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**"، الدار الجامعية، مصر،2007.

25. محمد عبد العزيز عجمية، "**الموارد الاقتصادية**"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983.

26. محمد فرحي، "**التحليل الاقتصادي الكلي –الأسس النظرية–**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

27. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، "**النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 1999.

28. محمد ناجي حسن خليفة، "**النمو الاقتصادي –النظرية والمفهوم–**"، دار القاهرة، القاهرة، 2001.

29. مصطفى خليل، "**تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمي**"، منشأ المعارف للنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 1970.

30. مهدي أحمد رشيد، "**جغرافيا النفط**"، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015.

31. ميشيل تودارو، "**التنمية الاقتصادية**"، تعريب ومراجعة محمود حسن حسيني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.

II. الأطروحات:

1. ابراهيم بلقلة، "**سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الاشارة إلى حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014–2015.

2. ايمان بوعكاز، "**أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (2001-2011)**"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2015.

3. بهاء الدين طويل، "**دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر: 1990-2010**"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، 2015-2016.

4. حسنية مهيدي، "**دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية 1970-2016**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كلي ونقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018-2019.

5. حسيبة سهيلة، "**دراسة اقتصادية قياسية لتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول المغرب العربي**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2020-2021.

6. خديجة تافاست ، "**تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016-1017.

7. خيرة حطاب، "**أثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض دول الخليج خلال الفترة (1980-2015)**"، أطروحة دكتوراه في

العلوم الاقتصادية، تخصص: دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019-2020.

8. رضا بهياني، "**محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية حالة الجزائر، تونس والمغرب -دراسة تحليلية قياسية- 1990-2017**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2020-2021.

9. زيدان حاج، "**دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا، دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر (1970-2010)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

10. سعاد بن مسعود، "**أثر الصدمات النفطية على التوازنات الداخلية والخارجية في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية (1980- 2016)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019-2020.

11. سيد أحمد كبداني، "**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

12. ضيف أحمد، "**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم-الجزائر (1989-2012)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014- 2015.

13.عادل مستوري، "**أثر تطوير القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2016**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2018-2019.

14.عبد الصمد بن عبد الرحمن، "**التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس-، الجزائر، 2020-2021.

15.عبد المالك بلوافي، "**أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1971-2014**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2019-2020.

16. علاوة لعلالي، **سياسة الظبط والاستقرار حسب منظور المنهجية غير الهيكلية – حالة الاقتصاد الجزائري**-، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006-2007.

17.عمارية مكي، "**أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018-2019.

18.كمال شريط، "**واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2013-2014.

19.محمد ماضي، "**تذبذبات أسعار النفط وتأثيراتها على اقتصاديات دول منظمة الاوبك**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015-2016.

20.مولاي بوعلام، "**البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة: 1970-2014**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فلرس، المدية، الجزائر، 2015-2016.

21.مولود بوعوينة، "**الصدمات النفطية وانعكاساتها على أهم متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1970-2016)**-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2017-2018.

22.ياسين مصطفاي، " **أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، 2019-2020م.

III. المقالات العلمية:

1. أحمد ضيف ، نسيمة بن يحي، **تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962- 2019**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 2، العدد7، أفريل 2017.
2. امنة بوخاري، رشيد يوسفي، "**برامج الاصلاح الاقتصادي وأثرها على الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين (1989-2015)**"، مجلة دفاتر بوادكس العدد9، جوان 2018.
3. بدر الدين طالبي، إبراهيم برقوقي، **نمذجة قياسية لتأثير سعر الصرف على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (ARDL) للفجوات الزمنية خلال الفترة(1980-2014)**، مجلة العلوم التجارية، المجلد15، العدد02.
4. بن علي بن عزوز، ضالع دليلة، "**أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر**"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية –دراسات اقتصادية–، المجلد 07، العدد 02، الشلف، الجزائر، 2013.

5. حمزة مرادسي، "**النمو الاقتصادي بين المقاربات النظرية وواقع الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج VECM للفترة (1969-2016)**"، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 13، 2017.

6. خالدية بن عوالي، حاكمي بوحفص، "**قياس تأثير تغيرات أسعار النفط على إدارة العوائد النفطية في الجزائر باستخدام نموذج ARDLللفترة (2000-2019)**"، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2021.

7. خولة عدناني، حسناء أقسام، عبد الجليل مقدم، "**أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر وقطر–**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد5، العدد2، أوت 2019.

8. رابح دردوري، عبد الوحيد سرارمة، "**أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين 1970-2020 – دراسة قياسية تحليلية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 14، العدد 01، الجزائر، 2021.

9. رزقة سيد عمر، غريب بولرباح، "**أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمارات النفطية في شركة سوناطراك (دراسة تحليلية قياسية 2000-2018)**"، مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر3، المجلد 09، العدد 01، الجزائر.

10. رشيد ساطور، "**دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة –علاقة وروابط–**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة، الجزائر.

11. زهرة دريش وآخرون، "**أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات االقتصاد الكلي في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة (2000-2016–)**"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ABPR ، المجلد9، العدد2، 2020.

12.سليمة لفضل، دحماني فاطمة، "**أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري**"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، أكتوبر 2020.

13.شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، "**أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 2011.

14.عائشة عميش، هيبة سراج، "**قياس وتحليل اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1986 -2019) باستخدام نموذج ARDL**"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد1، جوان 2022.

15. عبد الاله خلاصي، باركة محمد الزين، **تحلبل وقياس العلاقة بين نفقات الصحة ومصادر التمويل في الجزائر باستخدام مقاربة ARDL للفترة 1990-2018**، مجلة الباحث بجامعة ورقلة، المجلد19، العدد01.

16.عبد الحليم شاهين، "**التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**"، مجلة المعهد العربي للتخطيط، العدد73، الكويت، 2021.

17. عبد السلام هلال، "**أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2015)**-"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية –دراسات اقتصادية–، المجلد 29، العدد1.

18.عبد المومن قواوسي، رابح بلعباس، "**سياسة دعم أسعار المشتقات النفطية وإشكالية تحريرها في الجزائر خلال الفترة (2015-2017)**"، مجلة التواصل، عدد خاص، مجلد 27، 2021.

19.عمار محمد سلو أحمد العبادي، "**تأثير إنتاج منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) من النفط الخام في الاستهلاك النفطي لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للمدة 1980-2010**"، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 09، العدد 31، 2013.

20.العيد صوفان، عبد المالك بوركوة، "**تقييم الاستثمارات العامة ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج من خلال الفترة 2000-2014**"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد1، 2017.

21.القافلة، "**المشتقات النفطية بين تنوع الاستعمالات وتعدد الأسماء**"، مجلة ثقافية منوعة"، ص1-7، شوهد في 2021/02/26:

22.لزهر ساحلي، "**الاحتياطات النفطية المؤكدة والتنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1980-2018)**"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09، العدد 04، 2021.

23.ليبيا عبود صالح باحويرث، سالم نبارك صالح بن قديم، "**الأطراف المؤثرة في أسعار النفط وتوازن السوق**"، مجلة جامعة حضرموت للعلوم الانسانية، المجلد 13، العدد 01، جوان 2016.

24.ماجن محمد محفوظ، خليل عبد القادر، "**تأثير الصدمات النفطية على الايرادات العامة في الجزائر" -دراسة تحليلية اقتصادية خلال الفترة (1970-2020)**-"، مجلة المعيار، المجلد 13، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2022.

25.محمد الناصر حميداتو، "**نماذج النمو**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد2، العدد7، الوادي، الجزائر.

26.محمد مراس، "**أثر أسعار البترول على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الخطي (2000-2015)**"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، جامعة سعيدة، العدد3، الجزائر، 2016.

27.مراد علة، "**تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة (2000-2014)**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 03، العدد 09، الجزائر.

28.وسام عمرون، فوزي سماعيلي، "**انعكاسات جائحة كوفيد 19على قطاع النفط في الجزائر**"، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 16، العدد 02، الجزائر، 22 ديسمبر.

IV. التقارير:

1. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
2. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
3. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
4. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2019، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

V. الملتقيات العلمية:

1. مبارك بوعشة،"**الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية –مقارنة نقدية–**"، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001–2014)، جامعة سطيف1، 11–12 مارس 2013.
2. محمد بن عزة، "**أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر**"، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001–2014)، جامعة سطيف1، 11–12 مارس 2013.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

I. Articles:

1. Apergis, N., Payne, J.E., 2014. The oil curse, institutional quality, and growth in MENA countries: evidence from time-varying cointegration. Energy Econ. 46, 1–9.
2. Akin Iwayemi, Babajide Fowowe, Impact of oil price shocks on selected macroeconomic variables in Nigeria, Energy Policy, Volume 39, Issue 2, 2011, Pages 603-612.

3. Badeeb, R.A., Lean, H.H., Clark, J., 2017. The evolution of the natural resource curse thesis: a critical literature survey. Resour. Pol. 51, 123–134.

4. Barsky, B.Robert, Kilian, Lutz, 2004.Oil and the macro economy since the 1970s. The Journal of Economic Perspectives18(4) ,115–134.

5. Bernanke, B., Gerter, M., & Watson, M. (1997). Systematic monetary policy and the effects of oil price shocks. Brookings Papers on Economic Activity, 1, 91-142.

6. Bohi, D. (1991). On the marcoeconomic effects of energy price shocks. Reources and Energy, 145-162.

7. Brown, P.A.Stephen, Yucel, MineK., 2002.Energy prices and aggregate economic activity: an interpretative survey.The Quarterly Review of Economics and Finance 42,193–208.

8. Brown, S.P.A., Yucel, M.K., Thompson, J., 2004, Busines scycles: the role ofenergy prices, Research Department Working Paper 0304,Federal Reserve Bank of Dallas.

9. Bruno, Michael, Sachs, Jeffrey, 1982.Input price shocks and the slowdownin economic growth: the case of U.K.manufacturing.Review of Economic Statistics 49(5),679–705.

10. Cologni, A., & Manera, M. (2008). Oil prices, inflation and interest rates in a structural cointegration VAR model for G-7 countries. *Energy Economics, 30*, 856-888.

11. Corden, W.M., 1984. Booming sector and Dutch disease economics: survey and consolidation. Oxf. Econ. Pap. 36 (3), 359–380.

12. Corden, W.M., Neary, J.P., 1982. Booming sector and de-industrialisation in a small open economy. Econ. J. 92 (368), 825–848.

13. Darby, R.Michael, 1982.The price of oil and world inflation and recession. American Economic Review 72(4) ,738–751.

14. Farid Gasmi, Imène Laourari, HAS ALGERIA SUFFERED FROM THE DUTCH DISEASE? EVIDENCE FROM1960-2016DATA, Revue d'économie politique, Vol 127, 2017, pages 1029 – 1058.

15. Frankel, J., 2012. The Natural Resource Curse: A Survey of Diagnoses and Some Prescriptions. Commodity Prices and Inclusive Growth in Low-Income Countries. In: Rabah Arezki, Catherine Pattillo, Marc Quintyn, and Min Zhu. International Monetary Fund.

16. Gerard, B., 2011. A Natural Resource Curse: Does it Exist within the United States?.

17. Hamilton, James, 1983.Oil and the macro economy since world war two.Journal of Political Economy 91(2),228–248.

18. Hamilton, James, 1996.This is what happened to the oil price-macroe conomy relation ship. JournalofMonetaryEconomics38(2) ,215–220.

19. Hooker, A.Mark, 1996.What happened to the oil price-macro economy relation- ship? Journal of Monetary Economics38(2)195–213.

20. James, A., Aadland, D., 2011. The curse of natural resources: an empirical investigation of US counties. Resour. Energy Econ. 33 (2), 440–453.

21. J. Cunado, F. Perez de Gracia, Oil prices, economic activity and inflation: evidence for some Asian countries, The Quarterly Review of Economics and Finance, Volume 45, Issue 1, 2005, Pages 65-83.

22. Jbir, R., Zouari-Ghorbel, S., 2009.Recent oil prices hock and Tunisian economy. Energy Policy37, 1041–1051.

23. Jones, W.Donald, Leiby, PaulN., Paik, InjiaK., 2004.Oil price shocks and the macro-economy:what has been learned since1996.EnergyJournal25(2),1–31.

24. Kakanov, E., Bl¨ochliger, H., Demmou, L., 2018. Resource curse in oil exporting countries. Economics Department Working Papers No 1511.

25. Karim Emami, Mehdi Adibpour, Oil income shocks and economic growth in Iran, Economic Modelling, Volume 29, Issue 5, 2012, Pages 1774-1779.

26. Korhan Gokmenoglu, Vahid Azin, Nigar Taspinar, The Relationship between Industrial Production, GDP, Inflation and Oil Price: The Case of Turkey, Procedia Economics and Finance, Volume 25, 2015, Pages 497-503.

27. Lardic, S., Mignon, V., 2006.The impact of oil prices on GDP in European countries : an empirical investigation based on asymmetric cointegration.Energy Policy 34, 3910–3915.

28. Limin Du, He Yanan, Chu Wei, The relationship between oil price shocks and China's macro-economy: An empirical analysis, Energy Policy, Volume 38, Issue 8, 2010, Pages 4142-4151.

29. Marwan, A., James, B., 2021. Oil boom, exchange rate and sectoral output: An empirical analysis of Dutch disease in oil-rich countries. Resources Policy. 74, 01-14.

30. Melike E. Bildirici, Fulya Ozaksoy Sonustun, The effects of oil and gold prices on oil-exporting countries, Energy Strategy Reviews, Volume 22, 2018, Pages 290-302.

31. Misati, N. R., Nymongo, M. E., & Mwangi, I. (2013). Commodity price shocks and inflation in a net-oil importing economy. OPEC Energy Review, 37(2), 125-147.

32. Mork, A.Knut, 1989.Oil and the macroe conomy when prices go up and down:an extension of Hamilton'sresults.Journal of Political Economy97(3),740–744.

33. Motunrayo O. Akinsola, Nicholas M. Odhiambo, Asymmetric effect of oil price on economic growth: Panel analysis of low-income oil-importing countries, Energy Reports, Volume 6, 2020, Pages 1057-1066, Pages 121-132.

34. Rasche, H.Robert, Tatom, JohnA., 1977.Energy resources and potential GNP. Federal Reserve Bank of St.Louis Review 59(6) ,10–24.

35. Sachs, J.D., Warner, A.M., 1995. Natural Resource Abundance and Economic Growth (No. W5398). National Bureau of Economic Research.

36. Salah A. Nusair, The effects of oil price shocks on the economies of the Gulf Co-operation Council countries: Nonlinear analysis, Energy Policy, Volume 91, 2016, Pages 256-267.

37. Schneider, M., 2004.The impact of oil price changes on growth and inflation. Monetary Policy and the Economy Q2/04.

38. Shuddhasawtta Rafiq, Ruhul Salim, Harry Bloch, Impact of crude oil price volatility on economic activities: An empirical investigation in the Thai economy, Resources Policy, Volume 34, Issue 3, 2009,

39. Sill, K., 2007.The macroeconomics of oil shocks.Business Review Q1(2007) ,21–31.

40. Stevens, P., Lahn, G., Kooroshy, J., 2015. The Resource Curse Revisited. Chatham House for the Royal Institute of International Affairs.

41. Thijs Van de Grraf, "Obsolete or resurgent ? The International Energy Agency in a changing global Iandscape", Energy Policy, Vol 48, Belgium, 06 June 2012.

42. Tiago Cavalcanti, João Tovar Jalles, Macroeconomic effects of oil price shocks in Brazil and in the United States, Applied Energy, Volume 104, 2013, Pages 475-486.

43. Weimer, D., & Horwich, G. (1984). Oil price shocks, market response, and contingency planning. Washington D.C: American Enterprise Institute.

44. Weiqi, T. L., & ZhongXiang, Z. (2010). Oil price shocks and their short and long term effects on the Chinese economy. Energy Economics, 32, 541-553.

45. Yucel, M. K., & Brown, S. P. (2002). Energy prices and aggregate economic activities: an interpretive survey. Quarterly Review of Economics and Finance, 42..

46. Zubikova, A., 2018. Curse or blessing: economic growth and natural resources (Comparison of the Development of Botswana, Canada, Nigeria and Norway in the Early 21st Century). Agricultural and Resource Economics: International Scientific Ejournal 4 (N◦ 1), 20–41.

II. Reports:

1. Opec, Annual Report, 2002.
2. Opec, Annual Report, 2004.
3. Opec, Annual Report, 2007.
4. Opec, Annual Report, 2008.
5. Opec, Annual Report, 2020.
6. Opec, Annual Statistical, Bulletin, 2021,56th, Edition, 2021.

المواقع الإلكترونية

1. https://iea.blob.core.windows.net/assets/b01dc266-6b76-4cb6-846b-b236cb50af93/IEASharedGoals-1993.pdfconsulted the : 07-04-2023
2. https://www.aps.dz/ar/economie/84161-2020-02-23-14-48-59 Date de consultation: 31/ 05 / 2023.
3. International Energy Agency : https://www.iea.org/about/membership consulted the : 14-08-2022.

الملاحق

الملحق رقم (1): التوزيع الجغرافي للاحتياطات العالمية للنفط وللطاقة التكريرية من النفط في العالم لسنة 2020.

الدول	الاحتياطات العالمية للنفط (مليون برميل) (1)	الطاقة التكريرية من النفط (ألف برميل/ يوم) (2)
دول OECD الأمريكية	55192	21538
دول OECD الأوروبية	12412	13328
دول OECD التابعة لأسيا والباسيفيك	2475	7855
الشرق الأوسط	860037	9080
افريقيا	124560	3514
روسيا والدول الأوراسية	118874	9422
باقي الدول الأوروبية	914	1114
باقي دول أمريكا الجنوبية	330719	6395
باقي الدول الاسيوية	43469	28851

المصدر:

(1): Opec, Annual Statistical, Bulletin, 2021,56th, Edition, 2021, p22.

(2): Opec, Annual Statistical, Bulletin, 2021,56th, Edition, 2021,p34.

الملحق رقم (2): تطور الاحتياطات المؤكدة العالمية للنفط للفترة (1980-2020).

مليار دولار

السنة	الاحتياطات المؤكدة العالمية للنفط
1980	683
1985	774
1990	1001
1995	1099
2000	1301
2005	1372
2010	1637
2015	1684
2020	1732

المصدر:

BP, Statistical Review of world Energy, London, 2021, (XLS), www.bp.com consulte le 02/06/2022.

الملحق رقم (3): تطور الطلب والعرض العالميين للنفط للفترة (2000-2020)

مليون برميل/ اليوم

السنوات	الطلب العالمي للنفط	العرض العالمي للنفط
2000	76,2	77
2001	76,7	77,2
2002	77	76,8
2003	79,35	79,64
2004	82,26	83,02
2005	83,35	84,19
2006	84,32	84,43
2007	86,5	84,6
2008	85,9	85,6
2009	84,6	84,2
2010	86,7	86,4
2011	88,1	87,6
2012	89	89,6
2013	90,3	90,2
2014	91,3	92,4
2015	94,2	95,4
2016	95,6	95,7
2017	97,3	96,4
2018	98,7	99
2019	99,98	100,01
2020	90,39	93,63

المصدر:

التقارير السنوية لمنظمة أوبك للسنوات 2000، 2006، 2010، 2014، 2018، 2020: WWW.OPEC.ORG.

الملحق رقم (4): تطور سعر برميل النفط، إنتاج النفط، الاحتياطات النفطية المؤكدة، الطاقة التكريرية والصادرات النفطية الجزائرية خلال الفترة (1970-2020)

السنوات	سعر برميل النفط(دولار)	إنتاج النفط (1000برميل/اليوم)	الاحتياطات النفطية المؤكدة (مليار برميل)	الطاقة التكريرية (1000برميل/اليوم)	الصادرات النفطية (1000برميل/اليوم)
1970	1,8	1001	8,098	37	974,3
1971	2,24	766	9,84	37	687,6
1972	2,48	1041	9,75	63	996,8
1973	3,29	1063	7,64	131	993,2
1974	11,58	1005	7,7	131	895
1975	11,53	938	7,37	131	877,5
1976	12,8	1137	6,8	131	944,4
1977	13,92	1141	6,6	131	1034,5
1978	14,02	1027	6,3	131	1002,8
1979	31,61	923	8,44	159	960,4
1980	36,83	1065	8,2	520	715,5
1981	35,93	798	8,08	520	521,8
1982	32,97	705	9,44	520	228,9
1983	29,55	661	9,22	520	260,4
1984	28,78	695	9	520	181,6

272	520	8,82	749	27,56	**1985**
255	520	8,8	674	14,43	**1986**
240	520	8,5	648	18,44	**1987**
244	520	9,2	657	14,92	**1988**
280,5	520	9,236	727	18,23	**1989**
280,6	513	9,2	784	23,73	**1990**
344,7	513	9,2	803	20	**1991**
279,4	513	9,2	757	19,32	**1992**
308	513	9,2	747	16,97	**1993**
329	513	9,98	753	15,82	**1994**
332,8	513	9,98	753	17,02	**1995**
390,8	513	9,98	806	20,67	**1996**
373	513	11,2	846	19,09	**1997**
549,4	513	11,31	827	12,72	**1998**
414,6	513	11,31	795	17,97	**1999**
461	513	11,31	796	28,5	**2000**
442	513	11,31	842	24,44	**2001**
566	513	11,31	730	25,02	**2002**

741	450	11,8	942	28,83	**2003**
893	450	11,35	1311	38,27	**2004**
970	450	12,27	1352	54,52	**2005**
947,2	450	12,2	1426	65,14	**2006**
1253,5	463	12,2	1398	72,39	**2007**
840,9	463	12,2	1356	97,26	**2008**
747,468	492	12,2	1221	61,67	**2009**
708,841	583	12,2	1190	79,5	**2010**
697,587	583	12,2	1162	111,3	**2011**
685,9	583	12,2	1203	111,7	**2012**
608,4	583	12,2	1203	108,7	**2013**
483,2	543	12,2	1193	98,95	**2014**
519,5	651	12,2	1157	52,39	**2015**
542,69	657	12,2	1020	43,73	**2016**
529,75	657	12,2	993	54,19	**2017**
435,32	657	12,2	970	71,31	**2018**
445,18	645	12,2	954	64,21	**2019**
335,16	670	12,2	839	41,84	**2020**

المصدر:

سعر برميل النفط

BP, Statistical Review of world Energy, London, 2021, (XLS), www.bp.com consulte le 02/06/2022

إنتاج النفط:

موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط تاريخ الاطلاع 01 /06/ 2023

http://oapecdbsys,oapecorg,org:8081/ords/f?p=100:4::::RP:P4_COUNTRY,P4_RESERVE,P4_UNIT,P4_UNIT_CHANGED,P4_UNIT_DEF:117,1,30,30,30

الاحتياطات النفطية المؤكدة:

منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط تاريخ الاطلاع 31/ 05/ 2023

http://oapecdbsys.oapecorg.org:8081/ords/f?p=100:21::::RP,21:P21_COUNTRY,P21_DEF_UNIT,P21_RESERVE,P21_UNIT,P21_UNIT_CHANGED:117,24,1,24,24

الطاقة التكريرية:

موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط تاريخ الاطلاع 06 /06 /2023/

http://oapecdbsys,oapecorg,org:8081/ords/f?p=100:28:12380774750462::NO::P28_FYEAR:1970

الصادرات النفطية الجزائرية:

موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط تاريخ الاطلاع 06/ 06/ 2023

http://oapecdbsys,oapecorg,org:8081/ords/f?p=100:9::::RP

الملحق رقم (5): الطاقة التكريرية لسنة 2020.

المصافي	انتاج المصافي	النسبة المئوية
الجزائر العاصمة	76,3	11,3890796
أدرار	12,6	1,88076544
أرزيو	88,64	13,2310356
مصفاة المكثفات سكيكدة	127	18,9569215
سكيكدة	345,6	51,5867093
حاسي مسعود	19,8	2,95548855
المجموع	669,94	100

المصدر:

موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط تاريخ الاطلاع: 06/ 06 /2023

http://oapecdbsys.oapecorg.org:8081/ords/f?p=100:36:::RP,36:P36_COUNTRY1:117

الملحق رقم (6): تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة (1980-2020م).

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
الاكتشافات النفطية	0	0	0	1	2	4	1	1	2
السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الاكتشافات النفطية	1	2	4	5	8	7	4	8	5
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاكتشافات النفطية	17	3	8	3	3	3	4	5	12
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاكتشافات النفطية	5	2	4	14	10	8	12	18	10
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020				
الاكتشافات النفطية	17	20	15	7	9				

المصدر:

موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط تاريخ الاطلاع: 01 /06/ 2023

http://oapecdbsys.oapecorg.org:8081/ords/f?p=100:36::::RP,36:P36_COUNTRY1:117

الملحق رقم (7): تطور مؤشرات النمو الاقتصادي للجزائر للفترة 2001-2020

الوحدة: %

السنوات	معدل نمو الناتج الحقيقي(%)	معدل النمو في قطاع المحروقات (%)	معدل النمو خارج قطاع المحروقات (%)
2001	3	-1,9	6,2
2002	5,6	3,9	6,5
2003	7,2	8,5	6,6
2004	4,3	3	5
2005	5,9	5,7	6
2006	1,7	-3	5,4
2007	3,4	-0,9	7
2008	2,4	-3,2	6,7
2009	1,6	-8	9,6
2010	3,6	-2,2	6,3
2011	2,9	-3,3	6,2
2012	3,4	-3,4	7,2
2013	2,8	-6	7,3
2014	3,8	-0,6	5,6
2015	3,7	0,2	5
2016	3,2	7,7	2,2

2017	1,3	−2,4	2,1
2018	1,1	−6,4	2,9
2019	1	−4,9	2,7
2020	−5,1	−10,2	−3,9

المصدر: أرشيف نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي 2020−2022 المتاح على موقع بنك الجزائر تاريخ الاطلاع: 10 04 2023.

https://www.bank-of-algeria.dz/ar

الملحق رقم (8): تطور سعر برميل النفط، إنتاج النفط، الاحتياطات النفطية المؤكدة، الطاقة التكريرية والصادرات النفطية الجزائرية خلال الفترة (1970-2020)

السنوات	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي(%) (Growth)	سعر برميل النفط (دولار) (OP)	اجمالي الانفاق الوطني(% من اجمالي الناتج المحلي) (NE)	سعر الصرف الرسمي (دج/1 دولار) (EXCH)	معدل التضخم (%) (INF)	الكتلة النقدية (مليون دج) (M2)	نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (دج) (GDPPC)
1970	8,86	1,8	107,0799325	4,94	6,6	13075	352,5338401
1971	-11,33	2,24	109,2212536	4,91	2,63	13925	359,8217742
1972	27,42	2,48	105,2773047	4,48	3,66	18139	468,6192604
1973	3,81	3,29	106,0860939	3,96	6,17	20362	588,9071966
1974	7,49	11,58	96,740734	4,18	4,7	25770	871,7314622
1975	5,06	11,53	109,2766626	3,95	8,23	33748	989,3930797
1976	8,39	12,8	104,0640828	4,164	9,43	43604	1074,405245
1977	5,26	13,92	111,1537551	4,15	11,99	51951	1223,991887
1978	9,21	14,02	114,6328949	3,97	17,52	67459	1495,209103
1979	7,48	31,61	101,7174475	3,85	11,35	79689	1829,897314
1980	0,79	36,83	95,99999894	3,84	9,52	93539	2259,724367
1981	3	35,93	96,29048759	4,32	14,65	109154	2291,755924
1982	6,4	32,97	98,07321819	4,59	6,54	137890	2260,347688
1983	5,4	29,55	97,86050821	4,79	5,97	165926	2359,593264
1984	5,6	28,78	101,7563524	4,98	8,12	194717	2510,036833
1985	3,7	27,56	103,1582505	5,03	10,48	223860	2617,725449

2783,43122	227016	12,37	4,7	110,3171881	14,43	0,4	**1986**
2829,879469	257896	7,44	4,85	104,1396347	18,44	−0,7	**1987**
2437,37806	292965	5,91	5,91	107,0958433	14,92	−1	**1988**
2235,268024	308147	9,30	7,6	109,8747928	18,23	4,4	**1989**
2431,551269	343324	16,65	8,96	101,4933446	23,73	0,8	**1990**
1749,286087	414745	25,89	18,47	94,48194528	20	−1,2	**1991**
1794,623507	544456	31,67	21,84	98,54989724	19,32	1,8	**1992**
1825,875123	584183	20,54	23,35	101,3550611	16,97	−2,1	**1993**
1522,82521	675928	29,05	35,06	103,5229873	15,82	−0,9	**1994**
1466,544691	739895	29,78	47,66	102,8014549	17,02	3,8	**1995**
1619,532403	848250	18,68	54,75	94,18425059	20,67	4,1	**1996**
1634,46741	1003136	5,73	57,71	90,43129424	19,09	1,1	**1997**
1610,302968	1199476	4,95	58,74	99,93774095	12,72	5,1	**1998**
1602,864915	1366769	2,65	66,57	94,62888619	17,97	3,2	**1999**
1780,376071	1559914	0,34	75,26	78,71890092	28,5	3,8	**2000**
1754,582365	2403069,491	4,23	77,26	85,32755808	24,44	3	**2001**
1794,811114	2836874,368	1,42	79,68	90,12509582	25,02	5,6	**2002**
2117,048229	3299459,519	4,27	77,39	85,62711609	28,83	7,2	**2003**
2624,795232	3644293,408	3,96	72,06	85,59496916	38,27	4,3	**2004**
3131,328176	4070442,631	1,38	73,28	76,86821607	54,52	5,9	**2005**
3500,13461	4870071,993	2,31	72,65	73,1086405	65,14	1,7	**2006**
3971,803488	5994607,617	3,68	69,29	77,80179829	72,39	3,4	**2007**
4946,564017	6955967,774	4,86	64,58	80,73783126	97,26	2,4	**2008**

3898,478806	7292694,703	5,74	72,65	100,5810258	61,67	1,6	**2009**
4495,921455	8280740,466	3,91	74,39	92,97756489	79,5	3,6	**2010**
5473,281801	9929187,74	4,52	72,94	89,89806514	111,3	2,9	**2011**
5610,733306	11015134,77	8,89	77,54	91,61833501	111,7	3,4	**2012**
5519,777576	11941507,59	3,25	79,37	97,20461578	108,7	2,8	**2013**
5516,229463	13663911,7	2,92	80,58	101,5199519	98,95	3,8	**2014**
4197,419971	13704511,42	4,78	100,69	113,3515115	52,39	3,7	**2015**
3967,20066	13816309,33	6,4	109,44	114,1806912	43,73	3,2	**2016**
4134,936099	14974234,18	5,6	110,97	110,056912	54,19	1,3	**2017**
4171,795309	16636712,47	4,27	116,59	106,3430724	71,31	1,1	**2018**
4021,983608	16510684,2	1,95	119,35	106,3809226	64,21	1	**2019**
3354,157303	17740006,56	2,42	126,78	110,3912514	41,84	−5,1	**2020**

المصدر:

معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي GROWTH: موقع البنك الدولي تاريخ الاطلاع 28 02 2022

https://api.worldbank.org/v2/ar/country/DZA?downloadformat=excel

سعر برميل النفط (OP):

BP, Statistical Review of world Energy, London, 2021, (XLS), www.bp.com consulte le 02/06/2022.

إجمالي الانفاق الوطني (NE)

الديوان الوطني للإحصاء، موقع وزارة المالية، موقع صندوق النقد العربي، البنك الدولي.

سعر الصرف الرسمي EXCH: بياناته متوفر على موقع البنك الدولي على الرابط

https://data.albankaldawli.org/country/algeria تاريخ الاطلاع 26 07 2023

معدل التضخم INF: بياناته متوفر على موقع البنك الدولي على الرابط

https://data.albankaldawli.org/country/algeria تاريخ الاطلاع 26 07 2023

الكتلة النقدية M2: المستلة بياناته من قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط

https://data.albankaldawli.org/country/algeria تاريخ الاطلاع 26 07 2023

نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (GDPP)

https://data.albankaldawli.org/country/algeria تاريخ الاطلاع 26 07 2023

الملحق (9): نتائج اختباري (ADF) و(PP) للسلاسل الزمنية

- السلسلة LGDP-PC

Null Hypothesis: LGDPPC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.141861	0.5105
Test critical values:	1% level	-4.152511	
	5% level	-3.502373	
	10% level	-3.180699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LGDPPC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.689794	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.571310	
	5% level	-2.922449	
	10% level	-2.599224	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LGDPPC has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.254959	0.4498
Test critical values:	1% level	-4.152511	
	5% level	-3.502373	
	10% level	-3.180699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LGDPPC) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.913113	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.571310	
	5% level	-2.922449	
	10% level	-2.599224	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

- السلسلة **LOP**

Null Hypothesis: LOP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.519538	0.3179
Test critical values:	1% level	-4.152511	
	5% level	-3.502373	
	10% level	-3.180699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.136736	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.571310	
	5% level	-2.922449	
	10% level	-2.599224	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.530210	0.3130
Test critical values:	1% level	-4.152511	
	5% level	-3.502373	
	10% level	-3.180699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.383373	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.156734	
	5% level	-3.504330	
	10% level	-3.181826	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

- السلسلة LNE

Null Hypothesis: LNE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.281162	0.1819
Test critical values:	1% level	-3.568308	
	5% level	-2.921175	
	10% level	-2.598551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.403450	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.571310	
	5% level	-2.922449	
	10% level	-2.599224	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNE has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.229582	0.1987
Test critical values:	1% level	-3.568308	
	5% level	-2.921175	
	10% level	-2.598551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNE) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.764485	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.571310	
	5% level	-2.922449	
	10% level	-2.599224	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

- السلسلة **LEXCH**

Null Hypothesis: LEXCH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.468608	0.8884
Test critical values:	1% level	-3.571310	
	5% level	-2.922449	
	10% level	-2.599224	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LEXCH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.415019	0.0009
Test critical values:	1% level	-3.571310	
	5% level	-2.922449	
	10% level	-2.599224	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LEXCH has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.421274	0.8973
Test critical values:	1% level	-3.568308	
	5% level	-2.921175	
	10% level	-2.598551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LEXCH) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.552071	0.0006
Test critical values:	1% level	-3.571310	
	5% level	-2.922449	
	10% level	-2.599224	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

- السلسلة **LINF**

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.918530	0.0503
Test critical values:	1% level	-3.568308	
	5% level	-2.921175	
	10% level	-2.598551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.853303	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.571310	
	5% level	-2.922449	
	10% level	-2.599224	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.293789	0.0791
Test critical values:	1% level	-4.152511	
	5% level	-3.502373	
	10% level	-3.180699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.899368	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.571310	
	5% level	-2.922449	
	10% level	-2.599224	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

- السلسلة **LM2**

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.043842	0.9945
Test critical values:	1% level	-4.152511	
	5% level	-3.502373	
	10% level	-3.180699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.224802	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.571310	
	5% level	-2.922449	
	10% level	-2.599224	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.214111	0.9910
Test critical values:	1% level	-4.152511	
	5% level	-3.502373	
	10% level	-3.180699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.331050	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.571310	
	5% level	-2.922449	
	10% level	-2.599224	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برمجية EVIEWS 12.

الملحق (10): اختبار Bounds Test

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	10.01318	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
			Finite Sample:	
Actual Sample Size	49		n=50	
		10%	2.259	3.264
		5%	2.67	3.781
		1%	3.593	4.981
			Finite Sample: n=45	
		10%	2.276	3.297
		5%	2.694	3.829
		1%	3.674	5.019

المصدر: مخرجات برمجية EVIEWS 12.

الملحق (11): نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LGDPPC)
Selected Model: ARDL(2, 2, 0, 2, 1, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/08/23 Time: 19:24
Sample: 1970 2020
Included observations: 49

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDPPC(-1))	-0.344480	0.098064	-3.512822	0.0013
D(LOP)	0.195376	0.018390	10.62411	0.0000
D(LOP(-1))	0.084229	0.026413	3.188918	0.0031
D(LNE)	-0.430901	0.082215	-5.241174	0.0000
D(LEXCH)	-0.662197	0.038855	-17.04291	0.0000
D(LEXCH(-1))	-0.195909	0.075903	-2.581067	0.0143
D(LINF)	0.040777	0.008889	4.587597	0.0001
D(LM2)	-0.065084	0.071340	-0.912304	0.3680
D(LM2(-1))	-0.137527	0.069929	-1.966665	0.0574
CointEq(-1)*	-0.283682	0.031240	-9.080828	0.0000

R-squared	0.952795	Mean dependent var	0.045558
Adjusted R-squared	0.943354	S.D. dependent var	0.141822
S.E. of regression	0.033754	Akaike info criterion	-3.775013
Sum squared resid	0.045574	Schwarz criterion	-3.427535
Log likelihood	101.4878	Hannan-Quinn criter.	-3.643180
Durbin-Watson stat	2.028691		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برمجية EVIEWS 12.

الملحق (12): شكل العلاقة طويلة الأجل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LGDPPC)
Selected Model: ARDL(2, 2, 0, 2, 1, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/08/23 Time: 19:25
Sample: 1970 2020
Included observations: 49

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.081044	0.486041	6.339064	0.0000
LGDPPC(-1)*	-0.283682	0.096874	-2.928376	0.0060
LOP(-1)	0.070067	0.032459	2.158618	0.0380
LNE**	-0.430901	0.082215	-5.241174	0.0000
LEXCH(-1)	-0.108620	0.055852	-1.944772	0.0601
LINF(-1)	0.056576	0.013498	4.191611	0.0002
LM2(-1)	0.089288	0.051396	1.737237	0.0914
D(LGDPPC(-1))	-0.344480	0.135975	-2.533409	0.0161
D(LOP)	0.195376	0.025628	7.623640	0.0000
D(LOP(-1))	0.084229	0.037713	2.233444	0.0322
D(LEXCH)	-0.662197	0.050568	-13.09529	0.0000
D(LEXCH(-1))	-0.195909	0.108026	-1.813542	0.0786
D(LINF)	0.040777	0.012078	3.376133	0.0019
D(LM2)	-0.065084	0.120214	-0.541403	0.5918
D(LM2(-1))	-0.137527	0.084351	-1.630405	0.1122

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOP	0.246992	0.087158	2.833839	0.0077
LNE	-1.518957	0.526940	-2.882599	0.0068
LEXCH	-0.382894	0.098786	-3.876009	0.0005
LINF	0.199436	0.079290	2.515270	0.0168
LM2	0.314745	0.099713	3.156525	0.0033
C	10.86090	2.969023	3.658072	0.0009

EC = LGDPPC - (0.2470*LOP -1.5190*LNE -0.3829*LEXCH + 0.1994
*LINF + 0.3147*LM2 + 10.8609)

المصدر: مخرجات برمجية EVIEWS12 .

الملحق (13): الاختبارات التشخيصية للنموذج

- اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.346793	Prob. F(1,46)	0.5588
Obs*R-squared	0.359163	Prob. Chi-Square(1)	0.5490

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 09/08/23 Time: 22:49
Sample (adjusted): 1973 2020
Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.001025	0.000247	4.153161	0.0001
RESID^2(-1)	-0.088459	0.150213	-0.588891	0.5588

R-squared	0.007483	Mean dependent var	0.000947
Adjusted R-squared	-0.014094	S.D. dependent var	0.001431
S.E. of regression	0.001441	Akaike info criterion	-10.20673
Sum squared resid	9.55E-05	Schwarz criterion	-10.12877
Log likelihood	246.9616	Hannan-Quinn criter.	-10.17727
F-statistic	0.346793	Durbin-Watson stat	1.955341
Prob(F-statistic)	0.558815		

- اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.411676	Prob. F(2,32)	0.6660
Obs*R-squared	1.229133	Prob. Chi-Square(2)	0.5409

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 09/08/23 Time: 22:52
Sample: 1972 2020
Included observations: 49
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDPPC(-1)	-0.020257	0.210313	-0.096319	0.9239
LGDPPC(-2)	0.040282	0.203255	0.198185	0.8442
LOP	-0.001953	0.027306	-0.071531	0.9434
LOP(-1)	0.007033	0.061294	0.114742	0.9094
LOP(-2)	-0.014608	0.053450	-0.273309	0.7864
LNE	0.007574	0.095047	0.079689	0.9370
LEXCH	-0.010469	0.052898	-0.197904	0.8444
LEXCH(-1)	-0.010450	0.155527	-0.067194	0.9468
LEXCH(-2)	0.026351	0.150894	0.174631	0.8625
LINF	-0.001417	0.012552	-0.112879	0.9108
LINF(-1)	0.003005	0.014188	0.211802	0.8336
LM2	0.016664	0.124295	0.134070	0.8942
LM2(-1)	0.000607	0.134688	0.004506	0.9964

LM2(-2)	-0.021121	0.090089	-0.234449	0.8161
C	-0.126740	0.582707	-0.217503	0.8292
RESID(-1)	-0.049522	0.279333	-0.177287	0.8604
RESID(-2)	-0.192249	0.241736	-0.795288	0.4323

R-squared	0.025084	Mean dependent var	-2.46E-15
Adjusted R-squared	-0.462373	S.D. dependent var	0.030813
S.E. of regression	0.037262	Akaike info criterion	-3.473886
Sum squared resid	0.044431	Schwarz criterion	-2.817540
Log likelihood	102.1102	Hannan-Quinn criter.	-3.224870
F-statistic	0.051460	Durbin-Watson stat	1.863000
Prob(F-statistic)	1.000000		

- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية استعملنا اختبارJarque-Bera.

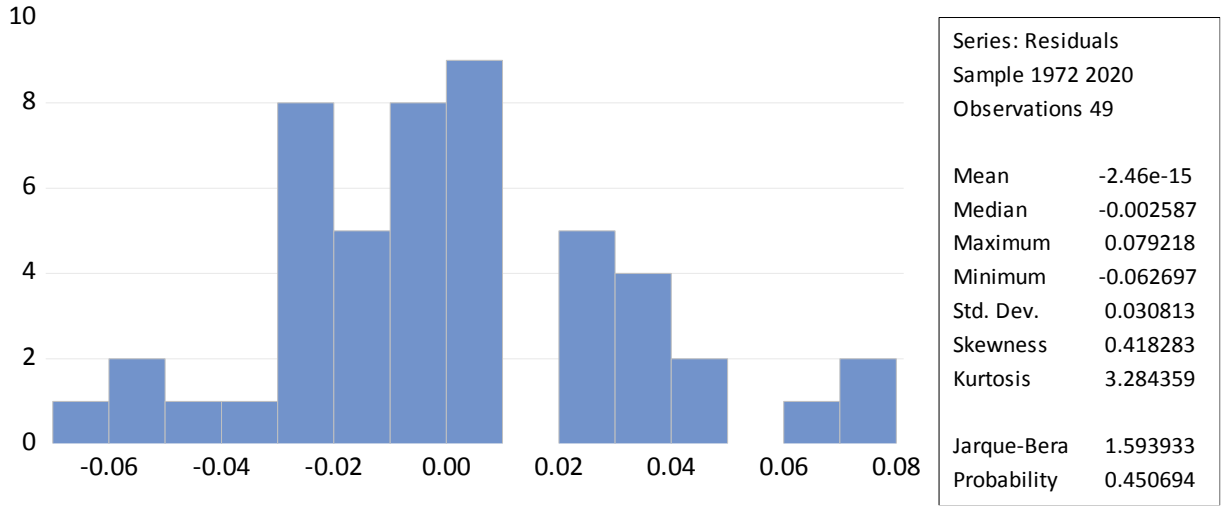

المصدر: مخرجات برمجية EVIEWS 12.